- ٣٨ -

عدم الانحياز وتحديات التسعينيات

(مجموعة دراسات*)

تحرير د. مصطفى علوى

يناير ١٩٩١

* تمثل الدراسات الاربعة الواردة فى هذا العدد من سلسلة بحوث سياسية جزءا من اعمال المؤتمر العلمى الثانى لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة والذى عقد يومى ١٠ ، ١١ ديسمبر ١٩٩٠ تحت عنوان "عدم الانحياز : آفاق المستقبل".

المحتويات | الصفحة

مقدمة

عدم الانحياز فى التسعينيات

د. مصطفى علوى

عدم الانحياز فى التسعينيات : مقدمة

نشأت حركة عدم الانحياز منذ ثلاثين عاما كتعبير عن امانى شعوب العالم الثالث فى حياة حرة كريمة وكتجسيد لرغبة هذه الشعوب فى التخلص من معاناتها من الفقر والحرمان والتخلف الذى ارتبط بعهود السيطرة الاستعمارية المستبدة. ومن ثم كان منطقيا ان تتجدد غايات حركة وسياسة عدم الانحياز - كما حددتها دولها - فى اهداف التحرر والاستقلال والتنمية والعدالة الدولية وديمقراطية العلاقات الدولية.

واذا كانت بوادر عدم الانحياز قد وجدت فى الخمسينيات - وربما الاربعينيات - من هذا القرن وعبرت عن نفسها فى مبادىء حركة تحرير شعوب اسيا وافريقيا وحركه تضامن هذه الشعوب ، وفى مواقف بعض البلاد الرائدة فى العالم الثالث من بعض قضايا الصراع الدولى بين الشرق والغرب، فان البداية الرسمية لحركة عدم الانحياز تتمثل فى مؤتمر بلجراد عام ١٩٦١ الذى اسس هذه الحركة. ثم تتابعت مؤتمرات رؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة فانعقد منها ثمانية بعد عام ١٩٦١ (من القاهرة عام ١٩٦٤ حتى بلجراد عام ١٩٨٩، ومرورا بلوساكا ١٩٧٠، والجزائر ١٩٧٣، وكولومبو ١٩٧٦، وهافانا ١٩٧٩، ونيودلهى ١٩٨٣، وهرارى ١٩٨٦). وتنامى عدد الدول اعضاء الحركة فبلغ ١٠٣ دولة . ومع تنامى عدد الدول غير المنحازة تضخمت الحركة وتضخمت معها مشاكلها واعباؤها والتحديات التى تواجهها. وقد حققت حركة عدم الانحياز انجازاً هاماً فى مجالات المساعدة فى استقلال شعوب العالم الثالث وتعزيز مبدا حق تقرير المصير وتصفية الاستعمار ودعم السلام العالمى وتخفيف حدة التوتر الدولى ورفض الاحلاف العسكرية المرتبطة بسياسات الكتل والحرب الباردة، فضلا على دعم دور الامم المتحدة.

بيد انه لم يتوفر لحركة عدم الانحياز حظ مماثل من النجاح فى مواجهة المشكلات المرتبطة باهداف التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، حماية الامن الوطنى للبلاد غير المنحازة، وتحقيق العدالة الدولية واقامة نظام اقتصادى عالمى جديد اكثر عدلا، ودمقرطة العلاقات الدولية. ويبدو ان وطأة هذه المشكلات سوف تشتد فى الاعوام المتبقية من القرن العشرين. فالعالم يتغير ويتطور بسرعة مذهلة والنظام الدولى اخذ فى التبدل سواء فى هيكله او فى قيمه ومبادئه وقواعد حركته او فى قضاياه واولوياته. ومثل ذلك التغير العالمى يفرض تحديات خطيره على حركة عدم الانحياز وعلى البلاد الاعضاء فيها وعلى مفهوم سياسة عدم الانحياز ذاته. يحدث ذلك فى الوقت الذى ماتزال بلاد عدم الانحياز تجابه تحديات داخلية صعبة قديمة متجددة فى مجالى الامن والتنمية الشاملة (الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية) .

ان التحديات الراهنة - وبخاصة النابعة من تغير النظام الدولى - قد اكتسحت اوضاعا وسياسات قديمة ظهرت وتبلورت وترسخت خلال العقود الاربعة اللاحقة على انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما ان تلك التحديات تضع اوضاعا وسياسات اخرى فى الميزان. وفى هذا السياق يصبح السؤال عن مصير عدم الانحياز كحركة وكسياسة وكمفهوم ذو اهمية كبرى عند هذا المنعطف الحاد فى تاريخ بلاد العالم الثالث التى تنتمى اغلبيتها العظمى الى تلك الحركة وتتبنى - بدرجات متفاوته - سياستها ومبادئها، وتتمسك بمفهومها. عدم الانحياز : الى اين؟ سؤال كبير وهام ينبغى ان يمثل بداية لحوارات وطنية ودولية جادة داخل بلاد عدم الانحياز وفى العلاقة فيما بينها. لقد مرت اعوام ثلاثون على منشأ حركة عدم الانحياز. وهى فترة كفيلة بفرض وقفة لمراجعة السجل والانجاز والصعوبات. ولم يبق على انقضاء القرن العشرين سوى اقل من عشر سنوات. وهذه السنوات العشر تعتبر مرحلة انتقال بين نظام دولى واخر. مرحلة انتقال بين نظام مابعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٨٥) ونظام القرن الحادى والعشرين. ورغم سمة السيولة التى تميز تطورات هذه السنوات الانتقالية الا ان ضخامة حجم التغير الحاصل فيها وجوهرية

نوع ذلك التغيير امور لاتخطئها عين المراقب المدقق. ان التغييرات الجذرية الراهنة وانتقال العالم من نمط علاقات الحرب الباردة بين الشرق والغرب الى نمط جديد لتلك العلاقات يقوم على مفاهيم التفاهم والتعاون بل والوفاق ، والتحول من فلسفة يتنازعها تيار الحفاظ على الوضع القائم من ناحية وتيار التغيير من ناحية اخرى الى فلسفة تنبذ إحداث التغيير فى النظام الدولى خاصة اذا كانت اداة التغيير هى القوة والعنف والقهر، والانتقال الى عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية العملاقة (اوربا ١٩٩٢، تجمع امريكا الشمالية، وتجمع شرق اسيا) ، كل هذه التغييرات قد احدثت تبديلا جذريا فى اوضاع القارة الاوربية وبلاد الشمال على وجه العموم. وكان من شأن ذلك ان تفكر بلاد الحياد الاوربية فى مستقبل نهجها السياسى القائم على فكر الحياد وفلسفته. فبدأت حوارات وطنية هامة بين عناصر النخبة وفى اعمال وانشطة مراكز البحوث المتخصصة وعبر اجهزة الاتصال الجماهيرى. وتشارك تلك الحوارات كذلك الاحزاب السياسية وغيرها من القوى الحية لهذه المجتمعات. وقد تباينت محصلة هذه الحوارات فى شأن اثر التغييرات العالمية على مستقبل سياسة الحياد القانونى وجدواها. وظهرت نماذج ثلاثة فى هذا الشأن : نموذج النمسا ونموذج فنلندا ونموذج سويسرا.

ان الاوضاع العالمية والدولية المتحولة والمتغيرة تفرض على بلاد عدم الانحياز حوارات جادة مماثلة . وبالاضافة الى التغييرات التى سلفت الاشارة اليها فى الفقرة السابقة ، يجدر التنويه بتطورات وتغييرات دولية اخرى ربما تكون ذات اثر مباشر او غير مباشر على اوضاع بلاد العالم الثالث السياسية والامنية والتنموية بشكل ينعكس على فرص استمرار تمسكها بسياسة عدم الانحياز وعلى فرص استمرار فعالية حركة الانحياز كذلك. ومن التطورات العالمية والدولية الهامة فى هذا الصدد الاهتمام فى صياغة النظام الاستراتيجى العالمى الجديد بالمصالح والمخاوف والمطالب والهواجس الامنية لدول الشمال المتقدمة من دون دول الجنوب التى لم يؤخذ فى الاعتبار بنفس الدرجة مخاوفها ومطالبها ومصالحها

الامنية المشروعة. ومن ذلك ايضا ان النظام الاستراتيجى الدولى بينما يحتفظ بهيكل القطبية الثنائية فى اوربا فانه يتجه الى بنيان يعتمد القطبية الاحادية فى العالم الثالث. وكذلك فان عمليات ومشكلات التطور القومى والعرقى والطائفى فى اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى ربما تنعكس على اوضاع العالم الثالث القابلة للتفجر فى هذا المجال بما يفتح بابا واسعا لعدم الاستقرار وتهديد الامن. والخلاصة ان بلاد عدم الانحياز تواجه منعطفا ونقطة تحول، وعليها ان تطرح على نفسها سؤالا هاما وتجيب عليه بمنطق عقلانى وواقعى هادئ والسؤال هو : كيف التعامل مع النظام الدولى الاخذ فى التحول؟ هل يكون التعامل مع ذلك النظام بالمواجهة Confrontation ، ام بفك الارتباط Disengagement ، ام بالتقوقع والانعزال Isolation فى وقت يتزايد فيه الاعتماد المتبادل، ام بالمشاركة الفاعلة Partnership ؟ هل تستسلم هذه البلاد، ومعها حركة عدم الانحياز، للواقع الدولى الجديد وتذعن له وتقبل بمنطق تجاهل قيادة النظام الدولى لمصالح ومطالب القاعدة فيه ؟ ام هل تحافظ البلاد والحركة معا على الاستقلالية؟ وأيا ما كانت الاجابة على الاسئلة السابقة فان سؤالا لاحقا يفرض نفسه. وهو السؤال عن الكيفية والاساليب والآليات والاجراءات والترتيبات التى سيكون على البلاد والحركة ان تلجأ اليها حتى تحول الخيار الذى ستاخذ به فى السنوات القادمة فى التعامل مع التحديات الدولية الى واقع فعلى ملموس .

بيد أن التحديات التى تواجه بلاد عدم الانحياز وحركته فى السنوات العشر القادمة لاتقتصر فقط على تلك التحديات التى تفرزها تطورات النظام العالمى الراهنة، اذ تواجه البلاد غير المنحازة تحديات ومشكلات داخلية حادة لازمتها منذ استقلالها وتزداد حدتها وتتفاقم آثارها بمرور الزمن. وهذه المشكلات والتحديات الداخلية تكاثفت على بلاد عدم الانحياز لتمنع تحقق اهدافها الخاصة بالحفاظ على الامن وتحقيق التنمية والديمقراطية. ومع التسليم الكامل بالترابط الوثيق بين تلك التحديات الداخلية والتحديات التى يفرضها النظام الدولى وبوطأة هذه الاخيره، الا اننا نضع فرضا او مقولة نريد اخضاعها لعملية تثبت وتحقق من مدى

صحتها ودقتها علميا. وهذه المقولة هى ان طريق الاصلاح لابد وان يبدأ من الداخل وان مواجهة التحديات بنهج متكامل ينطلق اولا من علاج مشكلات الداخل وتحدياته فى مجالات الامن والتنمية والديمقراطية سيمكن الدول غير المنحازة من التعامل بايجابية وفعالية اكبر مع التحديات الدولية وتقليص آثارها السلبية. ان علينا كبلاد غير منحازه ان نواجه عيوبنا بجرأة وشجاعة وان نتعامل بواقعية مع مشاكلنا وتحدياتنا الداخلية وان لانلقى بتبعة هذه المشكلات والفشل فى مواجهتها على اوضاع الخارج وحده.

ومن ناحية اخرى وبالاضافة الى التحديات الدولية التى تواجه بلاد عدم الانحياز وحركته معا والتحديات الداخلية التى تواجه بلاد عدم الانحياز، فان ثمة تحديات تنظيمية تختص بحركة عدم الانحياز وباسلوبها فى العمل وصناعة القرار وبطبيعة تشكيلها.

انواع ثلاثة من التحديات تجابه عدم الانحياز فى السنوات المتبقية من زمن القرن العشرين: تحديات دولية تنبع من التطور الراهن للنظام الدولى، وتحديات داخلية ترتبط بفشل سياسات التنمية والامن والديمقراطية، وتحديات تنظيمية تتعلق بنقص فعالية الحركة واساليبها فى التحرك واتخاذ القرار.

ان هذه الرؤية للتحديات التى تجابه عدم الانحياز فى التسعينيات تتجسد فى الاوراق البحثية التى يتضمنها هذا العمل العلمى. فالفصل الثانى الذى كتبه د. مصطفى علوى يقدم اطارا شاملا للتحديات التى تجابه عدم الانحياز فى التسعينيات، وهى تحديات لعدم الانحياز كحركة وكسياسة وكبلاد، وهى تحديات دولية واخرى داخلية وثالثه تنظيمية، وهى كلها تتعلق بمشكلات الامن والتنمية والديمقراطية والبنية التنظيمية للحركة.

اما الفصلان الثالث والرابع فيتناولان التحديات الداخلية ومستقبل عدم الانحياز. وقد كتب الفصل الثالث د. اكرام بدر الدين الذى درس المتغيرات الداخلية (المتغير الاقتصادى، الديمقراطية، القيادة، وهشاشة الدولة) فى بلاد عدم الانحياز وعلاقتها بدور هذه البلاد فى حركة عدم الانحياز وقد اختار د. اكرام ان يتناول فى دراسته تلك المتغيرات مع التطبيق على حالتى بلدين من البلاد الرائدة فى مجال عدم الانحياز وهما مصر والهند . واستندت تلك الدراسة الى فرضيات اساسية هى :

- ان ثمة علاقة طردية بين نشاط الدولة فى حركة عدم الانحياز وبين درجة استقلالية حركتها الاقتصادية.
- ان ثمة علاقة طردية بين الديمقراطية والاستقرار السياسى وعدم الانحياز .
- ان القيادة الكاريزمية ادت فى البلدين الى دور قوى لهما فى حركة عدم الانحياز.
- ان العلاقة بين "هشاشة الدولة" وفاعلية دورها فى حركة عدم الانحياز هى علاقة عكسية .

وقد اخضعت دراسة د. اكرام هذه الفرضيات للبحث بعد ان قامت برصد تطور الدورين المصرى والهندى فى اطار حركة عدم الانحياز، ثم انتهت الدراسة بتصور لمستقبل كل من المتغيرات الداخلية موضع البحث وعلاقة ذلك بدور مصر والهند داخل الحركة.

اما ورقة د. جابر سعيد عوض "التحديات الداخلية ومستقبل عدم الانحياز" فانها تركز على التحديات التى توجد داخل عدد كبير من بلاد عدم الانحياز وتلك التى تثور فى العلاقة بين هذه البلاد وبعضها البعض. ويختار د. جابر نماذج ثلاثة من هذه التحديات هى صراع النخب المحلية والتدخل الخارجى، الصراعات العرقية، ثم نزاعات الحدود، ويوضح اثر كل منها السلبى على حركة عدم الانحياز . وتخلص ورقة د. جابر الى ان ثمة احتمالاً كبيراً لان تتزايد الخلافات والصراعات داخل

بلدان عدم الانحياز وفيما بينها سواء فى ذلك نزاعات الحدود او الصراعات العرقية او صراعات النخب المحلية واعمال التدخل فى الشئون الداخلية، وذلك على اساس ان العوامل المهيئة لهذه الصراعات والتحديات سوف تستمر الى نهاية القرن الحالى.

وقد فرض المنطق ان يبدأ هذا العمل بفصل اول، يسبق الاوراق الثلاثة التى سلف عرض مجمل فكرها ، ويتناول دراسة لمستقبل مفهوم عدم الانحياز على ضوء التطورات والتحديات الدولية الراهنة. وقد كتب هذه الدراسة د. احمد عبد الونيس الذى جمع بين التحليل السياسى والتحليل القانونى فى الوقوف على العلة الاساسية او السبب الحقيقى لنشأة وتطور عدم الانحياز ثم ناقش مدى ملاءمة ذلك المفهوم فى ضوء التطور الراهن فى النظام الدولى. وقد شاء د. عبد الونيس ان يقوم فى هذا السياق بمقارنة وضع مفهوم عدم الانحياز بوضع مفهوم الحياد القانونى سواء فى النشأة والتطور او فى مدى الملاءمة للنظام الدولى الراهن. وقد خلصت دراسة د.عبد الونيس المعنونة : "الحياد وعدم الانحياز : دراسة تأصيلية للمفهوم فى ضوء التطورات الدولية الراهنة" الى ان العلة من وراء ظهور الحياد القانونى وتطوره قد فقدت اهميتها ولم يعد لها ما يبررها من وجهة النظر القانونية الضيقة، اذ يمتنع على دول الحياد ان "تدفع بحيادها هذا لتدرأ عن نفسها تبعة المشاركة فى تطبيق نظام الامن الجماعى ازاء اى عمل من اعمال العدوان" اذا ما اضطلع مجلس الامن بدوره فى حفظ السلم والامن الدوليين بمقتضى ميثاق الامم المتحدة، وهو الامر الذى تتزايد احتمالاته فى ظل الوفاق الدولى الراهن. وعلى العكس من ذلك فان العلة من ظهور عدم الانحياز لاتزال قائمة رغم التطورات الدولية الراهنة. وهذه العلة تتمثل فى "تدعيم الاستقلال" و"بناء المكانة". ويبقى ان هذه التطورات الدولية الجديدة تفرض على عدم الانحياز اعادة ترتيب للاولويات والاهداف او استحداث وسائل وآليات جديدة فى صدد تنفيذها ولكنها لاتنفى ملاءمته ولامصداقيته.

وتمثل الدراسات الاربعة الواردة فى هذا العدد من سلسلة بحوث سياسية جزءا من اعمال المؤتمر العلمى الثانى لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة. وقد انعقد هذا المؤتمر فى القاهرة فى ١٠ ـ ١١ ديسمبر ١٩٩٠ تحت عنوان "عدم الانحياز : آفاق المستقبل". وهذه الدراسات الاربعة يربطها معا الانشغال بمستقبل عدم الانحياز على ضوء التحديات الدولية والداخلية التى تجابة البلاد غير المنحازة فضلا عن التحديات التنظيمية التى تواجه حركة عدم الانحياز.

ويأتى نشر هذه الدراسات الاربعة فى هذا العدد من سلسلة بحوث سياسية التى يصدرها مركز البحوث والدراسات السياسية فى اطار التعاون العلمى المثمر بين المركز وقسم العلوم السياسية. وقد قدمت دراسات اخرى الى مؤتمر "عدم الانحياز: آفاق المستقبل" لاتتصل مباشرة بتحديات التسعينيات التى تجابه عدم الانحياز، بل تختص بالبحث فى دور مصر فى حركة عدم الانحياز وبالثقافة السياسية المصرية ومفهوم عدم الانحياز والمشكلات الاقتصادية التى واجهت بلاد عدم الانحياز فى السبعينيات والثمانينيات. وبالاضافة الى ذلك فقد القى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية كلمة الافتتاح لذلك المؤتمر كما استضافت الجلسة الختامة للمؤتمر كلا من الاستاذ محمد حافظ اسماعيل رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الاوسط ومستشار الرئيس السادات لشئون الامن القومى والدكتور مراد غالب وزير الخارجية الاسبق. كما دارت مناقشات هامة تناولت الدراسات المقدمة الى المؤتمر بالتعقيب والتحليل شارك فيها جمع من الاساتذة والباحثين والخبراء .

وقد يحسن فى هذا الموضع ان نشير الى مجمل الاتجاهات العامة للمناقشات التى اعقبت القاء كل من البحوث الاربعة فى اطار المؤتمر العلمى الثانى لقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، خاصة وان تلك المناقشات اما انها اضافت فكرا الى البحوث او عمقته او نظرت اليه من زوايا اخرى مفيدة.

ان اهم الافكار التى طرحت بشأن بحث د. احمد عبد الونيس تتلخص فيما يلى :

١ ـ انه ربما يكون من الصعوبة بمكان تأصيل مفهوم لحركة سياسية مرنة وبراجماتية نشأت نتيجة عوامل عديدة متداخلة مثل حركة عدم الانحياز. ومن ثم ولتفادى هذه الصعوبة قد ينصرف تحديد مفهوم مثل هذه الحركة الى تحديد الاولويات الخاصة باهداف الحركة وتطور تلك الاولويات والاهداف من مرحلة الى اخرى من مراحل تطور الحركة ذاتها. اى ان مفهوم عدم الانحياز متطور حركى وليس ثابتا جامداً ولعل هذه الملاحظة تتفق فى جوهرها مع ما عرضت له دراسة د. عبد الونيس بخصوص تحليل مفهوم عدم الانحياز وبيان طبيعته والاسباب الحقيقية لنشأته .

٢ ـ ان تدعيم الاستقلال وبناء المكانة ـ وهما لدى د. عبدالونيس علة ظهور عدم الانحياز وتطوره ـ هما قيمتان من قيم السياسة الخارجية للدول عموما وليستا قاصرتين على الدول غير المنحازة وحدها.

٣ ـ ان ربط نظام الحياد القانونى بفشل نظام الامن الجماعى أو غيابه هو امر قابل للجدل والنقاش .

وربما كانت قراءة دراسة د. مصطفى علوى لواقع التغير فى النظام الدولى وخاصة مايتعلق بانهيار وسقوط فلسفة تغيير النظام الدولى القائم واقامة نظام آخر جديد اكثر عدلا وانعكاس ذلك على حركة عدم الانحياز ودولها فى السنوات القادمة، ربما كانت تلك القراءة هى اكثر النقاط اثارة للحوار فى المناقشات التى اعقبت الورقة. فقد ظهر رأى يقول انه لاينبغى الوقوف عند قراءة الواقع الدولى القائم والتعامل معه كما هو دون دراسة امكانية العمل على تغييره. وعند هذا الرأى فانه انطلاقا من كون عدم الانحياز حركة براجماتية ذات اهداف مرنة وغير جامدة فان دورها لن ينتهى، بل سيكون دورها فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة هو ان يظل للعالم الثالث تواجد على الساحة الدولية يعكس خصوصيته وان يتم التغلب على الاتجاه الحالى لتهميش دور ذلك العالم الثالث وان تواجه الحركة نوعا جديدا من الصراع ينشأ بين تكتلات جديدة وان تفيد الحركة من تباين المواقف داخل مجموعة دول الشمال بغربه وشرقه معا، خاصة وان ثمة قدراً

من التباين - لدى ذلك الرأى - بين اوربا - وخاصة فرنسا - والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فيما يتعلق برؤية كل منهم للعالم الجديد. ورغم ان سعى الدول غير المنحازة الى التغيير سيستغرق وقتا الا انه لاينبغى ان يضيع كهدف كما ان المستقبل هو لصالح هذه الدول الضعيفة.

اما بالنسبة لموضوع دراسة د. اكرام بدر الدين فقط طرحت افكار محددة يمكن اجمالها على النحو التالى :

١ - فى شأن متغير القيادة وعلاقته بدور الدولة ونشاطها داخل حركة عدم الانحياز فبالاضافة الى التاثير الممكن لمدى كاريزمية القيادة السياسية وانعكاس ذلك على دورها فى الحركة، فانه ثمة عنصرا آخر هنا هو فكر القيادة السياسية فى شأن اهمية الدور الخارجى للدولة عموما واهمية حركة عدم الانحياز والدور النشط داخلها كعنصر لتشبيت شرعية هذه البلدان. وهذا من شأنه ان يطرح فى النهاية نموذج لدولة غير قادرة على مواجهة فعالة لمشاكلها الداخلية ولكنها ناجحة فى تحركها الخارجى وخاصة فى اطار حركة عدم الانحياز. ومصر والهند امثلة واضحة لهذه الظاهرة.

٢ - انه يجب التعامل مع مفهوم "هشاشة الدولة" بقدر من الحذر عند الحديث عن مصر والهند. حقا ان الكثير من دول عدم الانحياز - وبخاصة فى افريقيا - هى دول هشة نشأت قبل اتمام عملية بناء الامة ، ولكن مصر والهند لاتعانيان من هشاشة الدولة. قد تكونان تعانيان من بعض عناصر "رخاوة الدولة" مثل عدم الانضباط الاجتماعى والفساد السياسى والازمات السياسية ولكن ذلك لايعنى انهما دولتان هشتان.

٣ - ان الديمقراطية لم تكن دائما هى العامل الحاسم فى دفع دور الدولة ونشاطها داخل حركة عدم الانحياز. فقد كانت بعض دول الحركة ذات دور نشط ومؤثر داخلها دون امتلاكها لاطار ديمقراطى للحياة السياسية مثل كوبا والجزائر. ولعل المناقشات التى طرحت فى هذا الصدد قد اتفقت فى روحها العامة مع ماذهب اليه د. اكرام من ان دور مصر داخل الحركة كان نشطاً جدا فى الستينيات رغم غياب الديمقراطية فى مصر آنذاك.

اما بالنسبة لبحث د. جابر عوض فقد تبلور رأى يدعو الى مزيد من الاهتمام ببحث اثر التغيرات الدولية الراهنة والانتقال من الحرب الباردة الى الوفاق فى علاقات الشرق والغرب على التحديات التى تناولتها الدراسة سواء تمثلت فى صراعات النخب المحلية وافاق التدخل الخارجى لدول كبرى لاتنتمى الى الحركة او تمثلت فى الصراعات العرقية وصراعات الحدود بين دول الحركة وبعضها البعض. فالى اى حد يمثل المناخ الدولى الجديد بيئة مواتية لتقليص عمليات التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد غير المنحازة من ناحية، والى اى حد سوف ينعكس ذلك المناخ ايجابا على عمليات تسوية نزاعات الحدود والصراعات العرقية وغيرها من الصراعات المحلية والاقلية داخل بلاد عدم الانحياز وفيما بينها. وربما كانت هذه مسألة تحتاج مزيدا من التحليل والايضاح.

كما طرح البعض مدخلا جديدا لدراسة التحديات الداخلية وتأثيرها على مستقبل حركة عدم الانحياز . فدراسة التحديات ممكنة من خلال تحليل للمتطلبات اللازمة من اجل وجود حركة عدم انحياز فعالة. ومن ثم فان العناصر الغائبة او الناقصة من تلك المتطلبات تكون بمثابة تحديات تواجه الحركة. فالوقوف عند حد تحليل اداء الحركة فى مواجهة مشكلاتها لن يؤدى الى بلورة التحديات الداخلية للحركة . ومن ثم فان اهم التحديات الداخلية التى تواجه الحركة تتمثل فى التحدى التنظيمى والتحدى الايديولوجى أو الفكرى وتحدى بناء الدور الجماعى.

واذا كان ينبغى رد الفضل الى ذوية فانى اسجل فى هذا المقام ان كل الفضل يعود الى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وخاصة الاستاذة الدكتوره حورية توفيق مجاهد رئيس القسم، سواء فى طرح موضوع المؤتمر العلمى الثانى للقسم او فى متابعة خطوات الاعداد والتنظيم او فى المشاركة الفاعلة فى اعمال المؤتمر والمناقشات. وانى اوجه كل الشكر والتقدير الى الدكتورة حورية التى شرفتنى باسناد مهمة التنسيق لاعمال المؤتمر العلمى الثانى لقسم العلوم السياسية ، وكل الشكر ايضا لكل اساتذتى وزملائى بالقسم

الذين ساهموا بنشاط وفعالية سواء بكتابة اوراق المؤتمر او المشاركة فى التعقيب عليها او فى المناقشات التى اعقبت القاءها. وما كان المؤتمر العلمى الثانى لقسم العلوم السياسية ليعقد دون الدعم الكبير الذى تلقاه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعميدها الاستاذ الدكتور احمد الغندور. كذلك فان الدور الكبير الذى قام به مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ومديره الاستاذ الدكتور علىّ الدين هلال فى مساندة المؤتمر ودعمه يستحق كل اشادة وتقدير. ان هذا العدد من سلسلة بحوث سياسية هو احدى ثمار التعاون بين قسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات السياسية ، وهو التعاون الذى يمثل استمراره احد اهم عوامل تقدم العلوم السياسية والبحث السياسى فى مصر. كذلك يجب ان اسجل شكرى مجددا للدكتور علىّ الدين هلال الذى شرفنى بان اسند الىّ مهمة تحرير هذا العدد من سلسلة بحوث سياسية.

وبعد فاننى ارجو ان تكون هذه الدراسات اسهاما فى حوار علمى ممتد حول سياستنا الخارجية فى التسعينيات وموضع عدم الانحياز منها. وهى دعوة اذن للجماعة العلمية وللمؤسسات السياسية كذلك لمواصلة الحوار من اجل مزيد من الرشد والعقلانية فى تحركنا الدولى.

الفصل الاول

الحياد وعدم الانحياز

دراسة تأصيلية للمفهوم فى ضوء التطورات الدولية الراهنة

د. احمد عبد الونيس شتا

الحياد وعدم الانحياز

دراسة تأصيلية للمفهوم في ضوء التطورات الدولية الراهنة

تمهيد وتقسيم

تشهد العلاقات الدولية فى مسارها الراهن مجموعة من الاحداث والتغييرات المتعددة فى ابعادها ومظاهرها والمتنوعة فى آثارها وتداعياتها بالنسبة لتطور النظام الدولى بكل ما يحتويه من نظم فرعية وما يسوده من مذاهب وتوجهات سياسية. ويأتى فى مقدمة هذه التغييرات حدوث الانفراج فى العلاقات السوفيتية - الامريكية، واتجاه دول أوربا الشرقية نحو تبنى سياسات ليبرالية تقوم على التعددية السياسية، مع مايعنيه ذلك من اختفاء - أو على الاقل خفوت - حدة الصراع الايديولوجى الجامد بين الشرق والغرب وامكانية تحقيق قدر من التفاهم والاتفاق بصدد مواجهة الأزمات الدولية وتعزيز دور وفاعلية الامم المتحدة فى حفظ السلم والامن الدوليين. والى جانب هذا التطور الحادث فى علاقات القوتين العظميين، تشهد العلاقات الدولية الراهنة تنامى حركة الاعتماد المتبادل بين جميع دول العالم فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى والفنى وتطور التجمعات الاقتصادية الاقليمية كما هو الشأن بالنسبة لدول اوربا الغربية، فضلا عن بروز مشكلات نوعية معقدة تتطلب لمواجهتها عملا جماعيا مشتركا كما هو الشأن بالنسبة لقضايا الطاقة والتلوث، وحقوق الانسان. واذا كانت التطورات سالفة الذكر تعمل فى صالح تدعيم التعاون الدولى، الا أن العلاقات الدولية الراهنة تشهد فى الوقت ذاته مظاهر عديدة للاختلال وعدم التوازن فى النظام الاقتصادى الدولى، كما توجد العديد من الصعوبات والعقبات التى تتعثر امامها خطط ومشروعات التنمية فى بلدان العالم الثالث. وفضلا على ذلك كله، فانه على الرغم من التطور الحادث فى قانون استخدام القوة فى العلاقات الدولية من حيث تحريم استخدامها او حتى مجرد التهديد بذلك، الا أن النظام الدولى الراهن لم يشهد بعد اختفاء الصراعات والنزاعات الاقليمية من ناحية، كما لايزال يعانى من الاثار السيئة للسباق المحموم بصدد التقدم فى فنون الحرب واسلحة الدمار الشامل من جهة ثانية.

وواقع الامر، انه اذا كانت التطورات سالفة الذكر تتنوع من حيث اثارهـــا وتداعياتها بالنسبة لحركة النظام الدولى بما يقوم عليه من هياكل ومؤسســـات، وما ينبنى عليه من قيم وقواعد، وما يحتويه من مذاهب وتوجهات سياسية او نظـــم قانونية دولية، فأن التساؤل يثور بصدد تأثير مثل هذه التطورات على مـــدى مصداقية أو ملاءمة كل من الحياد كنظام قانونى وعدم الانحياز كحركة أو سياســـة تبنتها الدول حديثة العهد بالاستقلال فى آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينيـــة. وبعبارة أخرى، فانه اذا كان الحياد كنظام قانونى قد نشأ ـ أساسا ـ وتطور فـــى اطار سياسات توازن القوى فى القارة الاوربية، وفى ظل التسليم بالحق المطلـــق للدولة فى شن الحرب اذا هى رأت فى ذلك مايحقق اهداف سياستها الخارجية، فـــان التساؤل يثور بشأن مدى ملاءمة الحياد القانونى بهذا المعنى لمقتضيات التطـــور الحادث فى قانون استخدام القوة فى العلاقات الدولية من حيث تحريم استخدامهـــا أو حتى مجرد التهديد بذلك، ومن حيث جعل الحفاظ على السلم والامن الدولييـــن أمرا منوطا بالمجتمع الدولى من خلال مجلس الامن التابع للامم المتحدة. وبعبـــارة اكثر دقة وتحديدا، يثور التساؤل بصدد مدى ملاءمة الحياد القانونى او بالاخـــرى مدى مشروعيته او امكانية ونطاق تطبيقه فى ظل نظام الامن الجماعى، وخاصة بعـــد انتهاء الحرب الباردة وحدوث التقارب السوفيتى ـ الامريكى .

كذلك، فانه اذا كان عدم الانحياز قد ظهر فى منتصف القرن العشرين ابـــان اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى، كسياسة أو حركة للـــدول حديثه العهد بالاستقلال تهدف، ضمن ما تهدف، الى تدعيم السلم والامن الدوليين مـــن خلال العمل على تخفيف حدة التوتر بين الدول، ونبذ سياسة الاحلاف والتكتـــلات المرتبطة بسياسات القوى الكبرى، فان التساؤل يثور ـ أيضا ـ حول مدى مصداقيـــة عدم الانحياز أو الحاجة الى فلسفته فى ظل نظام دولى يشهد ـ بدرجة أو باخـــرى ـ تحولات فى علاقات الشرق والغرب من تلك الحرب الباردة الى نوع من الانفـــراج وتفضيل التنافس والتعاون على الصراع والتنافر بصدد مواجهة القضايا والمشكـــلات الدولية .

بيد أنه اذا كانت طبيعة العلاقات بين القوتين العظميين تعد من اهم العوامل المؤثرة سواء فيما يتصل بنشأة عدم الانحياز وتطوره أو فيما يتعلق بامكانية تطبيق الحياد القانونى عملا وواقعا، فان الدراسة - فى ضوء ذلك وانطلاقا من التساؤلين سالفى الذكر - تهدف الى محاولة الوقوف على العلة الاساسية او السبب الحقيقى فيما يتصل بنشأة وتطور كل من الحياد القانونى وعدم الانحياز، ثم مناقشة واختبار مدى مصداقية او بالاحرى ملاءمة كل منهما فى ضوء التطورات الدولية الراهنة، وبصفة اساسية مايتصل منها بذلك التطور الحادث فى علاقات القوتين العظميين . ويتأتى ذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية تقوم على تحليل مفهومى الحياد وعدم الانحياز بما يعين على ابراز جوانب الثبات والتغير فى كل منهما بالنسبة لهذه التطورات، فضلا عن بحث العلاقة الجدلية بين المفهومين من وجهة نظر القانون الدولى العام، ودلالة ذلك كله بالنسبة لتحديد مدى ملاءمة كل منهما فى النظام الدولى بتطوره الراهن .

المبحث الأول

الحياد القانوني ونظام الامن الجماعي

اذا كان من المسلم به ان الحياد القانونى بصفة عامة يتأثر - وجودا وعدما - بأى تطور يحدث فى القواعد المنظمة لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية، فضلا عن انه - على وجه الخصوص - يتأثر بما يكون عليه واقع العلاقات بين الدول الكبرى دائمة العضوية والمتمتعة بحق الاعتراض فى مجلس الامن من توتر او انفراج، فان الوقوف على طبيعة ومدى تأثير التطورات الراهنة فى النظام الدولى بالنسبة لاستمرار ملاءمة الحياد كنظام قانونى يقتضينا أن نعرض لنقطتين اساسيتين؛ تتعلق اولاهما بتحديد معنى الحياد وبيان انواعه ودلالة ذلك بالنسبة لملاءمته فى النظام الدولى الراهن. واما النقطة الثانية فتعرض لبيان طبيعة العلاقة بين الحياد ونظام الامن الجماعى الذى يشكل حجر الزاوية فى التنظيم الدولى المعاصر بشأن استخدام القوة فى العلاقات الدولية، ودلالة ذلك - أيضا - على مدى امكانية استمرار الحياد ونطاق تطبيقه فى ضوء ما يشهده الامن الجماعى فى الآونة الحاضرة من بادرات للفاعلية فى صدد الحفاظ على السلم والامن الدوليين(١).

أولا : فى مفهوم الحياد :

الحياد فى اللغة يعنى عدم الميل الى هذا الجانب او ذالك(٢). فهو يفترض وجود طرفين فى حالة نزاع او صراع او حرب وامتناع طرف ثالث عن الانحياز الى جانب احدهما ضد الاخر . وقد ظهر الحياد - تاريخيا - بهذا المعنى فى ظل قيام الحروب وتجدد الصراعات بين الدول والشعوب، مع رغبة البعض منها - لاعتبارات تتعلق بالامن والدفاع عن الذات - فى أن ينأى بنفسه بعيدا عن أتون هذه الحروب وتلك الصراعات . غير ان الحياد قد تطور عبر القرون الثلاثة الماضية، وخاصة منذ اتفاقيات لاهاى لعامى ١٨٩٩، ١٩٠٧ بشأن الحياد فى الحرب البرية واعلان لندن لعام ١٩٠٩ بشأن الحياد فى الحرب البحرية، ليشكل نظاما قانونيا يرتب مجموعة من الحقوق والالتزامات فيما يتصل بادارة وتنظيم العلاقات بين الدول الحيادية

والاطراف المتحاربة. فيمتنع على الدولة الحيادية ان تقدم او ان تسهل تقديم اى عون او مساعدة، وخاصة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية، لاى من الطرفين المتحاربين. كما يتعين عليها، وهى بصدد تنفيذ هذا الالتزام السلبى، ان تراعى مبدأ المساواة التامة وعدم التمييز بين المتحاربين . وفى مقابل ذلك، يتعين على الدول المتحاربة ان تحترم سيادة الدولة الحيادية وان تمتنع عن ارتكاب اى عمل من شأنه المساس بسلامتها الاقليمية أو تجارتها الخارجية[٣]. والحياد بهذا المعنى لايتطلب - لسريان قواعده - التمييز فى شأن الحرب الدائرة بين المعتدى وضحية العدوان أو التفضيل بينهما فى المعاملة بناء على هذا التمييز، طالما ظلت الحرب حقا مشروعا للدول، وطالما ظل لغير المتحاربين الحق فى اعلان حيادهم ازاءها[٤].

ويمكن القول بصفة عامة بأن البيئة التى ظهر فيها الحياد بالمعنى السالف بيانه والاسباب التى دعت اليه انما تكمن فى التسليم - منذ النشأة الاولى للقانون الدولى وحتى منتصف القرن العشرين تقريبا - بالحق المطلق للدول فى شن الحرب تحقيقا لسياستها الخارجية، وذلك فى الوقت الذى لم يعرف فيه المجتمع الدولى اى نوع من الضمانات الدولية للحفاظ على السلامة الاقليمية والاستقلال السياسى للدول، الامر الذى حدا بمعظمها، لاسيما الدول الصغيرة والضعيفة، الى محاولة تجنب الاثار الوخيمة للحروب والصراعات من خلال تبنيها موقف الحياد. يضاف الى ذلك، ما كان يقتضيه نظام توازن القوى فى اوربا والتنافس فيما بين الدول الاستعمارية الكبرى من الاتفاق على وجود مناطق أو دول حاجزة بين تلك الدول بما يهدهد من حدة الصراع والتنافس على الاقل داخل القارة الاوربية ذاتها. وفضلا عن ذلك كله، فقد كان لتبنى الولايات المتحدة الامريكية، وهى القوى الكبرى الصاعدة آنذاك، سياسة الحياد ازاء كل مايتصل بالعلاقات الدولية خارج نطاق القارة الامريكية كبير الاثر فى تدعيم الحياد وتطوره كنظام قانونى[٥].

انواع الحياد :

لايوجد ثمة نوع واحد للحياد، وانما يمكن لنا - بالنظر الى عامل الزمن، والارادة المنشئة للحياد، ونطاق الحقوق والالتزامات التى ينطوى عليها - أن نميز بشأنه بين التقسيمات التالية(٦).

أ) الحياد العارض أو المؤقت والحياد الدائم :

فبالنظر الى الفترة الزمنية التى تسرى فيها قواعد الحياد، يمكن التمييز بين الحياد العارض أو المؤقت Occasional وبين الحياد الدائم. ويقصد بالحياد العارض ذلك الذى تتبناه دولة، بصفة طارئة أو مؤقتة، بخصوص حرب فعلية أو نزاع مسلح نشب بين دولتين اخريين، بحيث اذا ما تم اعتراف الدول المتحاربة بهذا الحياد، خضعت له العلاقات بين الدولة الحيادية والاطراف المتحاربة، على أن ينتهى سريان احكامه بمجرد توقف اعمال القتال. ومن اهم تطبيقات الحياد العارض ما أعلنته مجموعة من الدول من الامتناع عن المشاركة فى العمليات العسكرية اثناء فترة الحربين العالميتين. أما الحياد الدائم فهو يقوم على التزام الدولة الحيادية بمراعاة احكام الحياد فى وقت السلم والحرب على حد سواء. فلا تأتى فى وقت السلم عملا يمكن ان يترتب عليه اخلال بحيادها فى وقت الحرب كأن تدخل عضوا فى حلف عسكرى أو أن ترتبط مع دولة اخرى باتفاقية دفاع مشترك. بيد أن القول بذلك لايعنى - بأية حال - نزع سلاح الدولة الحيادية أو حرمانها من حق الدفاع عن نفسها.

ب) الحياد الاتفاقى والحياد بالارادة المنفردة :

يقصد بالحياد الصادر بالارادة المنفردة ذلك الحياد الذى تعلن الدولة اتخاذه من جانبها وبمحض ارادتها الذاتية، سواء أكان هذا الاعلان متعلقا بحرب دائرة فعلا أو كان ممتدا فى نطاق سريانه من حيث الزمان ليشمل وقتى السلم والحرب معا. وغنى عن البيان ان سريان القواعد المنظمة لمثل هذا النوع من الحياد يبدأ فقط منذ اعتراف الدول الاخرى وخاصة الدول المتحاربة به. وغنى عن البيان - أيضا - أن الدولة الحيادية، كما تملك اعلان حيادها بالارادة المنفردة،

فانها تملك أيضا - وبإراداتها المنفردة - أن تتحلل من حيادها حسبما تراه محققا لمصالحها، وعندئذ يتوقف سريان تمتعها بالحقوق التى يكفلها نظام الحياد. ومن تطبيقات الحياد بالارادة المنفردة حياد سويسرا فى ١٨١٥ والذى اعترف به مؤتمر فيينا فى نفس العام، وحياد مالطة الذى اعلنته بارادتها المنفردة عام ١٩٨٠ وصادف اعتراف وقبول مجموعة من الدول من بينها الصين والاتحاد السوفيتى وليبيا وايطاليا، وكذلك حياد كوستاريكا الذى اعلنته فى ١٩٨١. اما الحياد الاتفاقى فهو لايعدو - فى حقيقته وفى معظم حالاته - أن يكون نوعا من الحياد المفروض أملته توازنات القوى فى فترة زمنية معينة . فتلتزم الدولة الحيادية - بموجب الاتفاقية الدولية التى انشأت نظام الحياد - بالا تشارك فى أى حرب الا ماكان منها دفاعا عن النفس، وبالا تنضم الى اية معاهدة او ترتيب دفاعى من شأنه أن يسوقها الى حرب . وعادة ماتتعهد الدول الاطراف فى اتافقية الحياد بحماية هذا الوضع وتقديم الضمانات اللازمة للحفاظ عليه. وبدهى أن الدولة التى تخضع لمثل هذا النوع من الحياد عادة ما تكون بطبيعتها دولة صغيرة او ضعيفة او تكون فى موقع يفصل بين قوى متصارعة ومتنافسة مما يجعل من اتفاق هذه القوى على اخضاعها لنظام الحياد امرا لازما وضروريا بالنسبة لادارة وتنظيم علاقات الصراع والتنافس فيما بينها. ومن اهم تطبيقات الحياد الاتفاقى أو المفروض حياد بلجيكا فى عامى ١٨٣١، ١٨٣٩، ولوكسمبورج فى ١٨٦٧، والنمسا فى ١٩٥٥ (٧).

<u>ج) الحياد المطلق والحياد الموصوف :</u>

فالحياد - بالنظر الى مايفرضه من قواعد واحكام - قد يكون حيادا مطلقا يقوم على مراعاة التطبيق التام لكل من عنصرى الحياد : الامتناع، وعدم التمييز. وقد يكون الحياد نوعا من الحياد الموصوف أو الحياد التفاضلى، فيمكن للدولة الحيادية - وان لم تتورط فى أى نوع من العمليات العسكرية - أن تنحاز الى جانب اى من الطرفين المتحاربين من خلال ماتقدمه له من مساعدات اقتصادية أو تأييد دبلوماسى. وواقع الامر ان الحياد الموصوف بهذا المعنى لايعدو - فى حقيقته - أن يكون نوعا من اتخاذ "وضع وسط" بين الحياد والحرب، مثلما اعلنته

الولايات المتحدة فى ديسمبر ١٩٤١ من الانحياز الى جانب الحلفاء وما اعلنته اسبانيا - فى ذلك الوقت أيضاً - من تقديم الدعم الاقتصادى والتأييد الدبلوماسى لدول المحور(٨).

تقسيمات الحياد ودلالتها على مدى ملاءمته فى النظام الدولى الراهن :

اذا كانت تقسيمات الحياد سالفة الذكر تتداخل وتتشابك - قانونا وواقعا - مع بعضها البعض (فالحياد قد يكون اتفاقيا ودائما وموصوفا فى آن واحد)، الا أنه يمكن - مع ذلك - أن نميز بين هذه الانواع بالنظر الى دلالة كل منها على استمرارية الحياد وإمكانية تطبيقه فى ضوء التطورات الراهنة فى النظام الدولى.

وبادئ ذى بدء، يمكن القول بأن تبنى الدولة موقف الحياد المؤقت أو العارض أمر جائز قانونا وممكن واقعا فى ظل كافة الاوضاع والتطورات المتعلقة بقانون استخدام القوة فى العلاقات الدولية وصيانة السلم والامن الدوليين، وذلك باستثناء الاحوال التى يكون فيها مجلس الامن - كما سيلى بيانه - قادرا على أداء دوره والاضطلاع بمسئولياته فى هذا الشأن . ومعنى ذلك، انه اذا كان لأية دولة - فى ظل التسليم بحق الحرب - أن تعلن حيادها العارض ازاء أى حرب أو نزاع مسلح، فانه يمكن لها - أيضا - فى ظل تحريم استخدام القوة، وبافتراض عجز مجلس الامن عن مباشرة مهامه فى حفظ السلم والامن الدوليين أن تتبنى - صراحة أو ضمنا - موقف الحياد ازاء هذه الحرب أو ذلك النزاع. اما الحياد الدائم فهو، وان كان أمرا ممكنا وجائزا فى ظل القانون الدولى التقليدى بشأن استخدام القوة، الا أنه يتعارض - بصفة اساسية - مع منطق الامن الجماعى الذى يقوم عليه التنظيم الدولى المعاصر لحفظ السلم والامن الدوليين، ولاتكاد توجد امكانية لتطبيقه - واقعا - الا فى الاحوال التى يكون فيها مجلس الامن عاجزا عن مواجهة حالات الاخلال بالسلم والامن الدوليين. ومؤدى ذلك انه لايسوغ لاية دولة ان تدفع بحيادها الدائم للتحلل من المشاركة فى الاجراءات والتدابير التى يتخذها مجلس الامن فى اطار نظام الامن الجماعى، وخاصة اذا ما قدر المجلس ضرورة مشاركة هذه الدولة لضمان فاعلية تلك الاجراءات والتدابير. وبعبارة اخرى، فالالتزامات التى يقررها ميثاق الامم المتحدة فى حق الدول كافة بشأن حفظ السلم والامن الدوليين

تسمو على ما عداها من التزامات، ولو كانت التزامات متعلقة بنظام الحياد، وبغض النظر عما اذا كانت الدولة المخاطبة بالالتزام عضوا فى الامم المتحدة او لم تكن كذلك (م : ٦/٣، م : ١٠٣). واذا كان الحياد الصادر بالارادة المنفردة، شأنه شأن الحياد الدائم، قد يتعارض مع التنظيم المعاصر لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية، فان الحياد الاتفاقى او المفروض، يبدو - بدرجة أو بأخرى - متفقا، منطقا وواقعا، مع مقتضيات الامن الجماعى وحفظ السلم والامن الدوليين. ومرد ذلك الى أن الدول المنشئة لنظام الحياد الاتفاقى او المفروض والضامنة لحمايته، والتى هى عادة ماتكون القوى الكبرى الفاعلة فى مجريات السياسة الدولية، قد تجد فى هذا النوع من الحياد عنصرا هاما بالنسبة لحفظ السلم والامن الدوليين، وذلك من خلال ما تمثله الدولة الخاضعة للحياد من كونها "واحة سلام واستقرار" بين اطراف متصارعة ومتنافسة. غير أن القول بوجود مثل هذا التوافق وما قد يعنيه بالنسبة لاستمرارية ملاءمة الحياد الاتفاقى فى عالم اليوم انما هو رهن بما يكون عليه تقدير القوى الكبرى بصدد المفاضلة بين الابقاء على هذا النوع من الحياد ومن ثم تحلل الدولة الحيادية أو بالاحرى اعفاؤها من الالتزامات المرتبطة بتطبيق اجراءات الامن الجماعى من ناحية وبين مشاركتها فى هذه الاجراءات بصورة ايجابية وفعالة من ناحية اخرى. وكذلك الشأن بالنسبة للحياد المطلق والحياد الموصوف. فاذا كان الاول يقوم على التطبيق الشامل والتام للالتزامات التى يفرضها الحياد ومن ثم قيام التعارض بينه وبين مقتضيات الامن الجماعى، فان الحياد الموصوف ينظر اليه باعتباره محاولة للتوفيق بين الحياد التقليدى ونظام الامن الجماعى. ومقتضى هذا التوفيق انه يمكن للدولة ان تظل على حيادها مع امكانية انضمامها الى عضوية الامم المتحدة ومشاركتها فى اجراءات القسر غير العسكرية التى قد يقرر مجلس الامن اتخاذها ازاء ما قد يتهدد السلم والامن الدوليين. ومن التطبيقات ذات الدلالة فى هذا الشأن انضمام سويسرا الى عصبة الامم مع اعفائها - بمقتضى قرار مجلس العصبة لعام ١٩٢٠، من المشاركة فى الاعمال العسكرية، وكذلك انضمام كل من النمسا والسويد الى الامم المتحدة(٩).

ثانيا : الحياد ونظام الامن الجماعي :

سلف القول بان القرن العشرين، وخاصة فى عقوده الاخيرة، قد شهد مجموعة من التطورات الفعلية والقانونية التى اثارت التساؤل حول مدى استمرار فلسفة الحياد كنظام قانونى، ومدى امكانية تطبيقه فى النظام الدولى الراهن. فمن حيث الواقع، شهدت الحربان العالميتان حالات كثيرة وصارخة من اخلال الدول المتحاربة وخاصة المانيا النازية بقواعد الحياد المؤقت والدائم الذى اعلنته واتبعته مجموعة من الدول آنذاك، وهو ما اتضح فى انتهاك حرمة اقاليم الدول الحيادية والتعرض لسفنها والنيل من تجارتها الخارجية. وثمة ملمح آخر للتطورات الفعلية فى القرن العشرين يتمثل فى ذلك التطور التكنولوجى الهائل فى مجال فنون الحرب واسلحة الدمار الشامل، الامر الذى جعل من الصعب على الدول الحيادية أن تراعى بدقة قواعد الحياد تجاه اى حرب تنشب بين دولتين لان الحرب من شأنها ـ اذا ما قامت فى ظل هذا التطور ـ أن تنال ـ بدرجة أو بأخرى ـ من السلامة الاقليمية للدول الحيادية. وفضلا عن ذلك، فان اعتبارات تبادل المنافع والاعتماد المتبادل بين دول العالم قد جعلت من الصعب على الدولة الحيادية ان تراعى الحياد المطلق فى علاقاتها بالاطراف المتحاربة. ونتيجة لذلك فقد تطور الامر ليصبح بامكان الدولة الحيادية ان تدخل فى علاقات اقتصادية وتجارية سواء مع احد الطرفين المتحاربين او مع كليهما، على حد سواء. اما اهم التطورات التى شهدها النصف الثانى من القرن العشرين فهو يتعلق بقانون استخدام القوة فى العلاقات الدولية وما شهده من التحول من التسليم بالحق المطلق للدول فى شن الحرب ايا كان الباعث وراء ذلك، الى تحريم اللجوء للقوة المسلحة فى شتى صورها وأنواعها أو مجرد التهديد بذلك فى علاقات الدول مع بعضها البعض والتزام الدول بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية. وقد ارتبط بهذا التطور وترتب عليه ان صار الحفاظ على السلم والامن الدوليين وردع العدوان امرا يهم المجتمع الدولى باسره، ويضطلع به من خلال مجلس الامن .

وقد كان من شأن التطورات سالفة الذكر أن ثار التساؤل ـ وخاصة بعد حدوث الانفراج والتقارب فى العلاقات السوفيتية ـ الامريكية، وما يعنيه ذلك من تزايد

امكانية اضطلاع مجلس الامن بدوره فى حماية السلم والامن الدوليين - حول مدى مشروعية الحياد او بالاحرى مدى ملاءمته وامكانية وحدود تطبيقه فى النظام الدولى بوضعه الراهن .

وفى هذا الصدد، يمكن لنا ان نميز بين اتجاهين رئيسيين: اما أولهما[٩] فيذهب الى القول بامكانية التوفيق بين الحياد ومقتضيات الأمن الجماعى. ويسوق انصار هذا الاتجاه لتأييد وجهة نظرهم العديد من الحجج والمبررات القانونية والواقعية. فهم من ناحية اولى يرون فى انضمام بعض الدول الحيادية كالنمسا والسويد الى الامم المتحدة خير شاهد - وخاصة اذا ما أخذ فى الاعتبار تجربة انضمام سويسرا الحيادية الى عصبة الامم - على امكانية التوفيق بين الحياد والامن الجماعى. ومعنى ذلك انه يمكن للدولة الحيادية أن تنضم الى الأمم المتحدة وأن تشارك فى كافة الاجراءات والتدابير التى يقرر مجلس الامن اتخاذها بخصوص الحفاظ على السلم والامن الدوليين، وذلك باستثناء التدابير العسكرية، اذ يمكن للمجلس بمقتضى قرار منه أن يعفى الدولة الحيادية من تحمل عبء المشاركة فى هذه التدابير. ومن جهة ثانية، فانه يمكن للدول غير الاعضاء فى الامم المتحدة أن تتبنى موقف الحياد سواء فيما يتصل بالمنازعات التى يكون اطرافها غير أعضاء فى المنظمة أو بالنسبة للاجراءات والتدابير العسكرية التى يقرر مجلس الامن اتخاذها بمناسبة نزاع معين (م: ٤٨ من الميثاق). وثمة ملمح ثالث لامكانية التوفيق بين الحياد والامن الجماعى يتمثل فيما يمكن للدول الاعضاء فى الامم المتحدة بذاتهم من اتخاذ موقف الحياد ازاء ما تضطلع به القوى الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الامن، بمقتضى المادة ١٠٦ من الميثاق، من عمل مشترك لحفظ السلم والامن الدوليين، بل انه يمكن لاى عضو فى الامم المتحدة ان يتحلل - بمقتضى المادة ٤٨ من الميثاق - من المشاركة فى التدابير العسكرية التى يقرر مجلس الامن اتخاذها فى نطاق الامن الجماعى. وأخيرا، يرى انصار هذا الاتجاه ان عجز مجلس الامن - نتيجة للانقسامات السياسية والاختلافات المذهبية والتعارض فى المصالح - عن الاضطلاع بدوره فى حفظ السلم والامن الدوليين، سواء فيما يتصل بتحديد الطرف المعتدى او بالنسبة لتقرير اتخاذ اجراءات القسر

اللازمة لردع العدوان واعادة السلم الى نصابه، من شأنه أن يترك المجال واسعا أمام الاطراف المتحاربة للادعاء بمباشرة القوة فى اطار حق الدفاع الشرعى، وهو مايعنى - فى التحليل الاخير - امكانية تبنى الحياد من جانب الدول الاخرى ازاء اعمال القتال الدائرة .

وخلاصة القول فى ضوء ما يذهب اليه أنصار الاتجاه الاول، أنه على الرغم مما يشهده النظام الدولى الراهن من تطورات تتعلق بامكانية تطبيق نظام الامن الجماعى فى اطار حفظ السلم والامن الدوليين، الا أنه مايزال يوجد ثمة مجال للتوفيق بين الحياد بكافة أنواعه ونظمه وبين مقتضيات الامن الجماعى، سواء أكان هذا التوفيق مبنيا على المنطق القانونى أم كان مستندا الى اعتبارات الواقع ذات الصلة بمباشرة مجلس الامن لمهامه فى حفظ السلم والامن الدوليين .

أما الاتجاه الثاني فى صدد بيان العلاقة بين الحياد والامن الجماعى فيذهب الى القول بعدم ملاءمة النظام التقليدى للحياد لمقتضيات الامن الجماعى وخاصة بعد حدوث التطورات السالف الاشارة اليها. ويسوق هذا الاتجاه لتبرير وجهة نظره مجموعة من الحجج والمبررات(١٠) .

فمن ناحية، يرى انصاره أن التطبيق التام لنظام الحياد والنزول على مقتضى احكامه يتطلب من الدول الحيادية الا تشارك بأى صورة من صور المشاركة فى اعمال القتال الدائرة بين الاطراف المتحاربة، وألا تميز بينهم فى هذا الشأن، وذلك دون ما حاجة لتحديد الطرف المعتدى وضحية العدوان. ولاشك أن الوفاء بهذه الالتزامات يتعارض - تماما - مع ما قد يتطلبه تطبيق نظام الامن الجماعى من التزام كافة الدول - الاعضاء فى الامم المتحدة وغير الاعضاء فيها - بالمساعدة فى أعمال المجلس التى يراها ضرورية ولازمة للحفاظ على السلم والامن الدوليين. ومؤدى ذلك ان القول بامكانية تبنى موقف الحياد فى مثل هذه الحالة لايعدو - من وجهة نظر هذا الاتجاه - أن يكون نوعا من التستر على جريمة العدوان أو هو من

قبيل اضفاء المشروعية عليه "A form of connivance at the crime of aggression" (١١).

ومن ناحية ثانية، فان القول بامكانية التوفيق بين الحياد والامن الجماعى من خلال مايعرف بالحياد "النسبى" أو الحياد "التفاضلى" الذى لا يحول - كما كان الشأن بالنسبة لانضمام سويسرا الى عصبة الامم - دون مشاركة الدولة الحيادية فى اجراءات القسر غير العسكرية التى تتخذ فى اطار الامن الجماعى لايعدو - فى حقيقته - أن يكون هدماً لنظام الحياد برمته .

ومن جهة ثالثة، فانه اذا كان الغرض من ابقاء الدولة على حيادها هو الاعتقاد بامكانية تحللها من المشاركة فى التدابير العسكرية للامن الجماعى، فذلك يمكن - بالنظر الى أحكام المادتين ٦/٢، ٤٨ من الميثاق - ان يتحقق بمقتضى قرار من مجلس الامن، وبغض النظر عما اذا كانت الدولة المراد اعفاؤها تتمتع بعضوية الامم المتحدة ام لا، الامر الذى لا يجعل للتمسك بوضع الحياد محل .

حاصل القول اذن، من وجهة نظر انصار الاتجاه الثانى هو ان نظام الامن الجماعى، بافتراض توافر الشروط والظروف الملائمة لضمان تطبيقة، لايدع - فى قليل او كثير - مجالا للقول بامكانية تطبيق الحياد القانونى.

مصداقية الحياد بين المنطق القانونى واعتبارات الواقع :

لاشك أن استعراض الاتجاهين سالفى الذكر ينتهى بنا الى أن نورد بعض الملاحظات ذات الدلالة الهامة فيما يتصل بتحديد مدى ملاءمة الحياد للتطورات الدولية الراهنة. وبادئ ذى بدء، يمكن القول بصفة عامة بأن الحياد القانونى - فى جوهره، وطبقا للفلسفة التى يقوم عليها - لايتعارض مع الفكرة الاساسية لنظام الامن الجماعى. فالحياد - شأنه شأن الامن الجماعى - يهدف اساسا الى تجنب الحروب والحد من الصراعات الدولية ونشر "واحات السلام" فى كافة مناطق العالم، والحفاظ على استقرار توازن القوى فيما بين القوى الكبرى فى فترة زمنية

معينة. وفضلا عن ذلك، فهو يهيئ للدولة الحيادية - بدرجة أو بأخرى - فرصة القيام بدور ايجابى فى العمل من اجل تخفيف حدة التوترات والنزاعات الدولية وفى ترقية وتطوير التعاون الدولى. ومن الامثلة ذات الدلالة فى هذا الشأن اضطلاع سويسرا التى تتبع نظام الحياد الدائم بحماية مصالح الكثير من الدول المتحاربة أو التى قطعت علاقاتها مع بعضها البعض، وكذلك وساطة مستشار النمسا السابق - برونوكرايسكى - فى النزاع العربى الاسرائيلى فى السبعينيات. ومن ناحية ثانية، فان الحياد بمعناه التقليدى السالف الاشارة اليه، وفى ضوء تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية، واضطلاع مجلس الامن بدوره فى حفظ السلم والامن الدوليين، لايجد له مكانا فى التطبيق على أرض الواقع الا فى حالات معينة بذاتها ومحددة فى نطاقها ومداها. ومعنى ذلك انه لايوجد للحياد مصداقية فى ظل هذه الظروف الا بوصفه أداة فى تحقيق اهداف الامن الجماعى وغاياته، كما كان الشأن بالنسبة لموقف عصبة الامم ازاء الحياد السويسرى، وموقف القوى الكبرى بصفة خاصة ازاء حياد النمسا. وبعبارة أخرى اكثر تفصيلا،فان الدولة الحيادية، وخاصة تلك التى لم تنضم الى الامم المتحدة، تعتبر فى حكم الدولة غير العضو بغض النظر عن طبيعة حيادها ونوعه، فلا تتحمل من التزامات الميثاق الا بالقدر الذى يكون لازما لحفظ السلم والامن الدوليين. أما اذا نشبت حرب أو نزاع مسلح بين دولتين وارتأى مجلس الامن فى مشاركة هذه الدولة فى التدابير الجماعية المتخذة لردع العدوان واعادة السلم الى نصابه امراً ضرورياً - كما هو الشأن عندما تكون العلاقات الاقتصادية والتجارية للدولة الحيادية مع الطرف المعتدى على قدر من الاتساع والاهمية أو يكون الحصول على تسهيلات عبر اقليمها أمرا لازما ومهما لضمان فاعلية وتأثير التدابير العسكرية المتخذه لردع العدوان - ففى مثل هذه الحالة، لايسوغ للدولة الحيادية أن تدفع بحيادها للتحلل من الالتزامات الدولية المفروضة عليها .

ومؤدى ذلك ان المبدأ المتعلق بتطبيق الامن الجماعى وحفظ السلم والامن الدوليين يسمو - حال قيام التعارض - على الحياد بمعناه التقليدى، فتكون الاولوية فى التطبيق لما يتقضيه اعمال نظام الامن الجماعى من اجراءات وتدابير

لضمان حفظ السلم والامن الدوليين (المواد :٦/٢، ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة).
أما الملاحظة الثالثة بصدد مدى مصداقية الحياد او ملاءمته فى ظل التنظيم الدولى الراهن لاستخدام القوة فتكمن فيما لحق بالحياد - بحكم تأثير التقدم الهائل فى فنون الحرب وتنامى الاعتماد المتبادل بين الدول - من تطور فى معناه مفاده ان تقديم الدعم الاقتصادى او التأييد الدبلوماسى من جانب الدولة الحيادية لاى من الطرفين المتحاربين لم يعد ينظر اليه - كما كان الحال من قبل - على انه اخلال بمركز الحياد. ومن ناحية رابعة وأخيرة، فان استمرار قيام الاحتمال بعدم قدرة مجلس الامن على التصدى لمسئوليته فى مجال حفظ السلم والامن الدوليين من شأنه أن يدع للحياد التقليدى حيزا معقولا ومناسبا للتطبيق والسريان الفعلى على ارض الواقع. فيمكن للدولة ان تعلن حيادها - سواء أكان ذلك بصفة عارضة أم كان من طبيعة دائمة - ازاء ما ينشب من حروب ومنازعات. ولاعبرة فى ذلك بما يكشف عنه العمل الدولى بصفة عامة من احجام الدول غير المتحاربة عن اعلان تبنيها الحياد بمناسبة هذه الحروب وتلك المنازعات. ذلك ان هذا الاحجام عادة مايفسر باعتبارات عديدة أهمها ان اعلان الحياد - صراحة - قد يصرف الذهن الى أن الحرب أضحت مشروعة فى العلاقات الدولية، كما أن الاطراف المتحاربة ذاتها عادة ماتتردد كثيرا فى وصف النزاع فيما بينها بكونه حربا وهو ما يجعل من اعلان الحياد من قبل الدول غير المتحاربة ازاء هذا النزاع امرا لامعنى له قانونا، ناهيك عن أن اعلان الحياد - والحال هذه - قد ينطوى على الاضرار بمصالح الدول غير المتحاربة ذاتها، وخاصة بعد أن أصبحت تجارة السلاح تتم بمعرفة الحكومات او تحت رقابتها(١٢).

وخلاصة القول أن الحياد محكوم فى استمرار مصداقيته وفى نطاق تطبيقه ومداه بما يكون عليه حال مجلس الامن من حيث القدرة على الاضطلاع بمهامه فى حفظ السلم والأمن الدوليين، حتى إنه - أى الحياد - ليظل، بحكم مايصادفه تطبيق نظام الأمن الجماعى من صعوبات وتناقضات، يمثل "حقيقة" هامة فى العلاقات الدولية المعاصرة(١٣).

المبحث الثاني

مفهوم عدم الانحياز : التغير والاستمرارية

واقع الامر ان التحديد الدقيق لمفهوم عدم الانحياز وبيان مدى ملاءمته في ظل الاوضاع والتطورات الدولية الراهنة يقتضى أولا الوقوف على الظروف والاوضاع التاريخية التى دفعت بالدول حديثة الاستقلال فى آسيا وافريقيا الى تبنى سياسة عدم الانحياز فى علاقاتها الخارجية، وكيف اثرت هذه النشأة على تعريف المفهوم وتحديد طبيعته، وعلاقته بغيره من المفاهيم. ويستتبع ذلك - ثانيا - محاولة بيان اوجه الثبات والتغير فى عدم الانحياز بالنسبة للتطورات الدولية الراهنة .

أولا : دلالة التطور التاريخي للمفهوم :

يمكن القول بصفة عامة بأن الدول حديثة العهد بالاستقلال فى آسيا وافريقيا قد مرت - منذ بدايات النصف الثانى من القرن العشرين - بمجموعة من الاوضاع والظروف التى حدت بها الى تبنى ما عرف بسياسة "عدم الانحياز". وتتلخص هذه الاوضاع وتلك الظروف فى ان هذه الدول لم تعد - كما كان الحال قبل حصولها على الاستقلال - مجرد نكرات لا اعتراف لها فى نطاق القانون الدولى، وانما غدت - بمقتضى هذا الاستقلال - تتمتع بكامل الشخصية القانونية الدولية وارتقت بذلك الى مصاف "الفاعلين" فى شأن ادارة وتوجيه العلاقات الدولية المعاصرة. يرتبط بذلك أن هذه الدول، بحكم عدم مشاركتها بوضعها السابق على الاستقلال فى صنع قواعد القانون الدولى - تسعى الى اعادة صياغة هذا القانون وتطويره بما يعكس مصالحها واهدافها فى العلاقات الدولية. يضاف الى ماسبق، أن الدول المعنية،وقد اكتمل لها استقلالها السياسى، قد شرعت فى تحقيق تنميتها الذاتية وتدعيم الاستقرار الاجتماعى فى الداخل. وفضلا عن ذلك كله، فقد صاحب هذه الاوضاع والظروف الخاصة بتلك الدول اشتداد "الحرب الباردة" والصراع الايديولوجى الجامد فيما بين المعسكر الغربى الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الشرقى الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى، مع ما صاحب ذلك كله من اذكاء سياسة

التحالفات والتكتلات والتنافس على جذب الدول الدول حديثة الاستقلال الى فلك هذا المعسكر أو ذاك[١٤]. فى ظل هذه الاوضاع وتلك التطورات، وجدت دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية[١٥] فى "عدم الانحياز" البديل الوحيد او الاكثر فعالية وهى تتطلع الى تحقيق اهدافها الخارجية فى حماية الاستقلال الوطنى، وتحقيق التنمية الشاملة، وتدعيم السلم الدولى، وضمان المشاركة فى انشاء القواعد المنظمة للعلاقات الدولية. وبعبارة اخرى، فان عدم الانحياز - بالنظر الى تلك الظروف والاوضاع وازاء ما تميزت به العلاقات الدولية انذاك من وجود استقطاب ثنائى جامد - بدا وكأنه يضمن للدول حديثة الاستقلال تجنب التدخل الاجنبى فى شئونها الداخلية، فضلا عن تجنب الانقسامات الداخلية بشأن الانحياز الى هذا القطب او ذاك، وتوجيه الموارد والامكانات الوطنية المحدودة بطبيعتها بما يخدم قضية التنمية، والحصول على المعونات والمساعدات الخارجية دون ما ضغط او اكراه، ناهيك عن التمتع بقدر اكبر من حرية الحركة بصدد ادارة وتخطيط السياسة الخارجية والاسهام - من ثم - فى انشاء القواعد المنظمة للعلاقات الدولية[١٦].

ومما لاشك فيه انه كان لارتباط "عدم الانحياز" فى نشأته بالظروف والاوضاع التاريخية التى مرت بها الدول غير المنحازة وعدم ارتكازه على "مبدأ نظرى جامد" كبير الاثر سواء فيما يتصل بتعريف المفهوم وتحديد علاقته بغيره من المفاهيم او فيما يتعلق بتقدير مدى ملاءمته ومصداقيته فى ضوء التطورات الدولية الراهنة، وذلك على النحو التالى بيانه :

(أ) الاتجاهات المختلفة فى تعريف عدم الانحياز :-

لعله من اهم النتائج المترتبة على الطبيعة المتميزة لنشأة عدم الانحياز اننا لانكاد نجد تعريفا واحدا، واضحا ومحددا، لما هو المقصود "بعدم الانحياز". ولعمرو الحق، فان الخلاف فى هذا الشأن يظهر اول مايظهر بين من اعتبروا - بحق - مؤسسى عدم الانحياز ورواده الاول. فبينما فضل نهرو استخدام مصطلح "عدم الالتزام" أو "التعايش السلمى النشط" وأراد به

حماية الاستقلال الوطنى والابتعاد عن سياسات القوى، آثر الزعيم تيتو استخدام تعبير "عدم الانحياز" وقصد به محاولة الابقاء على "مركز او موقع وسط" بين القوى الكبرى المتصارعة. أما عبد الناصر فقد ركز على "الحياد الايجابى" بوصفه أداة لانهاء الاستعمار فى كافة اشكاله وصوره، حتى انتهى الامر باتفاق الزعماء الثلاثة فى مؤتمر بريونى عام ١٩٥٦ على استخدام تعبير "عدم الانحياز"(١٧). على أن استعراض الادبيات المتوافرة حول "عدم الانحياز" ينتهى بنا الى ان نميز فى شأن تعريف المفهوم بين ثلاث اتجاهات على الاقل(١٨).

• أما الاتجاه الاول : فيذهب الى ان عدم الانحياز لايعدو فى جوهرة ان يكون موقفا حركيا او بالاحرى سياسة عملية Policy تتبدى فى ثلاثة جوانب اساسية هى تجنب الانخراط فى الاحلاف والتكتلات المرتبطة بسياسات القوى، أو الارتباط "بعلاقات سياسية خاصة" مع هذا المعسكر او ذاك، فضلا عن تجنب الوقوع فى إسار التبعية الاقتصادية لاى من القوتين العظميين(١٩). بيد ان هذه الطبيعة السلبية التى تميز بها عدم الانحياز فى نشأته الاولى قد تحولت الى ملمح ايجابى يتطلع فيه عدم الانحياز - كما اكد قادته بحق - الى المشاركة الفعالة فى ادارة وتوجيه العلاقات الدولية(٢٠).

وبامعان النظر فى هذا الاتجاه، يتضح من ناحية اولى انه ينطلق فى تعريفه "لعدم الانحياز" من كونه - اساسا - مجرد رد فعل لظاهرة الحرب الباردة، وهو أمر تنقصه الدقة ولايعبر - كما سيلى تفصيله لاحقا - عن حقيقة نشأة المفهوم وتطوره. ومن ناحية ثانية، فيلاحظ أن التخلف الاقتصادى والضعف العسكرى والانقسامات الداخلية وغير ذلك من مظاهر الضعف والتخلف التى تعانى منها الدول غير المنحازة قد تنتهى بها - واقعا وعملا - الى الخروج على "سياسة" عدم الانحياز بأبعادها وملامحها سالفة الذكر. يشهد بذلك مايسود مؤتمرات عدم الانحياز - بصفة عامة - من انحيازات ايديولوجية وسياسية متعارضة، وارتباط بعض

الدول غير المنحازة بمعاهدات "صداقة وتعاون" مع القوى الكبرى، فضلا عن التسهيلات والقواعد العسكرية التى قد تمنحها بعض هذه الدول للقوى الكبرى فى أراضيها[(٣١)].

أما الاتجاه الثانى فى تعريف عدم الانحياز فيرى فيه تعبيرا عن استراتيجية بعيدة المدى غايتها تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستقلالية فى تخطيط وادارة السياسة الخارجية للدول غير المنحازة، بما يضمن تحقيق مصالحها الذاتية ويدعم نفوذها فى المجال الدولى. ويتميز عدم الانحياز بهذا المعنى بمجموعة من السمات والخصائص اهمها ان عدم الانحياز يتعارض ومنطق الاحلاف والتكتلات التى تفترض "تنازل الطرف الاضعف فى علاقة التحالف عن قسط من استقلاليته فى رسم السياسة الخارجية مقابل تعهد الطرف الاقوى بضمان امنه الخارجى"[(٣٢)]. ومن ناحية ثانية، فان عدم الانحياز يمثل استراتيجية نضالية تتوخى الدول غير المنحازة من ورائها التغلب ـ بكافة الوسائل والطرق الممكنة ـ على ظروفها وأوضاعها المتردية. اما السمة الثالثة لعدم الانحياز كاستراتيجية فتكمن فى انه يشكل تحديا لعالم القطبية الثنائية ويسعى الى خلق عالم متعدد الاقطاب تتسع فيه حرية الحركة بالنسبة لادارة علاقات الدول مع بعضها البعض[(٣٣)].

وواقع الامر أنه اذا كان تعريف عدم الانحياز على انه استراتيجية تقوم على تحقيق اهداف وغايات بعيدة المدى ينطوى على نظرة اكثر عمقا وشمولا من اعتباره مجرد موقف حركى او سياسة عملية، الا انه يجدر التنوية ـ أيضا ـ الى حقيقة أن الظروف والاوضاع غير المواتية التى تسعى استراتيجية عدم الانحياز الى مواجهتها والقضاء عليها تشكل، فى الوقت ذاته، عقبة كؤوداً امام حركة الدول غير المنحازة فى هذا المضمار، وتهيئ للقوى الكبرى فرصة مناسبة لفرض سيطرتها ومباشرة نفوذها ازاء هذه الدول.

ويذهب الاتجاه الثالث فى تعريف عدم الانحياز الى ان المفهوم يعد بمثابة نظام دولى فرعى، على معنى ان عدم الانحياز لايعدو فى جوهره ان يكون حركة

اجتماعية تضم الدول الفقيرة والضعيفة بهدف تحقيق الطابع الديمقراطى للعلاقات الدولية. وبعبارة اخرى، فان عدم الانحياز - فى نظر هذا الاتجاه - هو سعى متواصل ودءوب من اجل اعادة توزيع الثروة على نحو أفضل، ومن أجل انهاء كافة أشكال الظلم الاجتماعى وعدم المساواة، وضمان توزع وانتشار القوة والسلطة فى العلاقات الدولية. وخلاصة القول فى هذا الاتجاه ان القيمة الاساسية لعدم الانحياز تكمن فى اعتبارات "بناء المكانة وتدعيم النفوذ" فى العلاقات الدولية[٣٤].

<u>تعريف عدم الانحياز : نظرة نقدية :</u>

واقع الامر ان استعراض الاتجاهات سالفة الذكر يكشف عن وجود قسمات عامة مشتركة فيما بينها بالنسبة لتعريف عدم الانحياز. وبعبارة اخرى، فانه يمكن لنا - فى ضوء هذه الاتجاهات - ان نعرف عدم الانحياز بكونه "سياسة تتبناها مجموعة من الدول التى تجمع بينها وحدة التجربة الاستعمارية والمشاكل التى تواجهها، بهدف العمل على تعزيز استقلالها، وتحقيق تنميتها الشاملة، وتدعيم السلام العالمى، وضمان المشاركة فى صنع القواعد المنظمة للعلاقات الدولية". وتجدر الاشارة - انطلاقا من هذا التعريف - الى ملاحظتين اساسيتين : <u>أما الاولى</u> فتتعلق بحقيقه انه أذا كانت سياسة عدم الانحياز قد اكتسبت اوصافا عديدة ومتنوعة مثل "عدم الالتزام"، و "التعايش السلمى النشط" و "الحياد الايجابى"، و "عدم الانحياز" فان اعتماد المصطلح الاخير - أى "عدم الانحياز" يبدو - من وجهة نظرنا - اكثر مواءمة واتساقا مع مقصود هذه السياسة وما ترمى اليه من اهداف. ومرد ذلك الى ان المصطلحات الاخرى تفترض - بصفة عامة - طبيعة سلبية بمعنى عدم الميل الى هذا الجانب او ذاك، فضلا عن أن صفة "الايجابى" فى مصطلح الحياد لاتزيل او تخفف من هذه الطبيعة السلبية بقدر ماتزيد الامر تعقيدا وغموضا. اما مصطلح عدم الانحياز فهو يفترض - كما لاحظ البعض بحق - معنى ايجابياً بما ينطوى عليه من معان الاستقلال ورفض سياسة الكتل، فضلا عن انه لايستبعد اتخاذ مواقف ايجابية تجاه الكتل المتصارعة وازاء مختلف القضايا الدولية[٣٥]. واما <u>الملاحظة الثانية</u> فتكمن فى ان عدم الانحياز، فلسفة وسياسة، ينبنى - بالنظر الى نشأته الاولى المتميزة وفى ضوء الاتجاهات المختلفة فى تعريفه - على قيمتين اساسيتين هما تدعيم "الاستقلال"، وبناء "المكانة" .

(ب) الطبيعة "البراجماتية" لعدم الانحياز

كذلك كان من بين النتائج المترتبة على النشأة المتميزة لعدم الانحياز غلبة الطبيعة البراجماتية عليه. ويبرز ذلك واضحا فيما تكشف عنه مؤتمرات عدم الانحياز والاعلانات الصادرة عنها من التحول فى صدد تحقيق الاهداف الرئيسية لعدم الانحياز من قضية الى اخرى ومن موضوع لاخر حسبما تمليه الظروف وتقتضيه الاوضاع السائدة. ففى اثناء اشتداد الحرب الباردة اولت الدول غير المنحازة قضية السلام العالمى كبير اهتمام وذلك من خلال التأكيد على تجنب التورط فى سياسات القوى الكبرى، والعمل على تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب، ومحاولة الحد من سباق التسلح. ومع خفوت حدة الحرب الباردة فى أعقاب أزمة كوبا وتوقيع معاهدة موسكو للحظر الجزئى على التجارب النووية لعام ١٩٦٣ تحول الاهتمام الى قضايا تصفية الاستعمار وتدعيم حركات التحرر الوطنية، حتى اذا ما حصلت الدول المعنية على استقلالها، غدا الهدف المسيطر على اعمال مؤتمرات عدم الانحياز هو العمل على تحقيق التنمية الشاملة والتحرر من ربقة التبعية الاقتصادية للقوى الكبرى. واخيرا، فقد حدت مختلف أشكال الظلم ومظاهر الخلل فى الاقتصاد العالمى بالدول غير المنحازة الى المطالبة، وخاصة منذ مؤتمر الجزائر فى ١٩٧٣، بضرورة اعادة بناء النظام الاقتصادى العالمى على أساس من العدل والمساواة[٣٦].

<u>وخلاصة القول</u> فى هذا الشأن هو أن عدم الانحياز سياسة تندرج فى اطار التصدى لقضايا اقتصادية واجتماعية ذات طبيعه متغيرة اكثر من تعلقة بجوانب ايديولوجية او اعتبارات مذهبية جامدة.

مرونة العضوية فى عدم الانحياز :

كذلك فان الطبيعة المرنة أو "البراجماتية" لعدم الانحياز تتضح فى المعايير والشروط التى استقرت المؤتمرات الاولى لعدم الانحياز على ضرورة توافرها لاكتساب العضوية فيه. ذلك ان إنعام النظر فى هذه المعايير ـ والمتمثلة بصفة عامة فى "انتهاج سياسة مستقلة قائمة على التعايش السلمى وعدم الانحياز، وتدعيم حركات التحرر الوطنى، وعدم الانضمام إلى الاحلاف العسكرية او اتفاقيات الدفاع المرتبطة بسياسات القوى، وعدم السماح باقامة قواعد اجنبية

فى نطاق الصراع بين القوى الكبرى"[٣٧] ـ يكشف عن عدم وجود قواعد جامدة بصدد العضوية فى عدم الانحياز، اكتسابا أو فقدانا. فيكفى أن تظهر الدولة ميلا نحو عدم الانحياز حتى تكتسب العضوية فيه، كما ان هذه المعايير لاتحول دون امكانية تنازل الدولة غير المنحازة لدولة كبرى عن قواعد او تسهيلات عسكرية فى اراضيها طالما كان هذا التنازل خاليا من اى ضغط او اكراه، وطالما لم يتم فى اطار سياسات القوى. وفضلا عن ذلك، فان قيام روابط او صلات ايديولوجية بين دولة غير منحازة واى من القوى الكبرى المتصارعة ايديولوجيا لاينال من عدم انحياز هذه الدولة فى شئ. والاكثر من ذلك كله، فان العمل داخل مؤتمرات عدم الانحياز يكشف عن وجود نوع من التضارب وعدم الثبات فيما يتصل بتطبيق معايير العضوية فى عدم الانحياز. ويكفى ان نشير ـ فى هذا المقام ـ الى كيفية التعامل فى مؤتمرات عدم الانحياز مع القضايا المتعلقة بعضوية مصر فى اعقاب ابرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية، وتمثيل كمبوديا منذ حدوث تمرد ١٩٧٤، وطلب انضمام جمهورية الصحراء الى حركة عدم الانحياز وقبول ماليزيا فى ١٩٧٠ عضوا فيها على الرغم من اشتراكها فى حلف دفاعى مع بريطانيا فى حين ظل الطلب الخاص بعضوية باكستان فى عدم الانحياز معلقا حتى تخلصت نهائيا من الحلف المركزى لجنوب شرق آسيا، واخيرا تمتع دول معينة كرومانيا والبرتغال والفلبين ـ على الرغم من انتماءاتها الايديولوجية المعروفة ـ بمركز "المراقب" فى مؤتمرات عدم الانحياز[٣٨]. حاصل القول اذن هو ان المعايير او الشروط المتعلقة باكتساب العضوية فى عدم الانحياز لاتعدو ـ فى التحليل الاخير ـ أن تكون من قبيل «الخطوط الارشادية العامة» التى تتأثر فى تفسيرها وتطبيقها بل وفى تحديدها بالاوضاع السياسية السائدة فى فترة ما[٣٩].

(ج) الطبيعة المتداخلة للمفهوم :

يشير عدم الانحياز بالمعنى السالف بيانه مجموعة من المفاهيم منها مايرتبط به بدرجة أو باخرى، ومنها مايتميز عنه تماما. ويندرج فى طائفة المفاهيم ذات الصلة بعدم الانحياز مفاهيم التعايش السلمى، والعالم الثالث، والدول النامية ومجموعة "الـ ٧٧". وغنى عن البيان ان مفهوم التعايش السلمى قد

ظهر لاول مرة فى اطار النظرية الشيوعية حين ذكر لينين عام ١٩٢٢ فى برنامج العلاقات الدولية ان "قيام دولة اشتراكية لايعنى قيام أو وجود حالة حرب دائمة بين هذه الدولة الاشتراكية والدولة الرأسمالية، ولكن على العكس يجب أن تسود العلاقات السلمية بين هذين النوعين من الدول"(٣٠). ثم صادف المفهوم قبولا وانتشارا واسعين حين نص عليه بوصفه مبدأ اساسيا للعلاقات الدولية فى العديد من الاتفاقيات والتصريحات الدولية المشتركة كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية البانشا شيلا المبرمة فى عام ١٩٥٤ بين الهند والصين بخصوص التبت، والاعلانات الختامية الصادرة عن مؤتمرات عدم الانحياز(٣١). بيد أنه إذا كان التعايش السلمى وعدم الانحياز يلتقيان من حيث وجوب قيام العلاقات الدولية على الاحترام المتبادل لكافة الدول بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينها فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الا ان التعايش السلمى، كما ظهر فى اطار النظرية الشيوعية، يختلف ـ بدرجة او باخرى ـ عن ذلك الذى تنادى به الدول غير المنحازة. فهو فى الحالة الاولى يتصل بالعلاقات بين الشرق الاشتراكى والغرب الرأسمالى ويهدف الى تخفيف او الحد من سباق التسلح دون الغاء التحالفات العسكرية او التناقضات الجذرية بين النظم الاقتصادية والاجتماعية فى المعسكرين المتصارعين. اما التعايش السلمى بالنسبة للدول غير المنحازة فهو يعنى بالتنظيم الشامل للعلاقات الدولية، وبصفة خاصة العلاقات فيما بين الاغنياء والفقراء، ويهدف الى تحقيق نزع اسلحة الدمار الشامل من اجل خير الانسانية قاطبة، وتوطيد علاقات الود والتعاون بين كافة الدول بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٣٢).

وأما بالنسبة لعلاقة عدم الانحياز بمفاهيم "العالم الثالث" و "الدول النامية" «ومجموعة الـ ٧٧»، فيمكن القول بان مفهوم عدم الانحياز يرتبط بهذه المفاهيم ويتداخل معها بدرجة او باخرى، وذلك نظرا لان معظم الدول غير المنحازة هى بطبيعتها دول فقيرة ومتخلفة اقتصاديا، فضلا عن أن مؤتمرات عدم الانحياز، وخاصة منذ مؤتمر الجزائر لعام ١٩٧٣، تولى ـ بحكم طبيعة دولها هذه ـ

اهتماما كبيرا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بواقع وظروف هذه البلدان. غير انه مع ذلك، تظل بعض اوجه الاختلاف قائمة بين عدم الانحياز من ناحية والمفاهيم سالفة الذكر من ناحية ثانية.

فأولا : يلاحظ ان مجموعة الدول غير المنحازة لاتتطابق تماما مع مجموعة الـ ٧٧. فالاخيرة ظهرت فى اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) لعام ١٩٦٤، بهدف تحقيق اهداف اقتصادية محضة تتمثل فى النهوض بتجارة الدول الفقيرة والمتخلفة. اما عدم الانحياز فيهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف شاملة فى طبيعتها ومتنوعة فى مجالاتها. وفضلا عن ذلك، فانه اذا كانت الغالبية العظمى من مجموعة الـ ٧٧ تتمتع بعضوية عدم الانحياز، الا ان دولاً رائدة فى قيام هذه المجموعة (كالبرازيل والمكسيك وفنزويلا) ليست بعد اعضاء فى عدم الانحياز(٣٣). وثانيا فانه اذا كانت حركة عدم الانحياز تعد لسان حال العالم الثالث (وهو مايعرف - بصفة عامة - بالدول الواقعة خارج نطاق العالمين الغربى والشرقى)، الا ان الحركة تتسع لتضم فى عضويتها دولا لاتنتمى - فى حقيقة الامر - الى مايسمى "العالم الثالث" كما هو الشأن بالنسبة لدولة كيوجوسلافيا. وفضلا عن ذلك، فان حركة عدم الانحياز - على خلاف تجمع "العالم الثالث" أو "الدول النامية" - قد استطاعت الى حد كبير أن تطور "صيغة تنظيمية" (مؤتمرات القمة، مكتب التنسيق ....) وان تصدر من خلالها العديد من التصريحات والاعلانات وبرامج العمل التى تتناول موقف الحركة ازاء مختلف القضايا والمشكلات الدولية(٣٤).

وأما بالنسبة لطائفة المفاهيم التى يثيرها عدم الانحياز ولكنه - مع ذلك - يتميز عنها بصفة اساسية، فيمكن القول بان عدم الانحياز يختلف تماما عن كل من مفهومى "العزلة" والنظام التقليدى للحياد. ومرد ذلك الى أن عدم الانحياز - الى حد كبير، وعلى نحو ما سيلى بيانه(٣٥) - يتجاوز ذلك الطابع السلبى الذى يفترضه كلا المفهومين الى القيام بدور ايجابى نشط فيما يتصل بتحقيق السلم الدولى واعادة بناء النظام القانونى الدولى .

<u>ثانيا : عدم الانحياز : الثبات والتغير :</u>

يقصد ببيان اوجه الثبات والتغير فى عدم الانحياز تحديد مدى مصداقية المفهوم ـ بالمعنى السالف بيانه ـ أو مدى ملاءمته فى ضوء التطورات الدولية الراهنة. وفى هذا الصدد، يمكننا ان نميز بين اتجاهين رئيسيين :

<u>أما الاتجاه الاول</u>(٣٦) فينطلق من النظر الى عدم الانحياز باعتباره نوعا من الاستجابة اورد الفعل لسياسات الحرب الباردة التى سيطرت على علاقات القوتين العظميين منذ اوائل النصف الثانى من القرن العشرين وحتى منتصف السبعينات تقريبا. وبعبارة اخرى، فانه اذا كان عدم الانحياز فى نشأته وتطوره هو وليد مجموعة العوامل والظروف ذات الصلة بواقع الدول المستقلة حديثا وأنماط التفاعلات والصراعات السائدة فى العلاقات الدولية ابان حصول هذه الدول على استقلالها، الا ان ظاهرة الحرب الباردة تعد ـ من وجهة نظر هذا الاتجاه ـ من اكثر الظواهر وأشدها تأثيرا سواء بالنسبة لتحديد الاهداف التى يسعى عدم الانحياز إلى تحقيقها أو فيما يتصل بالبرامج والسياسات العملية الواجب اتباعها من اجل تحقيق هذه الاهداف. وبعبارة أكثرتفصيلا، فقد كان من أهم تأثيرات الحرب الباردة فى هذا الخصوص أن صار العمل على تدعيم السلام العالمى من خلال نبذ سياسة الاحلاف والتكتلات العسكرية، والاحتفاظ «بمركز وسط» بين الكتلتين المتصارعتين، وبصفة عامة تجنب الانخراط فى أى صورة من صور الحرب الباردة، يأتى فى مقدمة الأهداف التى يتطلع عدم الانحياز الى تحقيقها. ومؤدى ما سبق، ان اختفاء الحرب الباردة وظهور بادرات للتحول من نظام القطبية الثنائية القائم على التناقض الايديولوجى الحاد الى نظام شبه متعدد الاقطاب يستتبع القول بانتفاء السبب الحقيقى أو الظاهرة الحقيقية التى قادت الى ظهور عدم الانحياز. وبعبارة اخرى، فان القول باستمرارية الحاجة الى عدم الانحياز فى ظل التطورات الدولية الراهنة يقتضى تطوير المفهوم فى قواعده وآلياته على نحو يواكب هذه التطورات بحيث يصبح بامكان الدول غير المنحازة ـ والحال هذه ـ أن تدخل فى أو تتحلل من ارتباطات مؤقتة مع أى من القوى الكبرى متى كان ذلك محققا لمصلحتها القومية(٣٧).

وأما الاتجاه الثاني[٣٨] فى شأن مدى ملاءمة عدم الانحياز للتطورات الراهنة فى العلاقات الدولية، فيذهب ـ على خلاف سابقه ـ الى ان الحرب الباردة لم تكن سوى "ظرفا دوليا" واكب نشأة عدم الانحياز. ومن ثم فانها ـ وان تركت أثرا على عدم الانحياز، بحكم أنه وحدة لا تتجزأ من النظام الدولى يتأثر بما يدور فيه من أحداث وتطورات ـ الا أن تأثيرها فى هذا الخصوص يقتصر فقط على مجال تحديد أهداف عدم الانحياز وتعيين سبل تنفيذها، ولاينال فى شيئ من استمرار السبب الحقيقى لنشوء عدم الانحياز وتطوره. ومؤدى ذلك أن حدوث التحول من الحرب الباردة الى وضع الانفراج يقود ـ من وجهة نظر هذا الاتجاه ـ الى مجموعة من النتائج ذات الدلالة الهامة بالنسبة لاستمرار مصداقية عدم الانحياز فى النظام الدولى الراهن، فأولا فان حدوث مثل هذا التحول لايعنى سوى أن هدفا من اهداف عدم الانحياز، والمتعلق بتدعيم السلام العالمى، قد تحقق بدرجة أو باخرى. وثانيا فان الانفراج لاينال بالضرورة من عدم الانحياز وانما هو ـ على العكس من ذلك ـ يخلق مناخا مواتيا للدول غير المنحازة وهى بصدد تحقيق الاهداف الاخرى لعدم الانحياز. وثالثا فلا يزال يوجد امام الدول غير المنحازة العديد من الاهداف لكى تواصل السعى إلى تحقيقها. حاصل القول اذن هو ان استمرار او اختفاء سياسات الحرب الباردة لايستتبع ـ بالضرورة ـ القول بانتفاء الحاجة الى عدم الانحياز. وسواء فى ذلك أسيطرت الحرب الباردة على العلاقات الدولية ام سادها الانفراج، فان عدم الانحياز سيظل يمثل الارادة الصادقة لدول العالم الثالث فى تجاوز حالة الاستقطاب الدولى الايديولوجى الى الاضطلاع بدور ايجابى نشط وجديد ازاء القضايا الدولية الناشئة. يشهد بهذا ذلك التغير والتبدل الذى نلاحظه فى سلم الأهداف والأولويات من خلال مؤتمرات عدم الانحياز والتصريحات الصادرة عنها وخاصة الاعلان الختامى الصادر عن القمة التاسعة بخصوص تطوير دور الحركة بما يتلاءم والتطورات الدولية الراهنة[٣٩].

ثالثا : استمرار عدم الانحياز منوط بتحقق القيم التى ينبنى عليها :

واقع الامر ان استعراض الاتجاهين سالفى الذكر يكشف عن ان الاتجاه الثانى - والقائل باستمرارية الحاجة الى عدم الانحياز على الرغم من اختفاء الحرب الباردة وحدوث الانفراج أو التقارب فى العلاقات السوفيتية - الامريكية - يبدو، من وجهة نظرنا، أدنى الى الصواب وأجدر بالترجيح. ويتأسس ذلك على الاعتبارات التالية:

فأولاً : يوجد ثمة فارق أساسى بين السبب أو العلة التى تكون الباعث الحقيقى لعدم الانحياز وبين الاهداف المرحلية أو الاولويات التى تسعى سياسة عدم الانحياز الى تحقيقها. فلا شك ان السبب الحقيقى لعدم الانحياز انما يكمن فى "تدعيم الاستقلال" و "بناء المكانة والنفوذ" فى العلاقات الدولية. وتتجسد قيمتا "الاستقلال" و "المكانة" فى مجموعة متداخلة ومترابطة من الاهداف تشمل تدعيم السلم والأمن الدوليين، وحماية الاستقلال الوطنى، وتحقيق التنمية الشاملة، وضمان مشاركة الدول غير المنحازة فى انشاء القواعد المنظمة للعلاقات الدولية، بل ان اهداف عدم الانحياز واولوياته الكبرى تترجم بذاتها فى صورة "سياسات عملية" أو "برامج تطبيقية" تختلف فى طبيعتها ومداها باختلاف الظروف والاوضاع السائدة فى النظام الدولى. ومثال ذلك، أن العمل على تدعيم السلم الدولى، بوصفة هدفا من أهداف عدم الانحياز، له تطبيقات عمليه عديده ومتنوعة، مثل نبذ الاحلاف والتكتلات المرتبطة بسياسات القوى، ومقاومة الاستعمار، وتدعيم حركات التحرر الوطنى، وتخفيف حدة التوتر بين الدول. ومؤدى ذلك أن التحول فى علاقات القوتين العظميين من الحرب الباردة الى الانفراج ينحصر تأثيره -بالنسبة لمستقبل عدم الانحياز- على حركة الدول غير المنحازة فى مجال تحديد الاهداف وترتيب الاولويات، ولاينال فى شيئ من العلة الحقيقية الكامنة فى نشوء المفهوم وتطوره.

وثانيا : فان اهداف عدم الانحياز واولوياته تكون من حيث علاقاتها بعضها ببعض سلسلة متكاملة الاجزاء متصلة الحلقات، حتى إن نجاح الدول غير المنحازة او اخفاقها فى تحقيق أى من هذه الاهداف يؤثر بالضرورة، ايجابا أو سلبا، على

كافة الأهداف الاخرى. فلا يمكن القول-مثلا-بتحقيق الهدف الخاص بتدعيم السلم والأمن الدوليين فى نفس الوقت الذى يكون فيه الاستقلال السياسى للدول غير المنحازة وسلامتها الاقليمية محلا للانتهاك او الاعتداء، او اذا ظلت هذه الدول رابضة فى اسار التخلف والتبعية، او اذا ظل الامر بالنسبة لانشاء القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الدولية منوطا - من حيث الواقع - بدولة او فئة محدودة من الدول ودون مشاركة الغالبية العظمى من اعضاء الجماعة الدولية فى هذا الشأن(٤٠).

<u>وثالثاً</u> : فان نظام القيم الذى يقوم عليه عدم الانحياز يتميز بنوع من التطور والاستمرارية فى آن واحد. يتضح ذلك فى حقيقة أن الاهداف التى يسعى عدم الانحياز الى تحقيقها والمبادئ التى يرتكز عليها فى هذا الشأن انما تعكس - فى مجموعها - نظرة عامة وشاملة للعلاقات الدولية فى كافة فروعها ومجالاتها. آية ذلك ما شهدته مؤتمرات عدم الانحياز من تحول الاهتمام والتركيز من موضوع لاخر حسبما تفرضه الاوضاع والتطورات الخاصة بالنظام الدولى. فقد تحول هذا الاهتمام - مثلا - من رفض الاحلاف والتكتلات كما أكده مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ الى الاهتمام - منذ قمة الجزائر فى ١٩٧٣ - بقضية المشاركة فى انشاء القواعد المنظمة للعلاقات الدولية. كما شهدت مؤتمرات عدم الانحياز تحولا من قصر الاهتمام فى بداية الامر على القضايا ذات الطبيعة السياسية الخالصة (مثلما حدث فى مؤتمر بلجراد) الى التركيز - بصفة اساسية على المسائل الاقتصادية (فى مؤتمر لوساكا) الى محاولة تحقيق نوع من التوازن بين الجانبين السياسى والاقتصادى منذ مؤتمر الجزائر فى ١٩٧٣. وفضلا عن ذلك، فقد شهدت حركة الدول غير المنحازة تحولا من الوقوف عند حد المواقف السلبية بشأن القضايا والتطورات الدولية الى القيام بمبادرات ايجابية فى سبيل الوصول الى ديمقراطية العلاقات الدولية(٤١).

<u>ورابعاً</u> : فان حدوث تغير أو تبدل فى قائمة الاهداف أو الأولويات التى يسعى عدم الانحياز إلى تحقيقها لايعنى - وبغض النظر عن التطورات الداعية إلى هذا التغير أو التبدل - تغيرا فى القيم أو المبادىء التى ينبنى عليها عدم الانحياز. وبعباره أخرى، فان الاعتداد فى شأن القول بمدى استمرارية ملاءمة عدم الانحياز من عدمه انما يكون بمدى تحقق القيم الاساسية التى يقوم عليها

المفهوم، دون أن يتوقف الأمر فى ذلك ـ أساسا ـ على مدى مايحدث من تبـــدلات أو تغيرات فى أولويات عدم الانحياز.

وخامساً : فثمة فارق أساسى بين "علاقة السببية" وبين " تزامن الوقائـــع أو الاحداث" فعلاقة السببية تفترض وجود علاقة حتمية وليس فقط مجرد علاقة احتماليـــة بين السبب والنتيجة، أما واقعة "تزامن الاحداث" فلا تفترض أكثر من مجرد توافـــق الاحداث أو توارد الوقائع ـ زمنياً ـ مع بعضها البعض، مع ما يعنيه ذلك التوافـق الزمنى من احتمال قيام بعض علاقات التأثير والتأثر فيما بين الوقائـــع أو الأحداث المتزامنة. وتأسيسا على ذلك، يمكن القول بأن العلاقة بين عدم الانحيـــاز والحرب الباردة التى ميزت العلاقات بين المعسكرين الشرقى والغربى فى أوائـــل النصف الثانى من هذا القرن تتصل بواقعة "تزامن الاحداث" أكثر من دخولها فـــى "علاقة السببية". ومعنى ذلك أن نشوء عدم الانحياز كان متزامنا مع، وليس نتيجـــة لهذه الحرب الباردة (٤٣). وبعبارة أخرى، فان ظهور الدول المستقلة حديثـــاً بخبرتها المشتركة ومشاكلها المتشابهة، وما تطلعت اليه هذه الدول من تدعيـــم استقلالها وبناء مكانتها فى العلاقات الدولية يمثل ـ كما سلف البيان ـ السبـــب الحقيقى لعدم الانحياز، وان تزامن اتجاه هذه الدول إلى تبنى عدم الانحياز مـــع اشتداد حدة الحرب الباردة كان له تأثيره فقط على تحديد أهداف عدم الانحيـــاز أو بالاحرى تعيين وسائل وطرق تحقيق هذه الأهداف، دون أن يمتد هذا الاثر فى شىء إلـــى تكوين السبب أو العلة الحقيقية لعدم الانحياز. ولا يقدح فى ذلك كون المعنـــى الحرفى لعدم الانحياز ـ أى الوقوف فى مركز وسط بين هذا وذاك ـ قد يشير إلـــى أن الحرب الباردة بين الشرق والغرب كان لها الدور الاكبر فى ظهور المفهـــوم وتطوره. ذلك أن مفهوم عدم الانحياز قد اكتسب أوصافا متنوعة لا يعدو "عـــدم الانحياز" أن يكون واحدا من بينها. وفضلا عن ذلك فان تعبير "عدم الانحيـــاز" لايقتصر على عدم الانحياز لاى من الكتلتين المتصارعتين ابان فترة الحـــرب الباردة، وانما يعنى فى حقيقة الامر عدم الانحياز إلى أى جانب (طرف .. كتلـــة .. سياسة .. موقف) يبدو منه أنه يتعارض وأهداف الدول غير المنحازة (٤٣).

حاصل القول اذن هو أن تأثير التحول فى علاقات القوى الكبرى بالنسبة لعـــدم الانحياز إنما ينحصر فى مجال رسم السياسات وتعيين الاهداف ولا ينال ـ بحال ـ مـــن العلة الحقيقية لعدم الانحياز فى ذاته.

<u>وسادسا وأخيرا</u>، فان حدوث الانفراج أو التقارب فى علاقات القوتين العظميين - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى - من شأنه أيضا، ومع الأخذ فى الاعتبار الملاحظات والحقائق سالفة الذكر - أن يؤثر فقط على تحديد أهداف عدم الانحياز وترتيب أولوياته، دون أن يعنى فى شىء انقضاء السبب الحقيقى لنشوء المفهوم وتطوره. غير أن تأثير الانفراج فى هذا الصدد وعلى هذا النحو يمكن أن يأخذ أكثر من اتجاه :

<u>فمن ناحية أولى</u>، قد يبدو الانفراج وكأنه تطور ايجابى وتقدم ملموس بالنسبة لتحقيق أحد الأهداف الرئيسية لعدم الانحياز، ونعنى به قيام العلاقات الدولية على أساس من التعايش السلمى والتعاون بين الدول لحل ما يواجهها من مشكلات، وهو ما يمهد بدوره السبيل أمام تحقيق الأهداف الأخرى لعدم الانحياز والمتمثلة فى التنمية المستقلة، والمشاركة فى صنع القواعد المنظمة للعلاقات الدولية.

<u>ومن ناحية ثانية</u>، فقد يكون الانفراج محدودا فى نطاقه ومتغيرا فى طبيعته على نحو يجعل الحاجة "لعدم الانحياز" أكثر الحاحا من ذى قبل. وتفصيل ذلك أن روح الانفراج والتقارب قد تقتصر فى نطاقها ومداها على العلاقات بين القوتين العظميين، دون أن تتعدى ذلك إلى كافة أنواع التفاعلات والعلاقات القائمة فى الجماعة الدولية. وبعبارة أخرى، فقد يكون من شأن اختفاء الصراع الايديولوجى الجامد بين الشرق والغرب أن تجد الدول غير المنحازة نفسها فى مواجهة قوى كبرى توافقت مصالحها وتقاربت أهدافها فى العمل على بقاء الأوضاع الراهنة للنظام الدولى، وهو ما يجعل من الهدف المتعلق بتحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية أمرا عسير المنال(٤٤). وحقا تنبه مؤتمر عدم الانحياز بالجزائر عام ١٩٧٣ لهذا الاحتمال فحذر من النتائج التى يمكن أن تترتب عليه حال حدوثه بما نص عليه البيان الختامى لهذا المؤتمر من أن "السلام جزء لايتجزأ. فلا يمكن قصره على مجرد نقل المواجهة من منطقة الى أخرى، أو على الغاء التأزم فى بعض المناطق والابقاء عليه فى بعض المناطق الأخرى....، ان على (الوفاق) أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الدول، والا تحول إلى واقع مهتز غير راسخ"(٤٥).

كذلك، فان الانفراج، بوصفه اسلوبا جديدا لادارة الصراع بين القوى الكبرى يقوم على تفضيل التعاون والتنافس على الصدام والتناحر، لا يستبعد - بالضرورة - تنافس القوى الكبرى من أجل مباشرة التأثير على دول العالم الثالث ومحاولة جذبها الى هذا الجانب من تلك القوى أو ذاك.

ومن ناحية ثالثة، فقد يكون تأثير الانفراج بالنسبة لمستقبل عدم الانحياز من طبيعة مختلطة. ومعنى ذلك أنه اذا كان الانفراج من شأنه تحقيق التقارب في المصالح واختفاء الصراع الايديولوجي الجامد بين القوتين العظميين مما قد يجعل منهما - وخاصة في ضوء التغييرات الداخلية في المعسكر الشرقي واتجاه معظم دوله نحو تبني سياسات ليبرالية، "جبهة واحدة" في مواجهة الدول الصغرى - الا أن منطق الانفراج - بما يفترضه من تعدد وتنوع في مراكز التأثير وأساليب الحياه، وبما يواكبه من تنامي الاعتماد المتبادل بين جميع دول العالم، وضرورة تعاونها لمواجهة المشكلات الدولية المعقدة - يخلق، في الوقت ذاته، مناخا مواتيا لمباشرة سياسة خارجية مستقلة وبعيدة عن الاعتبارات الايديولوجية الجامدة، كما يهيء للدول غير المنحازة فرصة مناسبة للتحرك في سبيل اقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد(٤٦).

وخلاصة كل ماسبق، أن حدوث الانفراج أو التقارب في علاقات القوتين العظميين ينحصر تأثيره - ايجاباً أو سلباً - بالنسبة لمستقبل عدم الانحياز على تحديد الأهداف وترتيب الأولويات ولا يعني - بأية حال - انقضاء السبب الحقيقي وراء عدم الانحياز. فهذا السبب مرتبط - أساسا - بنشوء الدول المستقلة حديثا وتطلعها لحماية استقلالها وبناء مركزها ومكانتها في العلاقات الدولية. وبعبارة أخرى، فان السبب الحقيقي لعدم الانحياز يزول أو ينتهي، ومن ثم تنقضي الحاجة إليه في حالة واحدة وهي عندما يتحقق للدول غير المنحازة استقلالها التام والشامل، وعندما يعاد بناء النظام القانوني الدولي، والذي تشكل هذه الدول جزءا منه، على أساس من العدل والانصاف.

المبحث الثالث

الثبات والتغير في الحياد وعدم الانحياز : نظرة مقارنة

يتبدى من تحليل مفهوم الحياد وعدم الانحياز على النحو السالف بيانه أنهما متميزان ومستقلان عن بعضهما البعض. فهما - وان اجتمعا فى قليل - الا أنهما يختلفان فى كثير. ولا شك أن لمثل هذا التميز والاختلاف بين المفهومين دلالته المباشرة والواضحة بالنسبة لمصداقية كل منهما وامكانية تطبيقه فى ظل التطورات الدولية الراهنة، وذلك على النحو التالى بيانه :

أولا : أوجه التشابه بين الحياد وعدم الانحياز :

تتمثل أهم ملامح ومظاهر التشابه بين الحياد وعدم الانحياز - والتى هى بطبيعتها قليلة ومحدودة - فى أن كلاً منهما يتصل - بدرجة أو بأخرى - بالمصلحة الاساسية والهدف العام الاصيل للمجتمع الدولى والمتمثل فى حفظ السلم والامن الدوليين، وذلك من خلال ما يقتضيه النزول على أصول المفهوم وقواعده من عدم المشاركة فى أعمال القتال الدائرة بين الاطراف المتحاربة، وتجنب التورط فى سياسات القوى الكبرى أو الانضمام الى التكتلات والاحلاف المرتبطة بها، والعمل من أجل تخفيف حدة التوتر وتوطيد أواصر التعاون بين الدول. وبعبارة أخرى، فإنه اذا كان العمل على تدعيم السلام العالمى يمثل أحد الاهداف الرئيسية لعدم الانحياز، فان الرغبة فى تجنب الحروب والصراعات والاحتفاظ بعلاقات سلمية وودية مع الاطراف المتحاربة تمثل - وخاصة فى حالة غياب ضمانات دولية لتأمين مثل هذه الرغبة - العلة الحقيقية فى نشوء الحياد وتطوره. وتتحقق هذه العلة أيضا حتى فى حالة الدولة التى يفرض عليها الحياد لانها تظل فى مثل هذه الحالة تضطلع بدور الدولة الحاجز بين الاطراف المتصارعة على نحو يجعل منها "واحة سلام" تهدهد من حدة هذه الصراعات وتحول دون حدوث الصدام المباشر(٤٧).

ثانيا : جوانب التميز والاختلاف بين الحياد وعدم الانحياز:

يتبدى أول ملمح من ملامح التميز العديدة بين الحياد وعدم الانحياز فيما يتصل بنشأة كل من المفهومين وتطوره. فبينما نشأ الحياد مرتبطاً بظروف وتطور المجتمع الغربى الصناعى بغرض تحقيق أهداف تتعلق - بصفة أساسية - بقضية السلم والحرب فى معناها الضيق، فان عدم الانحياز قد ظهر - بصفة أساسية أيضا - فى ظل الأوضاع والظروف التى مرت بها الدول الفقيرة والمتخلفة وحديثة العهد بالاستقلال فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما يعنى - فى التحليل الأخير - اتساع نطاق أهدافه وغاياته على نحو يشمل مختلف أوجه ومجالات العلاقات الدولية(٤٨).

وثمة مظهر ثان للتميز والاختلاف بين الحياد وعدم الانحياز يكمن فى تباين طبيعتهما، بكل ما يترتب على هذا التباين من نتائج وآثار. فالحياد قد تطور ليكون نظاما قانونيا يرتب مجموعة من الحقوق والالتزامات فيما يتصل بتنظيم العلاقات بين الدولة الحيادية والأطراف المتحاربة، وذلك على خلاف الحال بالنسبة لعدم الانحياز. إذ تغلب عليه الطبيعة السياسية حتى ان اكتساب العضوية فيه لا يترتب عليه أدنى قدر من الالتزام القانونى بمعناه الدقيق، سواء فيما يتصل بعلاقات الدول غير المنحازة مع بعضها البعض، أو فيما يختص بعلاقات هذه الدول مع الدول الأخرى. وفضلا عن ذلك، فان المبادىء التى يتم فى ضوئها تحديد معايير اكتساب العضوية فى عدم الانحياز لاتعدو - فى حقيقة الامر - أن تكون نوعا من الاتفاق على "خطوط عامة ارشادية" تتوقف فى تحديدها وتفسيرها وتطبيقها على الاعتبارات السياسية السائدة، بل ان خروج العضو على مقتضى هذه المبادىء لا يرتب فى حقه أى التزام دولى(٤٩). ويرتبط بوجه الاختلاف سالف الذكر وجه ثالث يتمثل فى انه اذا كان كلا المفهومين يفترض بعدا سلبيا يتضح فى رفض الاحلاف والتكتلات المرتبطة بسياسات القوى، وعدم السماح باقامة قواعد أجنبية فى أقاليمها، فان هذا الجانب السلبى يرقى - فى حالة الحياد - الى مصاف الالتزام القانونى بالنسبة لتنظيم علاقات الدولة الحيادية مع الدول الاخرى فى وقتى السلم والحرب على حد سواء، بينما هو - أى ذلك الجانب السلبى - لايتعدى، بالنسبة لعدم الانحياز، كونه مجرد "خطوط ارشادية عامة" فيما يتصل بتنظيم علاقات الدول غير المنحازة فيما بينها أو مع غيرها. وفضلا عن ذلك، فان عدم

الانحياز بطبيعته يتجاوز هذا الجانب السلبى ليضطلع بدور ايجابى يكمن - على سبيل المثال - فى العمل المتواصل والدءوب من أجل تخفيف حدة التوتر بين الدول، وتدعيم نشاطات الامم المتحدة وتطوير النظام القانونى الدولى، ومساندة حركات التحرر الوطنية بكافة الوسائل، بما فيها القوة المسلحة. وأما الملمح الرابع للاختلاف بين الحياد وعدم الانحياز فيتصل بعلاقة كل منهما بالقانون الدولى العام (٥٠). وبيان ذلك هو أن الفكرة الاساسية فى نظام الحياد تقوم على العمل من أجل تحقيق السلم وتجنب الحروب فى نطاق القواعد القانونية القائمة، بينما تكمن الفكرة الاساسية لعدم الانحياز فى العمل على تحقيق مجموعة متداخلة ومتصلة من الاهداف من خلال اعادة النظر فى قواعد القانون الدولى مع ما قد ينطوى عليه ذلك من تعديل القواعد القائمة فعلا أو انشاء قواعد جديدة. وبعبارة أخرى، فان الحياد يتعلق بالنظر الى القانون فى جانبه الثابت أى بوصفه مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات بين أشخاص القانون الدولى. أما عدم الانحياز فيتصل بالجانب المتغير للقانون الدولى أى بوصفه ظاهرة اجتماعية تعكس التفاعلات والتطورات الحادثة فى البيئة الدولية. آية ذلك أنه فى الوقت الذى تمتعت فيه الدول بالحق المطلق فى شن الحرب، ظهر الحياد - اعمالا لمبدأ السيادة - جنبا إلى جنب مع مباشرة الدول لهذا الحق. وعندما تقرر الحظر العام بشأن استخدام القوة فى العلاقات الدولية، وتركز اختصاص استخدامها لحفظ السلم والامن الدوليين فى مجلس الامن، قام التعارض بين العلة الحقيقية أو السبب الاساسى للحياد وبين نظام الامن الجماعى، حتى انه عندما اقدمت بعض الدول الحيادية كالسويد والنمسا على الانضمام الى الامم المتحدة لم يكن من الممكن حسم مثل هذا التعارض الا من خلال تفسير نصوص الميثاق (م :٤٨)، بما يضمن قبول عضوية مثل هذه الدول الحيادية مع امكانيه اعفائها من المشاركة فى الاجراءات والتدابير المتخذة فى نطاق تطبيق الامن الجماعى. واذا كان الحياد قد عاد ليمثل من الناحية العملية "حقيقة" هامة فى العلاقات الدولية المعاصرة فمرد ذلك الى الانقسامات والاختلافات السياسية القائمة داخل مجلس الامن وما يترتب على ذلك من عجزه عن الاضطلاع بدوره فى حفظ السلم والامن الدوليين .

وخلاصة القول فى هذا الشأن أن الحياد، سواء فى كونه جائزا قانونيا أو ممكنا واقعا وعملا، يتوقف على ما تقضى به قواعد القانون القائمة بصدد استخدام القوة فى العلاقات الدولية، ومدى ما تحظى به تلك القواعد من سريان فعلى. والحال على خلاف ذلك تماما بالنسبة لعدم الانحياز الذى يمثل فى جوهره تحديا للنظام القانونى الدولى بوضعه الراهن. ومرد ذلك الى أن الدول غير المنحازة ـ وقد حققت استقلالها السياسى وأصبحت تتمتع بكامل الشخصية القانونية الدولية ـ تتطلع الى تدعيم هذا الاستقلال بمعناه الواسع المتمثل فى حماية الاستقلال السياسى والسلامة الاقليمية واستغلال كافة الموارد والامكانات الوطنية، كما تتطلع إلى تبوأ "مركزها" فى مصاف الفاعلين الدوليين. ولا شك أن بلوغ مثل هذه الأهداف وتلك التطلعات يقتضى ـ بحكم عدم مشاركة الدول غير المنحازة بوضعها السابق على الاستقلال فى انشاء القواعد القانونية القائمة ـ اعادة النظر فى هذه القواعد مع ما قد ينطوى عليه ذلك من اقتضاء انشاء قواعد جديدة. ومن الملامح المهمة لذلك التحدى الذى يمثله عدم الانحياز بالنسبة للقانون الدولى القائم ذلك الكم الهائل من التوصيات والقرارات التى تصدرها المنظمات الدولية بصدد قضايا ومشكلات تتعلق أساسا بواقع وأوضاع "العالم الثالث" مثل قضايا التحرر الوطنى وتقرير المصير واقامة نظام اقتصادى دولى جديد يتوخى العدل والانصاف فى علاقات الدول مع بعضها البعض[٥١]. وإذا كان ثمة خلاف بشأن القيمة القانونية لمثل هذه القرارات وتلك التوصيات، الا أنها فى مجموعها تشكل ـ بدرجة أو بأخرى ـ ما يمكن أن نطلق عليه "قانونا فى طور النشوء والتكوين" والذى يمكن له ـ بمرور الوقت ـ أن يصبح قانونا ملزما واجب النفاذ.

ومفاد كل ما سبق هو أن الحياد، سواء فى قواعده وأصوله النظرية أو فى تطبيقاته العملية، لا يعدو أن يكون "رد فعل" أو انعكاسا مباشرا لما يكون عليه الوضع بالنسبة لقانون استخدام القوة فى العلاقات الدولية، بينما ينهض عدم الانحياز ليكون بمثابة "فاعل" يتطلع الى ما ينبغى أن يكون عليه القانون المنظم للعلاقات الدولية. وبعبارة أخرى، فان الحياد فى حركته وتطبيقاته يعمل فى نطاق "قانون الحاضر" بينما يتطلع مسعى الدول غير المنحازة إلى "قانون الغد" الذى يجب أن يكون ـ كما لاحظ البعض بحق ـ "قانون المشاركة" "Droit de Participation"[٥٢].

خلاصـــة

يتبين لنا من استعراض النشأة التاريخية لكل من الحياد وعدم الانحيـــاز والوقوف على معنيهما مع بيان جوانب الثبات والتغير فى المفهومين بالنظر إلـى التطورات الدولية الراهنة، وكذا ابراز أوجه التشابه والاختلاف بينهمـــا، أن العلة من وراء ظهور الحياد وتطوره قد فقدت أهميتها ولم يعد لها ما يبررها من وجهة النظر القانونية الضيقة، وأنه من الصعوبة بمكان تحقيق التوفيق بيـن الحياد ومقتضيات الامن الجماعى، بمعنى أنه - بافتراض تمكن مجلس الامن مـن الاضطلاع بمسئولياته فى صدد حفظ السلم والامن الدوليين وبالنظر إلى أحكـام المادتين ٢/٦، ١٠٣ من الميثاق - فإنه يمتنع على أية دولة تتبع نظام الحيـاد القانونى، ولو كانت من غير الاعضاء فى الامم المتحدة، أن تدفع بحيادها هـذا لتدرأ عن نفسها تبعة المشاركة فى تطبيق نظام الامن الجماعى ازاء أى عمل مـن أعمال العدوان، وخاصة اذا ما قدر مجلس الامن ضرورة مشاركة هذه الدولة فـى تدابير القسر التى قرر اتخاذها فى هذا الشأن. واذا كان ثمة مجال للقـول بامكانية تطبيق الحياد - عملا - فى ظل التطورات الراهنة فى العلاقات الدوليـة، فان هذا المجال الضيق يتحدد - فى وجوده ومداه - بظروف واقعية محضة تتمثل فـى مدى قدرة مجلس الامن على الاضطلاع بدوره فى حفظ السلم والامن الدوليين، وهى ظروف بدورها رهن بما يسود العلاقات بين القوى الكبرى من توتر أو انفراج. وعلى خـلاف ذلك تماما، يمكن القول بأن عدم الانحياز - على الرغم من التطورات الدوليـة الراهنة - مايزال يجد له مبررا من الناحية النظرية ومصداقية من الناحيـة العملية. وبعبارة أخرى، فان تأثير هذه التطورات بالنسبة لعدم الانحياز ينحصر، فقط، فى نطاق تحديد الأولويات والأهداف، بما قد يقتضى فى هذا الشأن نوعا مـن اعادة ترتيب هذه الأولويات أو استحداث وسائل وآليات جديدة فى صدد تنفيذهـا، الا أن ذلك كله لاينال من العلة الكامنة فى نشوء عدم الانحياز وتطوره. وبعبـارة اكثر تحديداً، فإن القول باستمرار مصداقية عدم الانحياز أو الحاجة اليه فى ظـل التطورات الدولية الراهنة منوط بمدى تحقق العلة الاساسية لعدم الانحيـاز

والمتمثلة فى قيمتى "تدعيم الاستقلال" و "بناء المكانة"، بما يعنى أن فلسفة عدم الانحياز والحاجة اليه تنقضى فقط فى حالة واحدة وهى عندما يتحقق للدول غير المنحازة "الاستقلال التام" بمعناه الواسع وعندما تتحقق لها "المشاركة الايجابية البناءة" فى انشاء القواعد المنظمة للعلاقات الدولية.

هوامش الدراسة

(١) يتضح ذلك على سبيل المثال فى موقف مجلس الامن الدولى تجاه أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠. فقد أصدر المجلس باتفاق الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية والمتمتعة بحق الاعتراض، مجموعة من القرارات (اثنى عشر قراراً) تتعلق برفض الاحتلال ومطالبة العراق بالانسحاب من الكويت، وفرض عقوبات اقتصادية عليه اذا هو لم يستجب لذلك، وتوسيع نطاق الحصار الاقتصادى، وأخيرا تخويل "الدول المتعاونة مع حكومة الكويت" استخدام كافة الوسائل اللازمة بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قرارات المجلس فى هذا الشأن.

(٢) R.L. Bledsoe and B.A. Boczek, The International Law Dictionary, Santa Barbara, Oxford: Clio press Ltd, 1987. P. 382.
Encyclopaedia Britanica, Fourteenth Edition, "Neutrality". Reproduced in T. Komarniski, The Place of Neutrality in the Modern System of International Law, R.C.A.D.I., 1952/1 Tome. 80 P. 401.

(٣) Bledsoe and Boczek, op. cit., pp. 380, 382; Komarniski, op. cit., pp. 415 - 418. Ch. Chaumont, Nations Unies Et Neutralite, R.C.A.D.I. 1956/1Tome . 89. pp.9 - 10.
شارل روسو، القانون الدولى العام، (ترجمة شكر الله خليفة وعبد المحسن سعد)بيروت، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢. ص ٣٧٧ ـ ٣٧٩.
د. عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص ص ٣١٠ ـ ٣١٣.

(٤) Komarniski, op. cit., pp. 412, 440; Ch. Chaumont, op. cit., pp.9,12 - 13,23.
د. عائشة راتب، مرجع سابق، ص ٣١٣.

(٥) Chaumont, op. cit., pp. 9-11; Komarniski, op. cit., pp . 415 - 418.
د. عائشة راتب، مرجع سابق، ص ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(٦) Komarniski, op. cit., pp. 418, 432.
P.Lyon, Neutralism, Great Britain, Leicester Univ. Press, 1963.P.164.
د. عائشة راتب، مرجع سابق، ص ص ٣١٥ ـ ٣١٨.

(٧) Bledsoe and Boczek, op. cit., P. 380 .
د. محمد نعمان جلال، حركة عدم الانحياز فى عالم متغير، سلسلة الالف كتاب (الثانى)، عدد (٤٧)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص ٣٠.

(٨) Komarniski , op. cit., pp. 454 et seq.
د. عائشة راتب، مرجع سابق، ص ص ٣١٤، ٣١٨.

(٩) Komarniski , op. cit., pp. 479 - 480

H.Kelsen, The Law of the United Nations, London, Stevens & Sons Ltd., 1951. PP. 756 et Seq.

(١٠) Chaumont, op.cit., PP. 32 et Seq.

Komarniski, op.cit., PP. 464-481.

د. عبد العزيز سرحان، الاصول العامة للمنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى ١٩٦٧ـ١٩٦٨، ص ص ٤٤٣ وما بعدها.

(١١) Eugene Korovin, The Second World War and International law, A.J.I.L. Vol. 40. No. 1946. P. 754. quoted in a Komarniski, op.cit., P. 467. Footnote. 3.

(١٢) Bledsoe and Boczek, op.cit., P. 384.

(١٣) Ibid, P. 384.

(١٤) A.W. Singham & Shirley Hune, Non-Alignment in an Age of Alignments, Westport and London, Laurance Hill & Co., Zed Books ltd., 1986, PP. 57 et Seq. Peter Lyon, op. cit., PP. 62 et Seq.

M. Bedjaoui, Non-Alignment et Droit International, R.C.A.D.I., 1976/ III Tome.151, PP. 348 et Seq, 358-363.

Bimla Prasad, L, Experience Generale et les Perspectives du Non - Alignement. in "Le Non-Alignement dans le Monde Contemporain , Colloque International Du 16 au 18 Janvier, 1969, Beograd 1969. PP. 87 et saq. L.W. Martin, The Emergence of New States, in "Neutralism and Non-Alignment", edited by L.W. Martin, New York, Frederick A.Praeger, 1962, PP. Xi et Seq.

د. بطرس غالى، سياسة عدم الانحياز، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد ٣٠، ١٩٦٤، ص ص ١٢٧ ومابعدها.

د. مختار مزراق، حركة عدم الانحياز فى العلاقات الدولية، بيروت، الدار العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨٣، ص ص ٧ـ١٠، ٦٨ـ٦٩.

د. سامى منصور، عدم الانحياز، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، عدد(٤٨)، ١٩٨١، ص ص ٥٢ ومابعدها.

د. عائشة راتب، مرجع سابق، ص ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .

د. درية شفيق، عدم الانحياز بين تجريد المبادئ وديناميكية الحركة، السياسة الدولية، عدد ٩٦ أبريل ١٩٨٩، ص ١٥.

د. نعمان جلال، مرجع سابق، ص ص ٢٣، ٢٧.

(١٥) على الرغم من حصول دول امريكا اللاتينية على الاستقلال السياسى فى القرن التاسع عشر، الا أنها عادة ما تدرج فى قائمة الدول المستقلة حديثا وذلك بالنظر الى نضالها المتواصل ضد الاستعمار الجديد.

(١٦)

- Perala Rantam, Non-Alignment in the Seventies, India Quarterly, Vol. XXVI No. 3. July - September. 1971. P. 263.
- E.W. Lefever, Nehru, Nasser and Nkrumah on Neutralism, in "Neutralism and Non-Alignment, op cit., PP.95-96; P. Lyon, op.cit., PP. 82-86.
- Ch. B. Marshall, On Understanding the Unalligned, in "Neutralism and Non-Alignment, op.cit., PP.27 et Seq., B.Prasad, op.cit., PP. 96 et seq .

د. نعمان جلال، مرجع سابق، ص ٣٠.

(١٧)

- Singham & Shirely Hune, op. cit., P. 62 .
- L.W. Martin, The Emergence of New States., op.cit., PP. Xiii, XV. Lefever, op.cit., PP.97 et Seq.; Rantam, op.cit., P. 261.

د. بطرس غالى، سياسة عدم الانحياز، مرجع سابق، ص١٣٧.

مختار مزراق، مرجع سابق، ص ص ١٧ ـ ١٨، ٤٩ ـ ٦٤، ١٠٥ .

د. سامى منصور، مؤتمر باندونج ومولد عدم الانحياز، ملف السياسة الدولية (ثلاثون عاما على مؤتمر باندونج)، عدد (٨٠)، ابريل ١٩٨٥، ص ١٠٥.

د. محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ٣٧.

(١٨)

- See in Particular.
- J.D. Sethi, Indo - Soviet Treaty & Non-Alignment, India Quarterly, Vol. XXVII No. 4 Oct-Dec. 1971. PP. 328-336 Singham & Hune, op.cit., PP. 310 et Seq. Bojana Tadic , Le Non-Alignement-Apercu Conceptuel Et Historique, in Le Non-Alignement dans la Monde Contenporain, op.cot., PP. 123 et seq.

د.حروب عثمان، القضايا الاساسية لحركة عدم الانحياز، (ترجمة) محمد صفى الدين، فى "عدم الانحياز فى الثمانينات"، كتاب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، العدد (٥٧). ١٩٨٣. ص ٣٧.

(١٩) Singham & Shirely Hune, op.cit., PP. 20-21. B.Tadic, op.cit., P 125.

د. اسماعيل صبرى مقلد، عدم الانحياز بين الايديولوجية والتطبيق، السياسة الدولية، عدد (٤٥)، يولية ١٩٧٦، ص ص ١٤ ـ ١٥.

د. محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ١٥٥.

مختار مزراق، مرجع سابق، ص ص ١٣٣ ـ ١٤٠.

(٢٠) G. Liska, The Third Party, The Rationale of Non-Alignment, In "Neutralism and Non - Alignment", op.cit., PP. 80-81; Rantam, op.cit., P.262; Singham & Hune, op.cit., P. 306.

د. بطرس غالى، سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكى - السوفيتى، السياسة الدولية، عدد (٣١)، ١٩٧٣، ص ص ٢٩ - ٣٠.

(٢١) Sethi, op.cit., PP. 327-329.;
P. Lyon, op.cit., PP. 122-123. 145; Singham, op.cit., PP. 310 et seq.

د. محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ١٥٥ .
مختار مزراق، مرجع سابق، ص ص ١٣٣ وما بعدها.

(٢٢) Sethi, op. cit., PP. 330-331.
R.C. Good, State-Building as A Determinant of Foreign Policy in the New States, in "Neutralism and Non - Alignment , op.cit., P.8 .

(٢٣) Singham, and Hune, op.cit., PP. 13, 20-21, 381; Sethi, op.cit., P. 333.

- د. اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق، ص ص ١٤ - ١٥.
- ف.ب.وات، سياسة عدم الانحياز فى ظل الوفاق الامريكى السوفيتى، فى "اللا انحيازية فى ظل الاستراتيجية الدولية (عرض) ملف السياسة الدولية، عدد ٤٥ يوليو ١٩٧٦. ص ٣٨ .

(٢٤) M. Bedjaoui, op.cit., PP, 360 - 361. 354-356.,
Singham & Hune, op.cit., PP. 381-382.
Sethi, op.cit,, P. 334. , B.Tadic , op.cit., PP. 125-126, 139-142.

ف.ب وات، عدم الانحياز فى العالم المعاصر، ترجمة طارق المهدوى فى "عدم الانحياز فى الثمانينات"، مرجع سابق، ص ٣٧٠، د. حروب عثمان، مرجع سابق، ص ص ٣٦ - ٣٧، ٣٩ .

(٢٥) P. Lyon, op.cit., P. 146.

مختار مزراق، مرجع سابق، ص ص ٥٣ - ٥٤ ؛ التقرير السياسى للمؤتمر القومى السادس لحزب البعث العربى الاشتراكى (مشار اليه فى مختار مزراق، المرجع السابق، ص ٤٦) .

(٢٦) Bedjaoui, op.cit., P. 361.

C.S. Jha, Le Non-Alignement dans Un Monde en Evolution, <u>Politique Etrangere</u>, 32 ieme annee, No, 4-5. 1967. P. 355.; P. Lyou, op.cit., PP. 62, 76 et Seq; Singham & Hune, op.cit., PP. 15, 23, 318-322.

د. بطرس غالى، سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكى السوفيتى، مرجع سابق، ص ص ١٩، ٣٠.

د. بطرس غالى، حركة عدم الانحياز : تقييم ونظرة مستقبلية : حوار أجرته ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مع د. بطرس غالى، السياسة الدولية، عدد ٦٥، ١٩٨١، ص ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

د. درية شفيق، مرجع سابق، ص ص ١٥ ـ ١٦ .

د. محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ص ٢٩ ـ ٣١، ١٥٥.

مختار مزراق، مرجع سابق، ص ص ١٠، ٥٧ ـ ٥٨، ٩٠ .

(٢٧) مؤتمرات القمة لعدم الانحياز، فى "اللاانحيازية فى ظل الاستراتيجية الدولية"، ملف السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٤٤٠.

(٢٨) Bedjaoui, op. cit., PP. 363-369, S.B. Faragallah, Le Groupe Afro - Asiatique dans le Cadre des Nations Unies, Geneve, Libraire Droz, 1963, PP. 98 et Seq.; E. Lefever, op.cit., P.99. Singham and Hune, op.cit., PP. 33-34, 69, 310 et Seq., 365 ; Lyon, op. cit., PP. 122 - 123, 145; Sethi, op.cit., PP. 327-329.

د. بطرس غالى، حركة عدم الانحياز، مرجع سابق، ص ص ١٦٠ ـ ١٦١.

د. محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ص ٥١ ـ ٥٧، ٩٣، ١٤٠ ـ ١٤١.

مختار مزراق، مرجع سابق، ص ص ٥٧ ـ ٥٨، ٩٠، ١١٥، ١٢٤ ـ ١٢٥ ١٣٠ ـ ١٤٠ .

(٢٩) د. بطرس غالى، حركة عدم الانحياز، مرجع سابق، ص ١٥٨.

د. اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق، ص ص ١٤ ـ ١٥ .

ف. ب. وات، عدم الانحياز فى العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ص ٢٧، ٢٩.

(٣٠) مختار مزراق، مرجع سابق، ص ص ١١٥ ـ ١١٦ .

(٣١) د. محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ص ٣٤ ـ ٣٥ .

مختار مزراق، مرجع سابق، ص ١١٦ .

(٣٢) Bedjaoui, op.cit., PP. 355.

د. محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ص ٣٤ - ٣٥.

مختار مزراق، مرجع سابق، ص ص ١١٧ - ١١٨ .

(٣٣) د. درية شفيق، مرجع سابق، ص ١٦ .

(٣٤) M. Bedjaoui, op.cit., PP. 350 et Seq .

Singham & Hune, op.cit., P. 36, 72, 306.

د. حسن نافعة، العالم الثالث فى التنظيم الدولى السياسة الدولية، عدد ٨٠، ابريل ١٩٨٥، ص ص ١٦٣ - ١٦٤ .

د. درية شفيق، مرجع سابق، ص ص ١٥ - ١٦ .

(٣٥) انظر ص ٤٨ - ٥٠ من الدراسة وانظر ايضا د. محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ص ٣٠ - ٣٣.

(٣٦) Lyon , op. cit., P. 16.

Sethi, op. cit.,P. 332.

Bedjaoui, op. cit., P. 362 .

د. حروب عثمان، مرجع سابق، ص ٣٨ .

د. اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق، ص ص ١٢ - ١٣، ١٦.

د. سامى منصور، عدم الانحياز، مرجع سابق، ص ص ٤٨، ٥٢، ١٥٠.

(٣٧) د. اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣٨) Sethi, op. cit., PP. 332 et Seq.

Bedjaoui, op. cit., PP. 361-363.

Singham & Hune, op. cit., PP. 69 , 365 .

د. بطرس غالى، حركة عدم الانحياز، مرجع سابق، ص ص ١٥٩ - ١٦٠، ١٦٣ - ١٦٤.

د. محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ص ١٩ - ٣٠، ٢٩ - ٣١.

د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص ١٦٢ وقارن ص ١٧٠.

مختار مزراق، مرجع سابق، ص ١٠ .

د. حروب عثمان، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣٩) د. بطرس غالى، استراتيجية المستقبل لمنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز، السياسة الدولية، (الافتتاحية)، عدد ٩٨، اكتوبر ١٩٩٠، ص ص ٨-٩.

(٤٠) بوجانا تادجيتين، تحديات اللا انحيازية فى العلاقات الدولية المعاصرة، (عرض) ملف السياسة الدولية : اللا انحيازية فى ظل الاستراتيجية الدولية، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٤١) المرجع السابق، ص ص ٤٤ ـ ٤٦ .

Bedjaoui, op. cit., P. 361 ; Jha, op. cit., P. 355 .
Singham & Hune, op. cit., PP. 318 - 322 .
Bedjaoui, op. cit., PP. 362-363.

(٤٢) أنظر فى هذا المعنى: د. سامى منصور، عدم الانحياز، مرجع سابق، ص ص ٥٢، ١٥٠.

(٤٣) د. بطرس غالى، سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكى السوفيتى، مرجع سابق، ص ٣٢.
د. بطرس غالى، حركة عدم الانحياز، مرجع سابق، ص ١٦٠.
مختار مزراق، مرجع سابق، ص ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٤٤) ف. ب. وات، سياسة عدم الانحياز فى ظل الوفاق الامريكى السوفيتى، مرجع سابق، ص ٣٨ و د. وات، عدم الانحياز فى العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٣٠. راجع أيضاً ص ص ٤١ ـ ٤٣.

(٤٥) د. وات، سياسة عدم الانحياز فى ظل الوفاق الامريكى السوفيتى، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٤٦) المرجع السابق، نفس الصفحة .

(٤٧) راجع ص ص ٣٢ ، ٣٤ .

(٤٨) Jha, op. cit., PP. 354 et Seq .
وراجع أيضا ص ص ٣١ ـ ٣٣.

(٤٩) راجع ص ص ٣٦ ـ ٣٧ .

(٥٠) Singham & Hune, op. cit., P. 33 .
Bedjaoui, op. cit., P. 385 et Seq , 393 et Seq .

(٥١) مثال ذلك قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة (٣٣٠١، ٣٣٠٢ في ١٩٧٤) بخصوص اقامة نظام اقتصادى دولى جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

(٥٢) Bedjaoui, op. cit., P. 354 .

الفصل الثاني

عدم الانحياز وتحديات التسعينيات

د. مصطفى علـــــوي

يتغير العالم بسرعة مذهلة فى المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ... الخ، فهل تتغير بلاد عدم الانحياز وحركة عدم الانحياز وسياساته بنفس السرعة وفى نفس الاتجاه، أم يقف كل ما يتعلق بعدم الانحياز موقف الجمود ازاء تغيرات النظام الدولى السريعة المتلاحقة؟ وما هى التحديات المستمرة التى يواجهها عدم الانحياز منذ نشأ حتى الان، وما هى التحديات والمشكلات المستجدة فى حياته والتى تنبع من الاوضاع الدولية الجديدة؟ وهل لدى دول عدم الانحياز والحركة الدولية التى تنتظمها القدرة على مجابهة تلك التحديات فيما تبقى من القرن العشرين مجابهة فعالة تنقل الدول والحركة معها الى مجال الحركة الفاعلة؟.

الاسئلة السابقة تمثل محور الدراسة، كما ينبغى أن تمثل أساسا لحوارات وطنية داخل دول عدم الانحياز وحوارات دولية بين تلك الدول للبحث عن مستقبل لحركتهم فى النظام الدولى المتحول. وثمة ملاحظة فى هذا السياق، وهى أن الحوار الوطنى داخل بلاد أوربا المحايدة يدور فى أوساط المثقفين ورجال الحركة بشأن مستقبل هذه البلاد وعلاقتها بالنظام الاوربى المتطور. صحيح أن تلك الحوارات تنشغل أساسا بدراسة مستقبل علاقات هذه البلاد المحايدة مع الجماعة الأوربية بعد عام ١٩٩٢ وانها من ناحية ثانية لا تعطى وزنا موازيا للابعاد السياسية والايديولوجية للتغيرات الجذرية الحاصلة على المسرح العالمى، ولكن دلالة تلك الحوارات والدراسات أن بلاد أوربا المحايدة تخطط لمواجهة التحديات التى تفرضها عليها المتغيرات العالمية الدرامية بطريقة تمكنها من الاستفادة من تلك التغيرات أو على الاقل تقلل من الاثار السلبية لتلك التغيرات على مستقبل هذه البلاد(١). أما على مستوى بلاد عدم الانحياز فلا يدور حوار مماثل. وهو ان حدث يتركز على آثار التغيرات على سياسة بلد واحد أو اقليم واحد دون أن يتسع ذلك الحوار ليدور حول مستقبل عدم الانحياز. وحوارات بلاد عدم الانحياز فى هذا الشأن تتسم بأنها تدور داخل عدد محدود من تلك البلاد دون غيرها، وأنها فى تلك البلاد تدور بين المثقفين من أكاديميين وصحافيين وربما نقابيين ولكنها لا تشمل المجتمع ككل. ومن ناحية ثالثة فإن ذلك الحوار ان حدث لا يجد طريقه بالضرورة

الى خطط المجتمع وسياساته وبرامجه الخاصة بمكافحة مشكلاته الوطنية. أما حركة عدم الانحياز ذاتها فإنها لم تنجح فى اشارة مثل ذلك الحوار خارج نطاق مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية الخاصة بالحركة.

<u>محاولة لتقييم سجل عدم الانحياز:</u>

مرت حركة عدم الانحياز بمراحل متداخلة نسبيا وان كانت متمايزة رغم ذلك(٢). المرحلة الاولى هى مرحلة البوادر وارهاصات ما قبل التأسيس أى ما قبل ١٩٦١. وفيها ارتبطت بوادر الحركة ومساعى العاملين على تأسيسها بقضايا الاستقلال الوطنى الرسمى وتصفية الوجود الاستعمارى التقليدى والتضامن بين شعوب وحكومات بلاد العالم الثالث (وهى مرحلة باندونج وبريونى). والمرحلة الثانية كانت مرحلة التأسيس والبحث عن السلام وتعزيز الاستقلال السياسى وذلك من خلال الابتعاد عن الاستقطاب الدولى ومكافحة الاستعمار والعنصرية وبث قيم المساواة السياسية وحق تقرير المصير والمساواة بين الاجناس. انها مرحلة التحرر السياسى والسلام الدولى وقد استغرقت عقد الستينيات (مرحلة بلجراد والقاهرة). وقد واجهت الحركة انكسارات منذ منتصف ذلك العقد بضرب نظم سوكارنو فى اندونيسيا ونكروما فى غانا ثم عبد الناصر فى مصر. وانتقلت الحركة الى مرحلة لوساكا والجزائر وكولومبو التى صعدت فيها أهمية القضايا الاقتصادية المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية داخليا وتعزيز التعاون الاقتصادى بين دول الحركة تحقيقا لمبدأ الاعتماد الجماعى على الذات ثم بروز قضية العدالة الاقتصادية الدولية أو ما عرف بمطالبة بلاد الحركة بنظام اقتصادى عالمى جديد أكثر عدلا وقضية دمقرطة العلاقات الدولية. ثم عانت الحركة من محاولة الاستقطاب الجادة التى عرفتها فى قمة هافانا ١٩٧٩ ولكنها استطاعت أن تتجاوزها وان تعود الى قواعدها ومبادئها الاصلية (مبادىء بلجراد والقاهرة) فى مؤتمر نيودلهى عام ١٩٨٣. واذا كانت الحركة قد اهتمت اهتماما ملحوظا فى مؤتمر هرارى ١٩٨٦ بقضايا التحرر السياسى ومكافحة العنصرية فى افريقيا وحاولت أن تشير «مبدأ الضمان الجماعى لبلاد الحركة»(٣)، فان التغير الجذرى فى حركة العلاقات الدولية وما يمثله من تحديات

ومثيرات للحركة قد القى بظلاله على عمل المؤتمر الاخير للحركة الذى عقد فى سبتمبر ١٩٨٩ فى بلجراد التى سبق لها أن استضافت المؤتمر الاول. بل ان مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المنعقد فى نيقوسيا من ٩/٥ الى ١٩٨٨/٩/١٠ كان قد «قرر تشكيل لجنة وزارية لدراسة آثار التغيرات العالمية على حركة عدم الانحياز ودراسة الاعداد لاجتماعات الحركة وتنظيمها ودراسة ما يتعلق بمحتوى وشكل وثائق هذه الاجتماعات وكذلك صيغ وطرائق الحركة وفاعلية ادواتها». فقد فرضت التغيرات العالمية على الحركة أن «تستجيب بطريقة فعالة وملائمة لتلك التغيرات، وان تكثف من انشطتها فى مناطق معينة، وان تعزز من قدرتها على المبادأة بافعال نشطة وان تشارك فى عملية البحث عن حلول للمشكلات المعاصرة"(٤).

القضايا الجوهرية التى شغلت حركة عدم الانحياز وبلادها خلال العقود الثلاثة الماضية اذن يمكن تلخيصها فيما يلى :

* التحرر والاستقلال السياسى والاسراع فى تصفية الاستعمار والعنصرية.
* تحقيق التنمية الداخلية والتنسيق فى السياسات الاقتصادية بين بلاد الحركة وتحقيق العدالة الاقتصادية الدولية.
* تعزيز الاستقلال الفعلى (حرية الحركة الدولية) بعدم الارتباط بالاحلاف الدولية أو سياسات الاستقطاب الدولى.
* المساواة بين الدول ودمقرطة العلاقات الدولية والبحث عن عدالة ثقافية دولية من خلال نظام اعلامى واتصالى عالمى جديد.

وبغض النظر عن وصف البعض للعناصر السابقة كمبادىء حاكمة لحركة عدم الانحياز(٥)، أو كعناصر مكونة لمفهوم عدم الانحياز ذاته(٦)، فان هذه العناصر يمكن اعتبارها اهدافاً أو معايير لحركة عدم الانحياز. وبهذا المعنى فانه يمكن توظيف هذه العناصر فى عملية قياس اداء حركة عدم الانحياز وبلدانها فى مجال كل منها للتعرف على ما تحقق من الهدف وما غاب. ومن ثم يمكن البحث عن أسباب

الفجوة بين الهدف الاصلى والمتحقق الفعلى منه ثم الانتقال فى مرحلة أخيرة الى محاولة تكشف الافعال والخطوات التى يمكن من خلالها تعظيم المتحقق من هذه الاهداف أو ربما اقتراح تطوير الاهداف ذاتها وتعديلها بما يلائم التغيرات الدولية والضغوط المجتمعية الداخلية القديمة منها والجديدة على سواء.

والناظر فى حالة الاوضاع الراهنة للحركة وبلادها سيرى أمرين مترابطين : الاول ان اسهام الحركة فى مجال تصفية الاستعمار والعنصرية وتعزيز التحرر والاستقلال السياسى «الرسمى» لبلدان العالم الثالث كان أظهر وأقوى بكثير منه فى المجالات الرئيسية الاخرى لحركتها (التنمية الداخلية، العدالة الاقتصادية والثقافية الدولية، حرية الحركة الدولية فى مواجهة سياسات الاستقطاب ودمقرطة العلاقات الدولية). والثانى أن فعالية الحركة وقدرتها كانت أكبر كثيرا فى العقد الاول من وجودها اذا قورنت بالعقود التالية. فقد كانت السنوات التكوينية الاولى هى سنوات الفورة الوطنية والحماسة الثورية والزعامات التاريخية (عبد الناصر، ونهرووتيتو). كما كان تيار تصفية الاستعمار التقليدى تيارا مسيطرا غالبا فى تلك السنوات فقد كان الاستعمار التقليدى من مخلفات النظام الدولى «الاوربى» الذى انتهى عصره مع نهاية الحرب العالمية الثانية. كما كانت شعوب العالم الثالث تخوض كفاحا وطنيا مخلصا ومشرفا للتخلص من ذلك الكابوس البغيض.

أما فى المجالات الاخرى لحركة البلاد غير المنحازة فان عضوية الحركة ضمت بلادا حريصة على الالتزام بالاستقلال عن الاحلاف والاستقطابات الدولية وقادرة على ذلك وبلادا اخرى أقل حرصا وقدرة ومرتبطة استراتيجيا باحدى الكتلتين العظميين(*). كذلك فان مطالب النظام الاقتصادى العالمى الجديد (الاكثر عدلا) والنظام الاعلامى والاتصالى الدولى الجديد قد باتت غير قادرة على الاستمرار فى

(*) ينصرف ذلك أساسا الى ما قبل التسعينيات.

الحياة مع الاستمرار فى اتساع الفجوة التكنولوجية والاقتصادية بين المتقدمين والمتخلفين. أما فى مجال العمل من أجل دمقرطة العلاقات الدولية فقد يبدو أن بعض البلاد غير المنحازة (الكبيرة منها اساسا مثل الهند ومصر ويوجسلافيا) قد تكون لها بعض القدرة على التأثير الاقليمى أو الدولى، ولكن حركة عدم الانحياز فى مجموعها قد أضحت أقل قدرة فى التأثير على قرارات السياسة الدولية وحركتها بعد أن تناقصت أهمية وفعالية المؤسسات الدولية التى تكرس مفهوم ديمقراطية العلاقات الدولية (وبخاصة الجمعية العامة للامم المتحدة) وتزايدت أهمية وفعالية المؤسسات «الاوليجاركية» الدولية (مجلس الامن، صندوق النقد الدولى، البنك الدولى، الجات، قمة الدول الصناعية السبع الكبرى والشركات عابرة القارات). أما فى مجال التنمية فان بعض البلاد غير المنحازة ربما تكون قد أصبحت فى وضع اقتصادى واجتماعى وثقافى أفضل مما كانت عليه عند تأسيس الحركة، ولكن اذا أخذنا بلاد الحركة ككل فان مؤشرات الاداء الاقتصادى فى انخفاض لدى البعض وفى تدهور بل وانهيار لدى البعض الآخر (٧).

ان أبرز انجازات عدم الانحياز تمثلت فى المساهمة فى الاسراع بعملية تصفية الاستعمار والمساعدة على تكريس قيم مكافحة العنصرية والتحرر السياسى والمساواة والابقاء على هذه القيم فى ضمير العالم وذلك من خلال الدور الفعال للحركة وأعضائها داخل نظام الامم المتحدة. لقد مثلت الحركة فى هذا الشأن قوة معنوية دولية هائلة عززت تلك القيم كما دعمت مكانة الامم المتحدة ودورها فى الحفاظ على السلام وتعزيز المساواة والعدالة الدولية. ولعل انجاز الحركة فى هذا المجال هو ما جعل لها بريقا لدى الدول حديثة الاستقلال الباحثة عن اثبات الوجود والمكانة والمتطلعة الى قيم التحرر والمساواة والعدالة. ولقد أصبح الانضمام الى عضوية الحركة (كشأن الانضمام الى عضوية الامم المتحدة) طريقا لتحقيق تلك الاهداف واشباع تلك الطموحات والتطلعات لكل أو للغالبية من بلاد العالم الثالث. ومن هنا تزايدت عضوية الحركة حتى بلغت أكثر من ١٠٠ دولة، وان كان ذلك الاتساع فى العضوية قد ادخل الى الحركة عوامل للفرقة وليس فقط عوامل للتنوع والتعدد. فاذا كا تزايد العضوية مؤشر أهمية فانه أدى من ناحية أخرى الى اضعاف فعالية الحركة.

أما خارج نطاق قضايا التحرر السياسى ومكافحة الاستعمار وتعزيز الامم المتحدة فان سجل عدم الانحياز هو جد متواضع اذ التحديات اكبر وأكثر وأخطر من الفرص، واذ الفشل بالتالى يسبق النجاح والانجاز. فما هى أسباب ذلك؟

ثمة نوعان أساسيان من الاسباب. نوع يرتبط باوضاع الدول غير المنحازة والاخر هو شأن حركة عدم الانحياز فى ذاتها. فالدول غير المنحازة أخفقت فى الاغلب الاعم فى تحقيق اهدافها فى التنمية والديمقراطية والامن، وهى اهداف مترابطة متفاعلة. وان جاز اعتبار الديمقراطية عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية (باعتبار الديمقراطية هى جوهر عملية التنمية السياسية)،فانه يمكن الحديث عن نوعين أساسيين من المشكلات التى واجهت، ولا تزال، البلاد غير المنحازة دون أن تنجح فى التخلص منهما. مشكلتان قديمتان جديدتان وهما مشكلة غياب أو ضعف الامن الوطنى ومشكلة العجز، بدرجات متفاوته، عن تحقيق التنمية الشاملة. واما حركة عدم الانحياز فقد واجهت مشكلات تنظيمية لم تجد لها حلا مما اضعفها وشل فاعليتها ومن هذه المشكلات ما يرتبط بالعضوية ومنها ما يرتبط بآلية الحركة داخلها. وفى كل هذه المشكلات والتحديات سواء الخاصة بالحركة أو بالدول أعضاء الحركة فان ثمة عناصر قديمة مستمرة وعناصر أخرى مستجدة فى تشكيل تلك التحديات. وتلك العناصر المكونة للتحديات، القديمة منها والجديدة على السواء، بعضها ذو اصول داخلية تنبع من داخل الدول والاخر ينبع من اوضاع اقليمية ودولية. وبطبيعة الحال فقد بذلت جهود لمعالجة تلك المشكلات وبخاصة عناصرها القديمة. بيد أن تلك الجهود لم تفلح فى حلها أو تسويتها. ومن ثم وجب دراسة تلك التحديات لمعرفة أين يقف عدم الانحياز الآن، والى أين يسير مستقبلا؟

التحديات التي تواجه الدول غير المنحازة

وأثرها على مستقبل الحركة

تحديات الامن:

تعانى بلاد عدم الانحياز بدرجات مختلفة من مشكلة غياب أمنها الوطنى أو ضعفه نتيجة للعديد من مصادر التهديد والتحدى الداخلية والاقليمية والدولية أيضا. وهذه مشكلة لازمت تلك البلاد منذ استقلالها دون أن تتمكن من حلها. كذلك فان حركة عدم الانحياز لم تقترب اصلا من الابعاد الداخلية للمشكلة ووقفت عاجزة ازاء ابعادها الاقليمية وهى لا تملك الكثير ازاء ابعادها الدولية.

وأخطر مصادر التهديد لامن البلاد غير المنحازة هى المصادر النابعة من بيئتها الداخلية، اذ أن تلك المصادر الداخلية تغذى مصادر التهديد الاقليمية كما تحد من قدرة تلك البلاد كثيرا على مواجهة التهديدات الاقليمية والدولية.

فاذا كان الامن يعنى غياب الصراع والتوتر فان الغالبية العظمى من بلاد عدم الانحياز لا تعرف هذا المعنى للامن. واذا كان غياب التوتر وتوافر الهدوء لا يعنى بالضرورة تحقق الامن (اذ أن انعدام الامن قد يتحقق فى بيئة هادئة غير عنيفة)، وكان الامن يعنى عدم وجود تهديدات حقيقية أو متصورة لقيم المجتمع ومصالحه الوطنية الجوهرية أو كان يعنى امتلاك المجتمع للقدرة على تحمل أى هجوم ومقاومته او امتلاك قدرة الردع، فان هذا المعنى الاخير للامن لا يتحقق كذلك للغالبية العظمى من بلاد عدم الانحياز.

وليس هنا هو مقام البحث التفصيلى فى مصادر تهديد الامن الوطنى للبلاد غير المنحازة. ولكننا نكتفى بذكر أهم هذه المصادر بادئين بالمصادر الداخلية.

فباستثناء عدد قليل من البلاد غير المنحازة، تواجه تلك البلاد مشكلة جوهرية تتمثل فى هشاشة بنية الدولة. فالدولة فى هذه البلاد لم تنشأ عن تطور طبيعى يجعلها تعبيرا عن وجود أمة وتتويجا لذلك الوجود. على العكس نشأت الدولة الحديثة قبل الامة فاصبح عليها أن «تنشىء الامة» وأن تؤمن الوحدة الوطنية والاندماج والتكامل الاقليمى للمجتمع وهى مهمة عسيرة، مهمة بناء الدولة للامة وليس العكس(٨).

كذلك فان اصطناع حدود الدولة فى كثير من بلدان العالم الثالث أعضاء عدم الانحياز وانعدام الوحدة العرقية واللغوية والاجتماعية قد خلق مشكلة انعدام الولاء الوطنى وحلول الولاءات الضيقة الجزئية (العرقية أو القبلية أو الطائفية) محلها وهو ما مثل بذرة صراع داخلى قاد الى حروب أهلية هددت الامن الوطنى فى كثير من تلك البلاد.

وثمة بعد آخر فى مشكلة الامن الوطنى لهذه البلاد وهى تلك المتعلقة بمستوى الامن، أو بعبارة أخرى البعد الذى يدور حول السؤال : أمن من ؟ هل الامن الوطنى هو أمن المجتمع والدولة أم أمن النظام الذى قد يختزل الى مستوى أمن القائد أو الرئيس الذى قد يتجه الى التوحد مع الدولة (أنا الدولة والدولة أنا) ؟ ولاسباب تتعلق بقوة الدولة وهيمنتها على العمليات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية (الاستثمار، الانتاج، التوزيع، التوظيف، التعليم ... الخ)، وسطوة بيروقراطيتها فى هذا المجال نتيجة لغياب بورجوازية وطنية قادرة على الاسهام الفعلى فى هذه العمليات، فانه يتوفر لجهاز الدولة ادوات للقمع يمكنها أن توظفها فى ضمان «أمن النظام» أو «أمن الرئيس». وهنا يكون أمن الرئيس مرادفا فى نظر الدولة للامن الوطنى وتتحول قصور الرئاسة فعلا الى حصون منيعة ويتضخم جهاز البوليس ويتغلغل فى المجتمع المدنى ويصبح أحيانا مؤسسة خارجة عن سيطرة القانون. ومن شأن كل ذلك أن يخلق احساسا بعدم الامن لدى المواطن وتتضخم الشقة بين المواطن والنظام الذى يأخذ فى الانعزال عن المجتمع بتأثير أجهزة القمع

التى تعد الاجهزة الوسيطة الحاجبة بين النظام والمجتمع. هذه العلاقة الشاذة بين النظام ومجتمعه تمثل مصدرا خطرا لتهديد أمن المجتمع(٩)، فيتصاعد العنف المتبادل بين النظام والشعب وهو ما يؤدى الى حالة من عدم الاستقرار السياسى التى قد تكون حادة أحيانا وقد تجبر رئيس دولة على الاستقالة وترك مقاليد الحكم (حسين ارشاد فى بنجلاديش) أو على الفرار الى الخارج (حسين حبرى فى تشاد).

ومثل تشاد الاخير يقودنا الى ظاهرة اخرى تمثل تهديدا خطيرا للامن الوطنى فى عديد من البلدان غير المنحازة وهى ظاهرة الصراع والعنف بين أجنحة النخبة وهى الظاهرة التى تكررت نماذجها كثيرا فى بعض بلاد افريقيا فى الآونة الاخيرة (ليبيريا، تشاد، رواندا ومن قبل اوغندا). فالصراع المسلح بين عناصر النخبة يقود الى تدمير قدرات الدولة ومرافقها الحيوية ويتركها عرضة للتهديد لفترة طويلة من الزمن حتى بعد حسم نتيجة الصراع لصالح أحد هذه العناصر.

كذلك فان «تقادم» بعض القيادات فى السلطة واستمرار احتفاظها بها لمدة قد تزيد على ربع قرن ومع وصول تلك القيادات الى «أرذل العمر» وشدة استمساكها باساليب القمع والقهر كادوات اساسية فى الحكم أخذ يؤدى فى بعض البلدان غير المنحازة الى ظهور مراكز قوى متنافرة تعمل تحت « الزعيم » فى وجوده. والخطر ان هذه المراكز تنزع الى تسليح نفسها. وفى بعض الحالات يوجد تنافس وتنازع بين الجيش وقوات الامن المكلفة بحراسة الرئيس وميلشيا الحزب الحاكم. والمتوقع أن ثمة احتمالاً غير ضعيف لانفجار الاوضاع فى تلك البلاد بعد اختفاء « الزعيم » الذى بنى لذاته وضعا كاريزميا خاصا يصل احيانا الى ما يقرب من وضع القداسة.

والجدير بالملاحظة أن البلدان التى تعانى من هذه التهديدات الداخلية لامنها الوطنى قد تبنت سياسات واساليب من شانها أن تزيد المشكلة الامنية تفاقما بدلا من حلها مثل التصميم على نظام الحزب الواحد بزعم أنه يحقق الوحدة الوطنية ويحول دون تفتت القوى « الوطنية » وتصارعها (بعض الدول انتقلت من

نظام التعدد الحزبى الى نظام الحزب الواحد)، أو التحول الى النظام العسكرى من خلال انقلاب يضع مجموعة من العسكر المتصلبين فى ممارسة القمع على رأس جهاز السلطة، أو استخدام السياسات التوزيعية الخاطئة التى تتصور الانظمة انها تجمع حولها قاعدة هامة من المساندين فاذا هى على المدى الطويل تقوض شرعية النظام وتهدد أمنه وأمن المجتمع واستقراره.

اما على مستوى حركة عدم الانحياز فان اجتماعاتها ومؤتمراتها لا تقترب فى مناقشاتها من المسائل الخاصة بالامن الوطنى وبخاصة فى ابعادها المتعلقة بمصادر التهديد الداخلية على اساس أنها من صميم الشئون الداخلية وان مناقشتها أو معالجتها تمثل افتئاتا على السيادة الوطنية.

أما مصادر التهديد الخارجية للامن الوطنى للبلاد غير المنحازة فعديده يتعلق بعضها بالعلاقات الاقليمية بين هذه البلاد وبعضها البعض ويرتبط الاخر بتطورات النظام الدولى.

على المستوى الاقليمى ثمة ظاهرة تدخل دول غير منحازة فى الشئون الداخلية لدول اخرى غير منحازة. وقد يصل الامر الى حد التدخل العسكرى لتغيير نظام حكم بالقوة (تنزانيا وتدخلها فى اوغندا عام ١٩٧٩) أو الغزو الكامل لدولة أخرى بل وضمها بالقوة (الغزو العراقى للكويت وضمها اليها فى ١٩٩٠). وقد تكون ذريعة التدخل هى «حماية الشعوب المقهورة» أو «مساندة نظام تقدمى» ..... الخ. ولهذا التدخل نفس الاثار السيئة للتدخل الاجنبى.

كذلك نشير الى ظاهرة الصراعات المتزايدة عددا والمتصاعدة حدة بين دول عدم الانحياز وبعضها البعض (الهند مع الباكستان، العراق مع ايران، العراق مع الكويت والسعودية وامارات الخليج، صراعات القرن الافريقى، تشاد مع ليبيا، الجزائر مع المغرب بشأن الصحراء، السنغال مع موريتانيا، منازعات الحدود

الافريقية وما أكثرها، باكستان مع افغانستان، صراعات الهند الصينية، صراعات امريكا الوسطى ......الخ).

ويعد وجود دول عنصرية توسعية لا تنتمى الى مجموعة عدم الانحياز بجوار بعض الدول غير المنحازة وسياساتها العدوانية ازاءها مصدرا خطيرا ودائما لتهديد أمن هذه الاخيرة. ويضاعف من خطورة هذا التهديد امتلاك هذه الكيانات العنصرية للقدرة النووية التى لا تمتلكها بلاد عدم الانحياز المجاورة لها. وينبغى الاشارة فى هذا الصدد الى تهديد جنوب افريقيا لكافة الدول الافريقية وبخاصة دول الجنوب الافريقى وتهديد اسرائيل للدول العربية كافة.

والواقع أن مجموعة عدم الانحياز لم تستطع أن تواجه كلا من جنوب افريقيا واسرائيل الا بالبيانات اللفظية التى تستنكر وتدين سياساتهما العنصرية التوسعية وبمقررات مؤتمراتها التى لا تخرج عن نفس المعنى فى هذا الصدد فضلا عن العمل داخل الامم المتحدة فى نفس الاتجاه.

كذلك تدين الحركة التدخلات الخارجية فى الشئون الداخلية للدول غير المنحازة أو تحاول أحيانا أن تتدخل بالوساطة فى الصراعات التى تدور بين هذه الدول وبعضها البعض. ولكن محاولات الوساطة تلك لم تفلح أبدا فى تسوية تلك الصراعات. بل ان العراق فى أزمة الخليج الراهنة رفض استقبال ممثلى الحركة لبحث مسألة احتلاله للكويت والتوسط بشأنها.

وفى المرحلة الاولى من عمر حركة عدم الانحياز، وهى مرحلة الحماسة الوطنية والبراءة الثورية وعدم النضج سادت المبادىء العليا (النضال ضد الاستعمار والامبريالية والعنصرية والكفاح من أجل نظام سياسى دولى أكثر ديمقراطية ونظام اقتصادى دولى أكثر عدلا)، مما جعل مسألة الصراعات بين دول عدم الانحياز تتوارى وتحتل مرتبة ثانوية، وظهر اعتقاد بأن المبادىء السامية للحركة كفيلة بحل هذه

الصراعات ان وجدت. ولقد اثبت هذا المدخل المثالى عدم ملاءمته فى التعاطى مع الصراعات بين دول الحركة بعد تزايد عددها وتفاقم أوضاعها. ولقد حاولت الدول أطراف هذه الصراعات استغلال اجتماعات الحركة كوسيلة للحصول على المساندة لمواقفها الوطنية الضيقة بدلا من استخدام الحركة كمنبر للتوفيق مما عقد من مهمة الحركة ووضع مخاطر حقيقية على مستقبلها.

ولقد ثار الجدل داخل الحركة بشأن أفضل منهج للتعامل مع هذه الصراعات وتسويتها. وظهرت اتجاهات ثلاثة يدعو أولها الى تأسيس آلية مؤسسية دائمة لتسوية هذه الصراعات سلميا على مستوى الحركة، بينما دعا الثانى الى معالجة هذه الصراعات على المستوى الاقليمى فان لم يمكن ذلك فبواسطة الامم المتحدة ولكن ليس بواسطة الحركة، اما الثالث فقد تحفظ على أى آلية دائمة لتسوية هذه الصراعات وفضل معالجتها حالة بحالة وفق مقتضيات كل منها وطبقا لرؤية براجماتيه. وكان المعارضون لانشاء اطار مؤسس لتسوية المنازعات بين دول الحركة على أساس ان العجز عن التسوية لا يعود الى غياب جهاز مؤسسى (والا لكان وجود الامم المتحدة وحده كفيلا بحل المنازعات الدولية) بل الى الافتقار الى الارادة السياسية. فاذا كانت أجهزة دائمة مؤسسية قد فشلت فى هذه المهمة فما بال الامر مع حركة فضفاضة غير مؤسسية أصلا. كذلك كان من رأى هذا الاتجاه الذى عبر عنه الرئيس تيتو عدم مناقشة هذه الصراعات علنا داخل الحركة لان المناقشة الحره العلنية المفتوحة لها سيضيف تعقيدات الى هذه الصراعات من ناحية ويعرض الحركة لمخاطر مزيد من الانقسام من ناحية اخرى. ومن ثم فانه بزعم الحفاظ على وحدة الحركة الشكلية رؤى ان من الافضل معالجة الصراعات عن طريق التفاوض المباشر بين الاطراف فاذا فشلت تم اللجؤ الى المنظمات الاقليمية فاذا فشلت عرضت على الامم المتحدة(١٠).

وعلى مستوى التحديات الدولية للامن الوطنى واجهت بلاد عدم الانحياز فى مرحلة الحرب الباردة تحديا جوهريا تمثل فى محاولات كل من الكتلتين المتناهضتين استقطاب بلاد عدم الانحياز الى جانبها. ورغم أن سقوط الاحلاف التى

روج لها الغرب فى آسيا كان من مظاهر نجاح سياسة عدم الانحياز ومبادئها فى مجال رفض الانصياع للاحلاف الدولية، الا أن المحاولات الامريكية والسوفيتية لاستقطاب بعض الدول غير المنحازة لم تنته سواء فى شكل طرح مشروعات دفاع غربية (كان آخرها برنامج الاجماع الاستراتيجى الذى تحمس له الكسندر هيج) أو فى شكل معاهدات ثنائية «للصداقة والتعاون» عقدها الاتحاد السوفيتى مع بعض هذه البلاد. وفى ١٩٧٩ تصاعدت حدة المشكلة فى مؤتمر هافانا بطرح كوبا لفكرة اعتبار الاتحاد السوفيتى هو «الحليف الطبيعى» لبلاد عدم الانحياز وهو ما كان يعنى ترويجا لمبدأ التحالف معه فى مقابل فكرة «المسافة المتساوية Equi-Distance » التى طرحتها اطراف اخرى كأساس للتعامل مع الكتلتين. ولكن الحركة استطاعت تجاوز هذا المأزق عن طريق التشديد على العودة لجوهر مبادئها الاصلية الخاصة بعدم التورط فى الاحلاف والارتباطات الخاصة بالكتلتين مع القدرة على تحديد العلاقة مع القوى الكبرى وانطلاقا من مصالح الدول غير المنحازة واحتياجاتها بشرط النأى عن احلاف الكتلتين ومنظماتهما العسكرية. ولكن بسبب تراكم المشكلات الداخلية لبلاد عدم الانحياز وتزايد الصراعات الاقليمية التى تورطت فيها استطاعت القوتان العظميان أن تعقدا الاتفاقات والارتباطات الثنائية مع هذه البلدان. وهذه الاتفاقات وان لم تكن تعتبر حلفا عسكريا الا أنها اداة للنفوذ الاستراتيجى والسياسى كما كان لها اثر على مجرى التنافس بين القوتين العظميين(١١)، وهو ما مثل معضلة حقيقية للحركة فى تعاملها مع القوى الكبرى فى عالم الحرب الباردة.

واذا كانت سياسات الاستقطاب الدولى قد انتهت بفعل التغير العميق الحاصل فى بنية النظام الدولى الآن وخروج الاتحاد السوفيتى تماما من لعبة الاستقطاب هذه، فهل يعطى ذلك للحركة ودولها فرصة تاريخية للتحرر من ضغوط سياسات الحرب الباردة الاستقطابية والتعامل مع القوى الكبرى جميعا دون خوف من أن التعاون مع احداها يقود الى قطيعة مع الاخرى، أم أن نهاية مرحلة الاستقطاب وهى التى نشأت فى كنفها سياسات عدم الانحياز ومعاييره ومبادئه تفرض على الحركة ودولها

تحديا فكريا عميقا مفاده ضرورة التفكير فى مراجعة الاطار الفكرى الحاكم لعدم الانحياز وتطوير مفاهيمه ومبادئه والبحث عن أهداف جديدة ومسالك أخرى للعمل تتلاءم مع الواقع الدولى الجديد؟ ولكن ما هو هذا الواقع الدولى الجديد، وما هى سماته، وهل تمثل هذه السمات تحديا جديدا لعدم الانحياز ؟ ان طرح هذه الاسئلة يجنبنا الاغراق فى العموميات الخاصة بانتهاء سياسات الحرب الباردة وعلاقة ذلك بالحركة ودولها وينقلنا الى الحديث المحدد عن ملامح المرحلة الجديدة وانعكاساتها على دول عدم الانحياز وعلى أمنها(١٣).

أول ملامح التغير الدولى يتمثل فى الوفاق الدولى الجديد وما يقود اليه من محاولات تسوية الصراعات الدولية. ذلك هو واقع الحال فى القارة الاوربية. الوفاق يخلق مناخا ايجابيا جديدا يساعد على تسوية الصراعات ويقود الى اجراءات بناء الامن والثقة ونزع السلاح. أما على مستوى العالم الثالث فان الوفاق ربما يكون قد سهل تسوية بعض المنازعات الدولية وبخاصة تلك التى تشارك فيها القوتان العظيمان كاطراف مباشرة أو مؤثرة بشدة (صراع الهند الصينية أو كمبوديا، المسألة الناميبية، انهاء التدخل السوفيتى فى افغانستان، صراعات امريكا الوسطى). ولكن من ناحية أخرى فان ثمة صراعات لم يتم تسويتها بل ان بعضها اخذ يتفاقم ويتصاعد (القرن الافريقى، كشمير الشرق الاوسط) واستمر بعضها دون حل (انجولا، جنوب افريقيا) وولدت صراعات جديدة فى ظل مناخ الانفراج (السنغال وموريتانيا، والغزو العراقى للكويت).

والمتوقع اذن أن يستمر سباق التسلح بين بلاد العالم الثالث اطراف الصراعات. بل ان نزع السلاح فى أوربا قد يؤدى الى مزيد من امدادات السلاح الى بلاد العالم الثالث من الاسلحة التى تقرر الاستغناء عنها وازالتها على المسرح الاوربى والتى قد تمنح أو تباع الى بلاد العالم الثالث.

ان المبدأ الامنى والنظام الاستراتيجى العالمى الجديد يتم صياغته بالنظر الى المخاوف والمطالب الامنية التى تدركها دول الشمال المتقدمة ودون اعتبار

كاف وواجب لمخاوف ومطالب دول الجنوب المتخلفة. ومن هنا جاء استبعاد الدول غير المنحازه من كل اجراءات صياغة ذلك النظام بما فى ذلك اجراءات نزع السلاح وضبطه. وكأن العالم قد دخل مرحلة نزع سلاح فى أوربا ومزيد من التسليح للعالم الثالث فى نفس الوقت. كذلك فان مؤسسة الدفاع فى الولايات المتحدة أخذت تبحث عن عدو جديد بديل للاتحاد السوفيتى الذى لم يعد يمثل مصدرا للتهديد مع انتهاء الحرب الباردة. وهذا العدو الجديد تم تحديده فى قوى عدم الاستقرار فى العالم الثالث مثل الفقر والحرمان والمخدرات والانظمة غير المستقرة وسياساتها التى لا يمكن التنبؤ بها. ورغم أن هذه القوى تهدد بلاد العالم الثالث وأمنها بدرجة أكبر من تهديدها لبلاد الشمال المتقدم الا أن مؤسسات الدفاع هناك خلصت الى ضرورة الاستعداد الجاد لمجابهة مخاطر العالم الثالث الفقير المستقبلية على أمن الغرب وحضارته، وفى ذلك خطورة بالغة على مستقبل علاقة العالم الثالث مع الغرب بل وعلى امن ذلك العالم الثالث ذاته.

واذا كان من ملامح التطور العالمى الراهن الاتجاه الى التكامل والاندماج فى كتل واتجاهات عبر قومية (أوربا ١٩٩٢، تكتل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) فان ثمة اتجاهاً بارزاً أيضا فى شرق أوربا والاتحاد السوفيتى نحو تنامى الاتجاهات القومية العرقية أو ما يعرف بثورة القومية. وهذا البعث القومى يقترن برغبات ديمقراطية قوية مما يفتح احتمالات عدم الاستقرار بل والتفتت والتآكل لبعض الكيانات. ولذلك انعكاسه القوى المحتمل على التطور السياسى للبلاد غير المنحازة الحبلى بمشاكل التفتت القومى والغياب الديمقراطى معافى آن واحد.

ان بنية النظام الدولى الاستراتيجى تتجه الى الاحتفاظ بنمط القطبية الثنائية فى أوربا ربما حتى نهاية العقد الحالى، ولكنها على مستوى العالم الثالث آخذة فى الانتقال من نمط القطبية الثنائية الى نمط آخر غالبا ما سيكون هو نمط القطبية الآحادية بسيطرة الولايات المتحدة على قرارات ذلك النظام

الخاصة بالتعامل مع مشكلات ذلك العالم الثالث وقيادة حركتة فى هذا الصدد وان كان ضمن اطار ائتلاف دولى يقوم على أساس من تعدد الاطراف المؤشرة International Multilateralism.

ومن شأن هذا التحول ان حدث واستمر حتى نهاية العقد الحالى أن يفرز انعكاسات جديدة مغايرة تماما لاثار الاوضاع الدولية السابقة على علاقات عدم الانحياز بالقوى الدولية الكبرى. ومن شأن ذلك أن يفرض تغييرا جوهريا على جدول أعمال وقائمة أولويات حركة عدم الانحياز مستقبلا فهل تعى الحركة ذلك ؟ وهل استعدت له ؟.

يضاعف من ذلك الاثر انه على مستوى بيئة النظام الدولى أخذ تأثير الايديولوجية فى الضعف فى مقابل تصاعد أهمية وأثر المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية. وحركة عدم الانحياز هى بالاساس تعبير ايديولوجى وسياساتها مبدئية ذات مغزى رمزى ايديولوجى. ومن ثم على الحركة أن تراجع موضع اقدامها فى هذا الصدد.

كذلك فانه اذا كانت فلسفة عدم الانحياز هى بالاساس فلسفة تغييرية، واذا كانت فى سبيل ذلك قد وجدت بعض الدعم الهام من القوى والدول الاشتراكية سابقا والتى اتحدت معها فى هدف تغيير النظام الدولى وان تباينت معها فى رؤية وسيلة الوصول الى الهدف، فان المأزق الراهن والمقبل يتمثل فى ان التغير فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية قد نقلها من اطراف راغبة فى التغيير الدولى وساعية من أجله الى اطراف تسعى من أجل تثبيت الوضع الراهن وتدافع عنه، وتم التخلى من قبل هذه الدول عن مطالب النظام الاقتصادى العالمى الاكثر عدلا (محاولات الانضمام الى المؤسسات الاوليجاركية الدولية لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية : البنك والصندوق والجات) والنظام الاعلامى العالمى الجديد .... الخ. وهكذا أصبحت الفلسفة الدولية التغييرية التى استندت اليها سياسة

عدم الانحياز تقف وحيده دون سند من قوى اخرى. فهل سوف تستطيع الصمود مع بقاء وزن دولها النسبى اقتصاديا وتكنولوجيا وعسكريا على نفس المستوى من التخلف والضعف؟.

ان الشمال المتقدم يتجه نحو مزيد من الوحدة الفكرية فى موقفه من قضايا النظام الاقتصادى العالمى الجديد والنظام الاعلامى والثقافى الدولى وفى موقفه الرافض كذلك لاستخدام القوة أو العنف من جانب أى دولة أو مجموعة من الدول لاحداث تغيير على توازن القوى الاقليمى أو الدولى. ويلاحظ هنا وحدة الشمال المتقدم ازاء الغزو العراقى للكويت، اذ لا يتوقف الامر على الدفاع عن مصالح الغرب البترولية فى المنطقة بل يتخطاه الى قمع محاولة من قوة اقليمية لاحداث تغيير جوهرى فى ميزان القوة الاقليمية وهو الامر الذى لم يعد مرغوبا ولا مسموحا به ليس فقط من جانب الولايات المتحدة وغرب أوربا ولكن أيضا من جانب الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا. لقد اتحد الشماليون والتقوا على فلسفة رفض التغيير. فماذا هى فاعلة دول عدم الانحياز؟ هل تسقط فلسفتها التغييرية تماما، أم تدخل عليها تعديلا وتكيفها للظروف الجديدة بحيث تعمل من أجل اصلاحات جزئية تدريجية صغيرة محدودة فى النظام الدولى حتى يصبح أكثر عدلا وهو ما يتطلب تغييرا جوهريا فى الداخل حتى تمتلك القدرة الذاتية على اقناع الشمال المتقدم بتلك التغييرات الصغيرة التدريجية؟ ان على حركة عدم الانحياز، دولا وقادة ومفكرين، أن تقف مطولا عند هذا السؤال المحورى فى محاولة لوضع تصور سياسى قابل للتنفيذ فى الرد عليه. يزيد من أثر هذا الاتجاه داخل الغرب أن القوى المناهضة لتوجهات اليمين المحافظ آخذة فى الضعف والتدهور (المرأة، جماعات الحقوق المدنية، جماعات الدفاع عن البيئة، جماعات العمال) وبخاصة فى الولايات المتحدة. ولعل مرد ذلك الى عوامل أهمها التطور التكنولوجى المذهل الذى أضعف بعض هذه الجماعات (وبخاصة العمال) وأضعف التحالف بين هذه القوى الليبرالية نتيجة تدعيمه غير المحدود لوضع طبقة كبار الرأسماليين وأصحاب الاعمال، وهو اتجاه يتوقع استمراره بل وتزايد تأثيره فى المستقبل المنظور. ان ثمة اتجاها واضحا

للاعمال الضخمة عابرة القارات وهو ما يضعف موقف كافة القوى الليبرالية التى تمثلها جماعات العمال فى الدول الغربية ودول العالم الثالث على المستوى الدولى.

التخلف والتحديات الاقتصادية والسياسية المرتبطة به :

رغم السياسات والبرامج التى أخذت بها البلاد غير المنحازة من أجل مكافحة التخلف وتحقيق التنمية فان سجل هذه البلاد ما زال يشير الى مزيد من التدهور فى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. فبعد ثلاثة عقود من الاستقلال تجد الغالبية من هذه البلاد نفسها أكثر فقرا مما كانت عليه خلال العقد الاول من استقلالها، كما أن الاوضاع الاقتصادية فيها أضحت أسوأ.

ومن ناحية ثانية فان جهود هذه المجموعة الدولية الرامية الى نظام اقتصادى عالمى أكثر عدلا والتى بدأت مع انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD واستمرت حتى نهاية الثمانينات قد باءت بالعجز عن تحقيق هدفها وأخذ شعار النظام الاقتصادى العالمى الجديد يتوارى.

واذا كانت البلاد غير المنحازة - أو بعضا منها على الاقل - قد نجح فى تحسين بعض أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية فى الداخل، فان سجل هذه البلاد فى شأن الديمقراطية والمشاركة وحقوق الانسان هو سجل غابر شديد السواد فيما خلا استثناءات محدودة.

تلك هى الابعاد الثلاثة الرئيسية لأزمة التخلف الشامل التى تعانيها البلاد غير المنحازة والتى اسهمت، مع التحديات الموجهة الى أمنها الوطنى، فى فشل حركة عدم الانحياز ودولها فى تحقيق اهدافها أو فى لعب دور دولى نشط، اذ أن الدور الدولى المستقل النشط الفاعل لا يلعبه الا فاعل متقدم نشط قوى متماسك داخليا.

استمرار حالة التخلف، رغم جهود التنمية، تؤكده مؤشرات انخفاض معدل النمو السنوى للناتج القومى الاجمالى، وانخفاض متوسط الدخل الفردى، انخفاض ايرادات الصادرات بنسب ملحوظة نتيجة لانخفاض أسعار المواد والحاصلات الاولية، وتزايد أسعار السلع المصنعة المستوردة وهو ما قاد الى تزايد عجز ميزان المدفوعات، واستحكام أزمة الغذاء، وارتفاع المديونية الخارجية الى ١٣٠٠ بليون دولار، وتزايد نسبة مدفوعات خدمة الدين الى حصيلة الصادرات.والى الناتج القومى (١٣).

واذا كانت الاوضاع الداخلية المعبرة عن التخلف لا تزال قائمة على حالها أو انها تتفاقم فان التطورات العالمية الراهنة من شأنها أن تفرز أثرا سلبيا على وضعية تخلف بلاد الجنوب غير المنحازة. فمن ناحية يعتبر الاتجاه الى انشاء تكتلات اقتصادية دولية كبرى بين الدول المتقدمة فى الشمال ملمحا اساسيا من ملامح التطور الدولى الراهن. فأوربا الغربية تطور حركة وحدتها الاقتصادية فى اطار مخطط أوربا ١٩٩٢ (السوق الداخلية الموحدة) وأوربا ١٩٩٤ (العملة الاوربية الموحدة)، والولايات المتحدة بدأت عملية تكامل اقتصادى ضخمة مع كل من كندا والمكسيك (الكتلة الاقتصادية الامريكية) واليابان قد ترتب لتكتل اقتصادى كبير مع النمور الآسيوية الجديدة فى شرق آسيا (التكتل الباسيفيكى). وهذه التكتلات التى من شأنها أن تحول هيكل النظام الاقتصادى الدولى الى القطبية المتعددة (أوربا الغربية، الولايات المتحدة واليابان)، يتوقع البعض أن تؤدى الى نظام اقتصادى تنافسى بين هذه الاقطاب بما قد يخدم دول الجنوب. ولكن على العكس فاننا نتوقع ان يحدث تنسيق بين هذه الاقطاب من خلال الآليات الاقتصادية والتنظيمية الفعالة التى تربط بينها (وأهمها المنظمات الاقتصادية الاوليجاركية الدولية مثل الصندوق والبنك والجات ومؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى، فضلا عن الشركات الدولية عابرة القارات التى تشترك فيها تلك الاقطاب معا، والاستثمارات التى لكل منها لدى القطبين الآخرين). أى أن المتوقع أن يؤدى ذلك الى مزيد من الهيمنة والاحتكار من جانب هذه القوى الاقتصادية العالمية على النظام الاقتصادى الدولى وهو الامر الذى يمكن أن يؤدى الى القضاء

التام على دعاوى النظام الاقتصادى الاكثر عدلا. ان النظام الاقتصادى سيكون نظاما قائما على التنافس فى اطار التعاون وليس التنافس فى اطار الصراع(١٤).

وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى أن مشاركة نمور آسيا الجدد فى مثل هذه التكتلات الاقتصادية والتجارية الدولية من شأنه أن يزيد من ضعف بلاد الجنوب فى موقفها التفاوضى مع الشمال المتقدم فى قضايا الاقتصاد والتكنولوجيا والتجارة الدولية.

كذلك فان التحولات الاوربية الراهنة (الوحدة الالمانية وتحولات الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا) من شأنها أن تقلل الى حد كبير من حجم المساعدات الدولية الممنوحة من دول الشمال المتقدم الى دول الجنوب غير المنحاز خلال ما تبقى من سنوات التسعينات.

ومن ناحية اخرى فان احدى السمات فى التطور الدولى الراهن تتمثل فى اتجاه الكتل الاقتصادية الكبرى الى التركيز على التنافس الدولى فى مجال الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن شأن ذلك أن يحدث تحولا جوهريا فى انماط الانتاج وفى مستويات المعيشة وطرق الحياة وهو ما سيجعل الدول المتخلفة تكنولوجيا أكثر تخلفا وسيتركها مخلفه وراء المتقدمين بمسافات بعيدة قد يصعب تعويضها(١٥).

ورغم الاهتمام المكثف من جانب مؤتمرات عدم الانحياز بالمشكلات الاقتصادية ومسألة النظام الاقتصادى الدولى الجديد، ورغم الاستراتيجيات التى وردت فى وثائق هذه المؤتمرات بشأن مجالات الحركة من أجل تحقيق هدف النظام الجديد فى مجالات التجارة الدولية، النظام النقدى الدولى، الاستثمار الاجنبى، نقل التكنولوجيا والمعونة، ورغم التأكيد على أهمية توحيد مواقف بلاد الجنوب غير المنحازة من ناحية والاعتماد الجماعى على الذات من ناحية أخرى(١٦)، فان جهود عدم الانحياز فى هذا المجال قد انتهت الى فشل.

وقد يمكن ارجاع فشل الحوار بين الشمال والجنوب وفشل جهود عدم الانحياز فى تحقيق هدف بناء نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدلا، الى عوامل مثل فجوة القوة القائمة بين الشمال والجنوب وتدهور أسعار المواد الخام وفشل عمليات التصنيع فى العالم الثالث فى حل مشكلة البطالة(١٧)، وتفضيل دول الغرب المتقدم لاسلوب التعامل الثنائى على اسلوب العمل الجماعى من خلال مؤسسات الامم المتحدة وعدم ترحيب الغرب بمفهوم النظام الاقتصادى العالمى الجديد من الاصل(١٨). ولكننا نرى أن السبب الاصيل فى ذلك الفشل يتمثل فى استمرار تدهور الوضع الاقتصادى داخل دول الجنوب غير المنحازة فضلا عن ضعف الاهتمام داخلها بمسألة عدالة البنية الداخلية لهذه الدول. فالتخلف والضعف لا يمكن أن يؤهل الدولة (أو الدول) لموقف تفاوض قوى وفعال.

والى جانب التخلف الاقتصادى وعدم العدالة الاجتماعية فان غياب المقومات الاساسية للديمقراطية فى حدها الاعلى (تعددية سياسية حقيقية تؤدى الى حرية التداول السلمى للسلطة) أو فى حدها الادنى (احترام حقوق الانسان وحرياته) أو فى حدها الاوسط (المشاركة السياسية)، من شأنه أن يولد نظما سياسية مهتزة تعانى من عدم الاستقرار السياسى (١٩) وقد تنغمس فى صراعات داخلية حادة وعنيفة تصل احيانا الى حد الحرب الاهلية وتصرف فيها طاقاتها وجهودها الضعيفة اصلا بما لا يترك لديها طاقة أو جهدا لتحرك دولى نشط وفعال مثل ذلك الذى يتطلبه نضال شاق من أجل هدف النظام الاقتصادى العالمى الجديد أو هدف دمقرطة العلاقات الدولية.

الضعف التنظيمى لحركة عدم الانحياز :

تعانى حركة عدم الانحياز من مشاكل وامراض تنظيمية مزمنة ترتبط باسلوب عمل الغالبية العظمى من الدول الاعضاء فى عملية صناعة قراراتها وتعكس ذلك الاسلوب الذى يعبر بدوره عن القيم والتقاليد الثقافية السائدة فى تلك المجتمعات.

فالحركة رفضت انشاء امانة عامة دائمة أو أى بنيان مؤسسى دائم لها بدعوى أنها لا تريد أن تتحول الى كتلة دولية اضافية مع الكتلتين اللتين كانتا قائمتين اثناء الحرب الباردة. ومن ثم وقع العبء الادارى والتنظيمى الاكبر على الدولة التى تتولى رئاسة الحركة ولمدة السنوات الثلاث التى تفصل بين مؤتمرات القمة لرؤساء دول وحكومات أعضاء الحركة. وفوق ما تمثله عملية استضافة المؤتمر من تكاليف مالية واعباء تنظيمية وادارية تفوق موارد الدولة المضيفة المالية والادارية والبشرية فان العبء الاكبر يتمثل فى قيام الدولة الرئيس بكل أعباء الاتصال بين دول عدم الانحياز خلال فترة الرئاسة (ثلاث سنوات) بما يتطلبه ذلك من أعمال اعداد الوثائق والاوراق وتوفير المعلومات السريعة وترجمة الوثائق الى لغات عديدة. والواقع أن الوفد الدائم لدولة الرئاسة لدى الامم المتحدة هو الذى يتحمل هذه الاعباء. والمعروف ان وفود غالبية الدول غير المنحازة لدى الامم المتحدة هى وفود صغيرة محدودة العدد الامر الذى يفرض عليها أعباء ضخمة تفوق طاقتها كثيرا. فحينما كانت سريلانكا مثلا رئيسا للحركة (١٩٧٦ ـ ١٩٧٩) كان ثلاثة من وفدها فى نيويورك يتولى عبء هذه المسئولية. وفوق ما كان يمثله ذلك من اقتطاع من وقت الوفد السريلانكى المخصص لمباشرة مهمته الاصلية فى تمثيل بلده لدى المنظمة العالمية فانه لم يكن ممكنا أن يقوم ذلك الوفد بمهمة حلقة الاتصال بين بلاد عدم الانحياز بالكفاءة المطلوبة. فكثيرا مثلا ما لا يكون ممكنا ترجمة وثائق الحركة الى لغات بعض الدول الاعضاء بما لذلك من آثار سلبية نفسية وسياسية(٣٠).

كذلك وبدعوى ديمقراطية الحركة وعلانيتها كمبدأ حاكم لنشاطها فان لجان مؤتمرات الحركة وكذلك مكتب الحركة قد اخذت شكل الدورات والاجتماعات العامة Plenary المفتوحة لكل الدول الاعضاء. فحين تشكل مكتب الحركة ثار نقاش حول تشكيله. ولان الحركة ليست وحدة ايديولوجية متجانسة فقد كان التخوف ان تسيطر على عملية تشكيله مجموعة واحدة بعينها داخل الحركة. ومن ناحية ثانية رفض المعيار الجغرافى كاساس لتشكيل المكتب لما قد يؤدى اليه من عدم تناسب تمثيل المجموعات الجغرافية فى المكتب مع تمثيلها فى الحركة. فأوربا التى تمثل فى

الحركة بعضوين اثنين فقط ستكون دائما ممثلة فى المكتب ومن ثم فان تمثيلها سيفوق دائما تمثيل افريقيا التى تمثل دولها اكثر من نصف عدد الدول أعضاء الحركة. ولذلك انتهت الحركة ولاسباب شكلية محضه الى أن يكون المكتب، وهو الذى كان يتصور أن يعمل كذراع أو كجهاز تنفيذى للحركة، مفتوحا لكافة الدول الاعضاء. ومن ثم تحولت اجتماعات المكتب الى لقاءات«برلمانية» وليس الى جلسات عمل تنفيذية(٣١).

ومن ناحية أخرى فان الحركة اعتمدت التراضى Consensus كاسلوب لاتخاذ القرار. والتراضى عملية مطولة تعكس الثقافة السائدة فى كثير من مجتمعات دول عدم الانحياز ويتفق مع الطريقة الغالبة للوصول الى اتفاق فى التقاليد الدينية لهذه البلاد سواء التقاليد الاسلامية أو البوذية، وبخاصة فى القطاعات الريفية. والتراضى عملية طويلة تستلزم مناقشات مطولة قبل التوصل الى اتفاق وهو ما لا تسمح به اجتماعات المؤتمرات الدولية. ولكن الحركة تعوض ذلك بتعدد اللقاءات على مستوى الخبراء والوزراء قبل مؤتمرات القمة فيكون ثمة مجال للنقاش المطول. والتراضى لا يعنى الاجماع وهو على أى حال لا يقوم على التصويت. ولا يسمح بالاعتراض أو الرفض وانما يكتفى بالتحفظ على أن يكون على أضيق نطاق.

ومن العيوب التنظيمية أن تباعد الفترات الزمنية الفاصلة بين مؤتمرات قمة دول الحركة (٣ سنوات) لا يسمح بجدية المتابعة لتنفيذ القرارات التى اتخذتها مؤتمرات سابقة ولا بالبحث فى المستجدات فى وقت مناسب.

وقد اهتمت دول الحركة بالشكل على حساب الجوهر فى اعمالها وتحركاتها، فالوقت يستهلك كثيرا فى توجيه كلمات الشكر والتقدير والقاء الكلمات المطولة حول كل شيئ، والوثائق مطولة للغاية (عشرات الصفحات) وتكاد احيانا تتكرر حرفيا فى مضامينها وصياغتها، وجدول الاعمال متضخم بعدد لا نهائى من الموضوعات والقضايا التى يتكرر عرضها على كل مؤتمر دون تركيز على موضوع أو مسألة

بعينها فى كل مؤتمر. فالمؤتمر يستغرق يومين أو ثلاث ويكون على جدول أعماله عشرات الموضوعات المتنوعة فتكون النتيجة أن ايا من تلك الموضوعات لا يلقى الاهتمام الواجب أو البحث الكافى.

والتنسيق بين دول الحركة لا يتم فيما بين مؤتمرات القمة الا داخل الامم المتحدة بل وعلى مستوى أعمال ودورات الجمعية العامة فقط.

ولعل مرد كثير من هذه الامراض التنظيمية الى عامل التخلف الثقافى ـ السياسى للدول الاعضاء من ناحية، وتزايد عدد الدول الاعضاء (أكثر من مائة دولة) من ناحية اخرى.

ورغم اتساع قاعدة العضوية فى الحركة فان ثمة دولا جنوبية هامة غير أعضاء فيها مثل البرازيل والنمور الآسيوية الجديدة باستثناء سنغافوره، كما أن الدول الهامة اعضاء الحركة تعانى من مشكلات داخلية واقليمية حادة تقلل كثيرا من طاقتها وحيويتها داخل الحركة وتحرم الاخيرة من فرصة أفضل للتطور والعمل. فالهند ويوجسلافيا اصبحتا بعد رحيل زعاماتها التاريخية أكثر انكفاء على مشكلات الداخل والتمزقات العرقية والطائفية. ومصر وغيرها من بلاد الشرق الاوسط الهامة تحرمها الصراعات الاقليمية الحادة من فرص السلام والتنمية والاستقرار. فماذا بقى؟ افريقيا وازمتها الحادة! أمريكا الوسطى التى تمثل فى نظر أمريكا الفناء الخلفى لها! بعض دول جنوب شرق آسيا (أو الدول ـ الشركات) الخاضعة للنفوذ الاقتصادى والتكنولوجى القوى للولايات المتحدة! (٣٢).

ما العمل؟

لعله قد اتضح من العرض أن حركة عدم الانحياز تعيش الآن نقطة تحول تاريخية فى مسار حياتها. فالتحديات القديمة، وبالذات الداخلية والاقليمية، لا تزال قائمة، بل ويتفاقم بعضها على نحو واضح. والتطور الراهن فى البيئة الدولية يضيف تحديات ومشكلات جديدة فى وقت لا تزال الحركة تعانى فيه من امراضها

التنظيمية. ولقد ادركت الحركة ذلك فقرر مؤتمر وزراء خارجيتها المنعقد في نيقوسيا في سبتمبر ١٩٨٨ تشكيل لجنة وزارية لدراسة مجمل أوضاع الحركة والتحديات التي تواجهها والاستجابة لها بخطة ملائمة.

وقد لمست تلك اللجنة في تقريرها الذي أعدته في أعقاب عدة اجتماعات لها امراض الحركة وحاولت اقتراح علاج لها مع تركيز خاص على الامراض التنظيمية. كما قدم التقرير عرضا لادراك الحركة للمتغيرات الدولية من حولها وكيف يمكن التعامل معها.

وعلى مستوى علاج المشكلات التنظيمية أوصى ذلك التقرير بما يلي(٢٣) :

أ - تقييد كلمات الشكر والتقدير في مؤتمرات الحركة وتقليل وقت كلمات الوفود.

ب - التوصية بتقديم مساهمات مالية اختيارية لتخفيف عبء تكاليف استضافة مؤتمرات القمة عن البلد المضيف.

جـ - تشجيع عقد لقاءات وزارية متخصصة (وزراء تعليم، عمل، صحة دول الحركة مثلا).

د - مراعاة الدقة وعدم التكرار في وثائق الحركة والاهتمام بالقضايا المحورية وان تتضمن هذه الوثائق اجراءات عملية قابلة للتنفيذ.

هـ - توسيع نطاق التنسيق الى مقار الوكالات الفنية المتخصصة والى مجلس الامن ولا يقتصر على الجمعية العامة للامم المتحدة. وقد يستلزم الامر انشاء امانة ادارية دائمة لمكتب عدم الانحياز بالامم المتحدة(٣٤). بل ان دراستان ذهبتا الى ضرورة انشاء امانة عامة دائمة للحركة تضع استراتيجية عملها وتنفيذها لان الغرب ومنظماته لا يثقون إلا في التفاوض مع تنظيم يمكنه تنفيذ ما يتفق عليه(٣٥).

وقد أوصى هذا التقرير باستمرار التراضي كاسلوب لاتخاذ القرار. ولكن دراسات عدة قد أوصت بتركه وضرورة التحرك الى قاعدة الاغلبية كاساس لاتخاذ القرار وعدم التخوف من اثر ذلك على «تفتيت وحدة الحركة».

أما على مستوى مواجهة التحديات فان وثائق الحركة وكذلك معظم الدراسات عنها لم تعالج سوى كيفية مواجهة التحديات الاقليمية والدولية دون تلك الداخلية.

وفى هذا المجال كان الاهتمام بالتوصية بتسوية المنازعات والصراعات الاقليمية بين الدول غير المنحازة وترسيخ مبدأ عدم تدخل الدول غير المنحازة فى شئون بعضها البعض. كذلك اهتمت هذه الوثائق والدراسات بتجنب الدول غير المنحازة لسباقات التسلح التى تغذى الصراعات الاقليمية وبالدخول فى اجراءات عملية لنزع السلاح وخفض التسلح وانشاء مناطق منزوعة السلاح النووى أو منزوعة اسلحة الدمار الشامل. وكذلك الدخول فى اجراءات بناء الامن والثقة. كذلك كان الاهتمام بخطر محاولات دفن النفايات الصناعية والنووية السامة فى اراضى دول الجنوب غير المنحازة والتوصية باتخاذ اجراءات مانعة ازاء هذا الخطر. ومن ناحية اخرى كان الاهتمام بالتوصية بتنمية الحوار مع كافة التجمعات والقوى الدولية الرئيسية استثمارا لمناخ الانفراج الحالى، والاهتمام بالقضايا الدولية الجديدة مثل قضايا البيئة وحقوق الانسان والمخدرات، وضرورة دعم الامم المتحدة، وأخيرا اجراء حوار جديد بين الشمال والجنوب (تشكيل مجموعة الخمسة من مصر والهند والسنغال وفنزويلا ويوجسلافيا لطرح فكرة الحوار الجديد على الشمال الذى تحفظ بشأنها) واحياء وتنشيط الحوار بين دول الجنوب (مجموعة الخمس عشرة)(٣٦).

والبنود والتوصيات السابقة تتسم بالشمول فى اقتراح معالجة نظرية المشكلات والتحديات الاقليمية والدولية لحركة عدم الانحياز، ولكنها من ناحية أخرى تفتقر الى التحديد وتسم بالعمومية وتبتعد عن تحديد الكيفية التى يمكن من خلالها تحويلها الى واقع فعلى أى تفتقر الى تحديد الآليات التنفيذية وتتأثر بذات المنهج الموروث لحركة عدم الانحياز فى التعامل مع المشاكل من خلال مجموعة من «الينبغيات»، ان جاز التعبير، والوقوف عند حد التحديد النظرى لما ينبغى أن يكون. ان البنود والتوصيات السابقة هى مجموعة من الافكار العامة القائمة على التفكير الغائى أو التفكير بالتمنى وهو ما سوف يجعل الحركة تقف محلك سر

أو حتى تفقد محلها المتأخر الراهن. ان على الحركة وبلادها ان ارادت مجابهة جادة لتحدياتها ان تحدث تغييرا نوعيا وجوهريا فى فلسفتها واهدافها لتسقط منها كل ما يتعلق بعملية الاستقطاب الدولى ولتحل محله مبدأ التعامل والتعاون مع كافة الدول والقوى الدولية لتحقيق السلام. كذلك يستلزم الحال أن تراجع الحركة وسائل مبدأ وهدف التغيير الكامن خلف مطالبها الدولية السابقة (نظام اقتصادى دولى جديد ونظام اعلامى دولى جديد) وتوقيت طرح ذلك الهدف فهذه الانظمة لن تتغير تغيرا جوهريا خلال سنوات التسعينات فى الاتجاه الذى كانت تريده دول عدم الانحياز، كما لن تتغير بالتمنى والرغبات التى لا تسندها قوة. أن ذلك لا يعنى التخلى التام عن هدف التغيير. فالتغيير هو احدى سنن الحياة الاساسية. ولكن إحداث التغيير يستلزم كفاحا ليس بالشعارات وانما بالعمل من اجل التغيير انطلاقا من الداخل اولا حتى يتسنى صنع جهود حقيقية رامية الى تغيير النظام الدولى بجعله اكثر عدلا وقادرة على إحداث ذلك التغيير. كما ان توقيت طرح ذلك الهدف (تغيير النظام الدولى) والاعلان عنه مسألة هامة تحتاج الى مهارة وقدرة معينة على التواؤم مع الواقع الدولى المتشكل حاليا والذى يعد تخلى الشرق الذى كان اشتراكيا عن شعار تغيير النظام الدولى احد ملامحه الاساسية. وكل ذلك يفرض على دول عدم الانحياز ان ارادت تغيير ذلك النظام ان تمتلك قوة وقدرة العمل من اجله وهو ما لن يتحقق دون تغييرات داخلية جوهرية فيها. وحتى يتحقق امتلاك تلك القوة والقدرة يصبح على الحركة التعامل مع النظام القائم والتعاون مع مؤسساته وقواه المحركة ولكن من موقف قوة جديد. فكيف يكون ذلك؟ ان المسلك الوحيد لتحقيق ذلك هو المواجهة الشاملة لمشاكل الداخل ومراجعة أوضاعه جذريا والبدء فى عمل وطنى حقيقى لتحقيق حد أدنى معقول من التنمية (هل يمكن التفكير فى نموذج النمور الاسيوية الجديدة فى التنمية الاقتصادية؟) وحد معقول من التطور الديمقراطى (احترام حقوق الانسان وحرياته والاعتراف بالتعددية الاجتماعية)، واطلاق حرية الفرد فى العمل المنتج وبناء قطاع خاص وطنى منتج متحرر من سيطرة البرجوازية البيروقراطية للدولة ومن سيطرة الدولة على عمليات الانتاج والتوزيع. ان سيطرة الدولة على العملية الاقتصادية من خلال قطاعها

العام هى احدى أهم ادواتها فى السيطرة على العملية السياسية. والسيطـــرة المطلقة للدولة على العملية السياسية فى ظل أنظمة متخلفة تسلطية تقمع الفكـر والحرية وتستذل الفرد هى بمثابة الآفة الحقيقية لمجتمعات دول عدم الانحيــاز. ومن ثم تصبح هذه الدول غير قادرة على الحركة الدولية القوية النشطة الفاعلة.

ان دولا غير ديمقراطية لا يمكنها الدفاع من ديمقراطية العلاقات الدوليـة وان دولا لا يتحقق داخلها العدل الاجتماعى - الاقتصادى هى غير مؤهلة لخوض نضـال دولى من أجل نظام دولى اقتصادى أكثر عدلا. وان دولا لا تتمتع مجتمعاتها بالسـلام الداخلى هى غير قادرة على تسوية صراعاتها الاقليمية مع الغير وبناء اجـراءات الثقة والامن والسلام بل ان الصراع الداخلى قد يدفعها الى توتير علاقاتها مـع الغير. ان علينا أن نواجه مشاكلنا بشجاعة وهى بالاساس المشاكل الداخلية، ذلـك هو المدخل السليم. أما اذا اكتفينا بالتفكير بالتمنى فيما ينبغى أن نفعله فـى علاقاتنا الاقليمية والدولية بينما البنيان الداخلى لدولنا « غير المنحـازة » مهترىء ومفكك ومتخلف وضعيف فلن يكون بامكاننا الا الوصول الى نهاية طريـق مسدود.

المراجع :

(١) بخصوص الحوار الدائر عن مستقبل بلاد أوربا المحايدة أنظر على سبيـل المثال :

- UIrich Albrecht, Burkhard Auffermann and Perti Joenniemi, Neutrality : The Need for Conceptual Revision. (Tempere, Finland: Tampere Peace Research Institute, Occasional Papers, No. 35, 1988) .

- Mervi Parevuo, "Finnish Neutrality and European Integration". in Yearbook of Finnish Foreign Poricy, 1988 - 89. (Finnish Institute of International Affairs). PP. 18 - 22 .

(٢) فى شأن تطور حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمرات قمتها راجع :

K.C. Chaudhary, Non - Aligned Summitry. (Delhi: Capital Publishing House, 1988).

(٣) Ahmed Goma, Non - Aignment : An African Outlook. (Cairo, November 1988) Memo. PP . 6 - 7 .

(٤) راجع نص تقرير وتوصيات هذه اللجنة الوزارية فى :

Report and Recommendations of the Ministerial Committee. (Beograd 89, 9th Non - Aligned Summit, N A C 9 / MM / Doc . 4, 28 August 1988).

(٥) A. W. Singham and Shirley Hune, Non - Alignment in an Age of Alignment. (Westport, Connecticut and London : Lawrence Hill & Co. and Zed Books 2 Ltd., 1986) PP . 13 - 27 .

(٦) Mark Thee, Towards a New Conceptualization of Neutrality: A Strategy for Conflict Resolution in Asia. (Los Angeles: Center for the Study of Armaments and Disarmament, Occasional Papers Series, No. 9, 1982), P.6.

(٧) يكفى الاشارة فى هذا الصدد الى التقارير السنوية للبنك الدولى عـن التنمية .

(٨) Moussa Okanla, "The Concept of Security in Africe" Paper Presented to the Conference of African Researeh Institutes, Algiers, 24-25 March, 1990. P .3.

(٩) Ibid., PP. 5 - 6 .

(١٠) Samaan Boutros Farajallah, "Challenges to and Prospects of the Non - Aligned Movement During the Eighties". in Mahamed El-Sayed Selim (ed.). Non-Alignment in a Changing World. (Cairo : The American University in Cairo, Papers in Social Science, Vol. 6, Monograph 3, September 1983), PP.120 - 122 .

(١١) Ibid., PP . 122 - 5 .

(١٢) راجع مناقشة تفصيلية لانعكاسات التطورات الدولية الراهنة على أمن بـــلاد العالم الثالث غير المنحازة فى :

Ali E. Hillal Dessouki and Mostafa - Elwi Saif, "African Positions on Disarmament: A Global Perspective ."Paper Presented to the Conference Orgnized by UNIDIR on" Security and Disarmament in Africa". Algiers, 24-25. March, 1990. PP . 6 - 14 .

(١٣) يمكن الرجوع الى التقارير السنوية والكتب الاحصائية السنوية للمنظمـــات الدولية بشأن مؤشرات استمرار حالة التخلف فى البلاد غير المنحازة. وكذلـك فان ثمة دراسة اخرى قدمت الى ذات المؤتمر العلمى الثانى لقسم العلـــوم السياسية وهى تبحث تحديدا مشكلة التخلف واثراها على بلاد الجنوب غيـــر المنحازة انظر زينب عبد العظيم : «الدور الاقتصادى لحركة عدم الانحياز فـى السبعينيات والثمانينيات بين الاهداف المعلنة والانجازات المتحققة». ورقـة مقدمة الى المؤتمر العلمى الثانى لقسم العلوم السياسية. كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٠ ـ ١١ ديسمبر ١٩٩٠.

(١٤) مصطفى علوى، «مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والجماعة الاوربيـــة»، السياسة الدولية، عدد يناير ١٩٩٠.

(١٥) Ambassador Wang Ehu, "AFrica: Opportunities and Challenges". Paper Presnted to the Third Egyptian - Chiness Seminar on Egypt, China and Africa, Cairo, December 26 - 28, 1988. P. 4.

(١٦) راجع تفاصيل جهود الحركة وما جاء فى وثائقها فى هذا المجال فى :

Arab Republic of Egypt, Ministry of Foreign Affairs, The Non-Aligned Movement and the New Internationl Economic Order, (1961-1983), (cairo, 1984).

(١٧) Mustapha Kamel El-Sayed, "Non Alignment and North-South and South-South Dialogue", Paper Presented to the Egyptian - Zimbabwian Seminer on Non-Alignment in a Changing World. Cairo, 17-18, February, 1989. PP. 2-3.

(١٨) Matenda Rukobo, "Non-Alignment in a Changing World: Some Issues in South-South Coopertion". Paper Presented to the Egyptian-Zimbabwian Seminar on Non-Alignment in a Changing World, Cairo, 17 - 18, February, 1989 . P . 7.

(١٩) لمزيد من التفصيل راجع الفصل الثالث من هذا العمل :
اكرام بد الدين : «المتغيرات الداخلية وحركة عدم الانحياز: دراسة لحالتى مصر والهند».

(٢٠) A.W. Singham,"Non-Alignment: From Summit to Summit "UNITAR News,Vol. XII, Spring 1980.P.36.

(٢١) Ibid., P.36 .

(٢٢) A.W. Singham and Shirley Hune, Non-Alignment in an Age of Alignments. op.cit., P.371.

(٢٣) Report and Recommendations of the Minsterial Committee, NAC 9/MM/ Doc. 4, Beograd 28 August, 1989. PP.4-7.

(٢٤) هذا الاقتراح جاء فى :
Nathan Sham-yarira, Opening Remarks, Egyptian Zimbabwian Seminar. op.cit., P.5 .

(٢٥) Rukobo , op.cit., P . 8 . & Patel , op.cit .

(٣٦) راجع بشأن هذه المقترحات المصادر التالية :

Ninth Conference of Heads of State or Government of Non-Aligned Countries: Declaration. NAC 9/MM/Doc. 3/Rev. 3, Beograd, 2 September 1989, PP. 7-10., NAC 9/MM/Doc. 4, op.cit., PP.2-3; Patel, op. cit., PP. 9,13., Kangwa, op. cit., P.5.

وراجع كذلك كلمة وزير خارجية باكستان أمام مؤتمر نزع السلاح فى جنيف فى ١٩٨٦/٧/٣١. وذلك فى CD / PV. 375 , PP . 4 - 6 .

الفصل الثالث

المتغيرات الداخلية وحركة عدم الانحياز

دراسة لحالتي مصر والهند

د. اكرام بدر الدين

المتغيرات الداخلية وحركة عدم الانحياز

دراسة لحالتى مصر والهند

يمكن النظر الى سياسة عدم الانحياز(1) والحياد باعتبارها من النتائج التى أملتها ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثلة بصفة خاصة فى ارتباط ظاهرتين أولاهما انقسام العالم الى معسكرين متنافسين حيث قدر لهذا الانقسام أن يستمر لاكثر من أربعة عقود من الزمان، وثانيتهما حصول مجموعة كبيرة من الدول فى العالم الثالث على استقلالها عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة منذ الستينيات من القرن الحالى لكى تنتهى الخبرة الاستعمارية التى عرفتها تلك الدول قرابة ثلاثة قرون من الزمان، وقد دفع اقتران هاتين الظاهرتين معا بالدول حديثة الاستقلال الى البحث عن دور تؤديه على المسرح العالمى، وأن تتجنب الوقوع مرة أخرى فى دائرة السيطرة الاستعمارية، ووجدت الدول النامية هذا الدور فى سياسة عدم الانحياز(2).

وتهدف هذه الدراسة الى تناول أثر المتغيرات الداخلية على نشاط الدول فى اطار حركة عدم الانحياز، فالمتغيرات الداخلية كالظروف الاقتصادية ونطاق الديمقراطية وطبيعة القيادة السياسية وهشاشة الدولة ودرجة الاستقرار السياسى والضعف المؤسسى والفساد السياسى وأزمات النظام السياسى كلها يمكن أن تؤثر ايجابيا أو سلبيا على نشاط الدول فى نطاق حركة عدم الانحياز، وتتناول الدراسة هذه المتغيرات مع التطبيق على حالتى مصر والهند مستندة فى ذلك الى أربع فرضيات أساسية وهى :-

الفرضية الاولى : أن هناك علاقة طردية بين نشاط الدول فى اطار حركة عدم الانحياز وبين درجة الاستقلالية فى المجال الاقتصادى، فمن الصعب الحديث عن عدم انحياز سياسى فى ظل انحياز اقتصادى (تبعية اقتصادية).

الفرضية الثانية : أن حالة عدم الانحياز التام أو المطلق هى حالة افتراضية أو تصورية وهى أقرب الى النمط المثالى.

الفرضية الثالثة : أن هناك علاقة طردية بين الديمقراطية والاستقرار السياسى وعدم الانحياز.

الفرضية الرابعة : أن هناك علاقة عكسية بين الرغبة فى التنمية وبين الحفاظ على الاستقلال الوطنى فى بعض الاحيان.

وبالاضافة الى هذه الفرضيات توجد ثلاث ملاحظات منهاجية :

أولها : أن نشاط الدول فى اطار حركة عدم الانحياز يتأثر بعديد من المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، وتركز هذه الدراسة أساسا على المتغيرات الداخلية ولن تعرض للمتغيرات الاقليمية أو الدولية الا كلما كان ذلك ضروريا لفهم المتغيرات الداخلية.

ثانيا : أن نشاط الدول فى إطار حركة عدم الانحياز يمكن أن يختلف بالزيادة أو النقصان من فترة زمنية الى أخرى.

ثالثها : أن نشاط الدول فى نطاق حركة عدم الانحياز يمكن أن يتأثر بما يحدث للحركة ككل من متغيرات تدفعها نحو تزايد الدور أو تراجعه على المستوى الدولى.

وتنقسم هذه الدراسة الى ستة محاور رئيسية وهى :-

أولا : تطور الدور المصرى والهندى فى إطار حركة عدم الانحياز.

ثانيا: المتغير الاقتصادى.

ثالثا: متغير الديمقراطية.

رابعا: متغير القيادة.

خامسا: هشاشة الدولة ويرتبط بذلك درجة الاستقرار السياسى والفساد السياسى وأزمات النظام السياسى.

سادسا: نظرة مستقبلية.

وسوف تعرض الدراسة لهذه المحاور على التوالى.

أولا : تطور الدور المصري والهندي فى اطار حركة عدم الانحياز :

يمكن القول بوجود عوامل ومتغيرات داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية فى مصر والهند (اضافة الى المتغيرات الاقليمية والدولية) طرحت أثارها على نشاط الدولتين فى نطاق حركة عدم الانحياز سواء كانت هذه الاثار ايجابية فى بعض الاحيان أو سلبية فى البعض الاخر من الاحيان وذلك نتيجة لوجود درجة كبيرة من التفاعل بين المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية والتأثير القوى والمتبادل بينهما(٣). ويتأثر نشاط الدول ودرجة تأثيرها فى حركة عدم الانحياز اضافة الى العوامل الخاصة بكل دولة على حدة وطبيعة النظام الدولى فى كل مرحلة ببعض العوامل الأخرى النابعة من الحركة ذاتها والمرتبطة بالاعتبارات التنظيمية والموضوعية ومن ذلك على سبيل المثال طبيعة القضايا التى تتبناها الدولة المعنية فى اطار الحركة، وعدد الدول غير المنحازة التى تهتم مباشرة بهذه القضية أو تتبناها، ودرجة الحدة فى اختلاف وجهات النظر حول القضية، بالاضافة الى توصيف القضية بمعنى هل هى قضية نظرية وفكرية أم انها قضية مؤثرة من الناحية العملية، كما ان اتساع نطاق حركة عدم الانحياز قد نقل مجال التأثير فى بعض الاحيان من دولة بمفردها الى مجموعة من الدول داخل الحركة تعبر عن تكتل اقليمى أو جغرافى كمجموعة الدول الافريقية على سبيل المثال أو مجموعة دول أمريكا اللاتينية(٤).

وقد اختلف نشاط ودور مصر والهند فى اطار حركة عدم الانحياز من فترة زمنية الى أخرى، حيث لعبت الدولتان دورا مؤثرا فى التمهيد والاعداد للحركة منذ الخمسينيات، فمؤتمر بريونى ١٩٥٦ والذى يعتبر نقطة الانطلاق فى تشكيل حركة

عدم الانحياز لعبت فيه مصر والهند دورا هاما ومؤشرا حيث ضم المؤتمر الرئيسي المصري جمال عبد الناصر ورئيس الوزراء الهندي نهرو والرئيس اليوغسلافي تيتو، واتفق في هذا المؤتمر على استخدام اصطلاح عدم الانحياز كبديل عن المصطلحات الاخرى التي كان عليها إختلاف، واتخذت في هذا المؤتمر بعض القرارات الهامة التي أصبحت من المبادىء المميزة لسياسة عدم الانحياز كالرغبة في تخفيف حدة التوتر الدولي وزيادة التعاون الدولي والبحث عن السلام وغيرها(٥).

ويمكن التمييز في تطور الدور المصري والهندي في اطار حركة عدم الانحياز بين ثلاثة مراحل رئيسية أولها مرحلة تزايد الدور النشط في اطار حركة عدم الانحياز وثانيها مرحلة تناقص الدور النشط في اطار حركة عدم الانحياز وثالثها مرحلة البحث عن دور نشط في اطار الحركة وتعرض الدراسة بأيجاز لهذه العموميات.

أ - مرحلة تزايد الدور النشط في اطار حركة عدم الانحياز :

شهد عقد الستينيات بصفة خاصة تعاظم الدور النشط لمصر والهند في اطار حركة عدم الانحياز وذلك منذ انعقاد المؤتمر الاول لقمة عدم الانحياز في العاصمة اليوغسلافية بلجراد في سبتمبر ١٩٦١ في ظرف كان السلام العالمي فيه مهددا والاخطار محدقة بالعالم وقد لعبت كل من مصر والهند دورا نشطا في هذا المؤتمر لاقناع الدول غير المنحازة بأتخاذ اجراءات من شأنها تخفيف حدة التوتر الدولي المتصاعد، كما اتخذ المؤتمر قراره بتأثير من مصر والهند بأرسال خطاب الى قادة الدولتين الأعظم لدعوتهما الى تجنيب العالم ويلات الحرب والتأكيد على ضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية وأهمها المفاوضات، وقد كان هذا المؤتمر أول مناسبة رسمية للاعلان عن وجود مجموعة عدم الانحياز كحركة لها تأثيرها ووزنها في اطار المجتمع الدولي وتعمل على الحفاظ على الامن والسلم الدوليين وتجنيب البشرية أخطار الحرب في ظل الاسلحة المتقدمة وتعمل على التوفيق بين الكتلتين المتنافستين وتدعم حركات التحرر الوطني في العالم وتعارض سياسات القمع والتمييز العنصري بالاضافة الى تناول القضايا الاقتصادية الهامة على

المستوى الدولى والتى تعكس أثارها على الدول النامية. وقد أصبحت هذه القضايا هى المحور الذى دارت حوله أنشطة حركة عدم الانحياز قرابة ثلاثة عقود من الزمان، ولم يقتصر نشاط مصر والهند على المناقشة وتقديم المقترحات فى المؤتمر بل لعبت الدولتان دورا هاما فى الاعداد للمؤتمر وتحديد جدول أعماله وتوجيه الدعوة الى الدول غير المنحازة لحضور هذه القمة(٦).

كما كان الدور المصرى والهندى ملحوظا ونشطا فى مؤتمر القمة الثانى لدول عدم الانحياز المنعقد فى القاهرة فى اكتوبر ١٩٦٤ فى وقت تزايد فيه تاثير الحركة على المستوى الدولى وتزايد عدد الدول المشاركة فى الحركة وبحث المؤتمر العديد من القضايا السياسية الهامة فى وقت كان للقاهرة فيه صوت مسموع وتاثير كبير على المستوى الاقليمى والدولى، كما لعبت مصر متحالفة فى ذلك مع الهند دورا نشطا فى مؤتمر قمة عدم الانحياز الثالث فى لوزاكا فى سبتمبر ١٩٧٠ حيث اتخذ المؤتمر نتيجة للجهود المصرية الهندية قرارات هامة بالنسبة لقضية الشرق الاوسط حيث عارض المؤتمر الاحتلال الأسرائيلى لاراضى ثلاث دول عربية من الدول غير المنحازة وطالب المؤتمر بأعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بأعتبارها جوهر التسوية السلمية فى الشرق الاوسط، وأعلن المؤتمر دعمه للدول المناضلة ضد الاستعمار ودعمه لحركات التحرر الوطنى وربط بين التخلص من الاستعمار والنمو الاقتصادى والسلم العالمى(٧).

وتاسيسا على ذلك فقد شهد عقد الستينيات تعاظما فى الدور المصرى والهندى فى اطار حركة عدم الانحياز وأصبحت مصر والهند تقودان الدول غير المنحازة على المستوى الدولى وتؤثرات على نشاط الحركة وتوجهاتها السياسية وقد تغيرت ملامح هذه الصورة فى السبعينيات.

<u>ب - مرحلة تناقص الدور النشط فى اطار حركة عدم الانحياز :</u>

شهد عقد السبعينيات تناقصا فى الدور النشط لمصر والهند فى اطار حركة عدم الانحياز مقارنة بما كان عليه الحال من قبل ورغم مشاركة الدولتين فى

مؤتمرات قمة عدم الانحياز المختلفة فى هذا العقد فى الجزائر ١٩٧٣ وكولومبو ١٩٧٦ وهافانا ١٩٧٩ الا انه لم يعد لمصر أو الهند نفس القدر من التأثير والنفوذ داخل الحركة الذى مارساه طوال عقد الستينيات ولم يعد فى امكانهما اضفاء سمات مميزة على الحركة. ويمكن تفسير ذلك الوضع بعديد من الاسباب والعوامل يتعلق بعضها بالمتغيرات الداخلية وتأثيرها على نحو ما ستعالجه الدراسة، ويتعلق البعض الآخر بالمتغيرات الاقليمية المحيطة بالدولتين ويقصد بذلك بصفة خاصة الحرب الهندية الباكستانية فى ١٩٧١ وما ترتب عليها من مساندة سوفيتية فعالة للهند وتوقيع معاهدة صداقة وعدم اعتداء بين الدولتين ترتب عليها تزايد واضح للنفوذ السوفيتى داخل الهند، كما طرحت المتغيرات الاقليمية أثارها على الدور المصرى أيضا وتتمثل أهم هذه المتغيرات فى ظروف الصراع العربى الاسرائيلى وما ترتب على ذلك من اعتماد متزايد من مصر على الاتحاد السوفيتى بعد ١٩٦٧ ثم التحول الى الاعتماد المتزايد على الولايات المتحدة(٨) بعد عام ١٩٧٣، وفى الحالتين كان السؤال المطروح هو هل حقا مصر والهند من الدول غير المنحازة؟ يضاف الى ذلك أن رحيل جيل الاباء المؤسسين للحركة من القادة الكبار كان من عوامل اضعاف الحركة بصفة عامة نظرا لعدم قدرة الجيل الجديد من القادة على شغل الفراغ كما ساعد على اضعاف الحركة أيضا حدوث العديد من المنازعات والاختلافات بين الدول غير المنحازة ذاتها وتضخم اعداد الدول المنتمية الى الحركة(٩)، ورغبة بعض الدول التى تعتبر نفسها أكثر ثورية فى تزعم الحركة مثل كوبا، ولذلك فقد تكون النظرة السليمة الى ضعف الدور المصرى والهندى فى اطار حركة عدم الانحياز مرتبطة بالاضافة الى المتغيرات الداخلية فى كل من مصر والهند والظروف الاقليمية بالمتغيرات المتعلقة بالحركة ككل وخاصة بعد ان تحولت الحركة الى ساحة للصراع بين الدول غير المنحازة.

وهكذا فقد شهدت حركة عدم الانحياز تراجعا فى الدور النشط لمصر والهند فى عقد السبعينيات وذلك بتأثير المتغيرات الداخلية فى الدولتين اضافة الى المتغيرات الاقليمية والدولية وشهد عقد الثمانينيات محاولة من الدولتين لاستعادة الدور المفقود.

ج - مرحلة البحث عن دور نشط فى اطار الحركة:

اتسم عقد الثمانينيات بمحاولة مصر والهند البحث عن دور نشط مرة أخرى فى اطار حركة عدم الانحياز وان كانت الحركة ذاتها قد أخذت تواجه مصاعب متعددة تتمثل فى تزايد تغلغل المنازعات الاقليمية داخل صفوفها سواء على المستوى الوزارى أو على مستوى القمة، وقد عملت الهند بالتنسيق مع مصر فى المؤتمر السابع لقمة عدم الانحياز المنعقد فى نيودلهى فى مارس ١٩٨٣ على علاج الإنقسامات التى تغلغلت داخل صفوف الحركة ولذلك فقد طرحت الهند كشعار للمؤتمر التماسك فى مواجهة الخلاف والإستقلال فى مواجهة التبعية والتنمية فى مواجهة التخلف(١٠)، كما لعبت مصر والهند دورا نشطا فى قمة عدم الانحياز الثامنة فى هرارى (سبتمبر ١٩٨٦) فالهند هى التى تبنت المؤتمر الوزارى فى نيودلهى فى أبريل ١٩٨٦ والذى تولى الاعداد لمؤتمر القمة وأرسل رئيس الوزراء الهندى راجيف غاندى برسالة الى المؤتمر تتضمن افكاره ومقترحاته بخصوص الحركة، كما كان لمصر والهند نشاط وحضور ومشاركة فى أغلب اللجان التى تشكلت فى اطار المؤتمر وخاصة اللجان المتعلقة بالتعاون بين دول عدم الانحياز فى مجالات التنمية العلمية والتكنولوجية والاغذية والزراعة ونظم البحث والمعلومات واستخدام الطاقة النووية فى الاغراض السلمية(١١)، أما فى قمة عدم الانحياز التاسعة فى بلجراد ١٩٨٩ فلم يكن لمصر والهند تأثير خاص أو متميز بل كان دورهما فى اطار جماعى حيث أدخل المؤتمر بعض القضايا الجديدة كالاعتماد المتبادل بين دول العالم اعتمادا على مبدأ المساواة والمطالبة باضفاء الطابع الديمقراطى على العلاقات الدولية وضرورة الربط بين الانفراج السياسى والمحتوى الاقتصادى(١٢).

وهكذا فقد شهد عقد الثمانينيات درجات متفاوتة من المد والجزر بالنسبة لدور مصر والهند فى اطار حركة عدم الانحياز فأحيانا ينشط هذا الدور دون أن يصل الى ما كان عليه فى الستينيات، وأحيانا يتراجع دون أن يصل الى نفس الدرجة التى كان عليها فى السبعينيات، ويقود ذلك الى تناول أهم المتغيرات الداخلية فى مصر والهند والمسئولة عن احداث مثل هذه التطورات ودور ونشاط الدولتين فى اطار حركة عدم الانحياز.

ثانيا : المتغير الاقتصادي:

يعتبر المتغير الاقتصادى من العوامل الداخلية الهامة التى أثرت على نشاط مصر والهند فى اطار حركة عدم الانحياز سواء كان هذا التأثير سلبيا فى بعض الاحيان أو ايجابيا فى البعض الاخر من الاحيان وذلك وفقا لتوجهات السياسة الاقتصادية فى كل مرحلة، فقد واجهت مصر والهند مثلهما فى ذلك مثل الدول النامية الأخرى مختلف المشاكل الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية كالاختلال بين الموارد المحدودة والاعداد المتضخمة من السكان وعجز الميزانية وأخطار التضخم والبطالة وزيادة أعباء القروض الاجنبية وضعف الاستثمارات بالاضافة الى العوائق الاجتماعية التى تعرقل حل مثل هذه المشكلات. ونظرا لتعقد هذه المشكلات وتشابكها فقد كان من الصعب على الهند ومصر تحقيق تنمية حقيقية وفعالة بدون الاستفادة من خبرة ومعونة الدول المتقدمة سواء كان ذلك فى شكل سلع رأسمالية أو خبراء ومعونات فنية أو استثمارات وقروض ومنح، وبطبيعة الحال فانه يصعب تجريد مثل هذه الاشكال من المساعدات والمعونات من المحتوى السياسى، ولذلك فقد لا يكون من قبيل المصادفة أن الدول المتقدمة لا تمنح مثل هذه المساعدات الا للدول النامية التى تتبع سياسة متفقة معها(١٣).

ويمكن القول أن المأزق الذى واجه الهند ومصر فى تعاملهما مع المشكلة الاقتصادية هو تحقيق التوازن السليم بين متطلبات التنمية من جانب وبين متطلبات الاستقلال الوطنى واتباع سياسة تتسم بالاستقلالية فى المجال الخارجى من جانب آخر. وبعبارة ثانية فقد انشغلت الدولتان بالبحث عن المعادلة الصحيحة التى توفق بين ضرورة الحصول على المساعدات الخارجية وبين الرغبة فى عدم الوقوع فى دائرة نفوذ القوى الكبرى، وقد استطاعت مصر والهند أن تحقق درجات متفاوتة من النجاح (أو الفشل) فى التوصل الى مثل هذه المعادلة، وكان النجاح يعنى تزايد نشاط الدولتين فى نطاق حركة عدم الانحياز، والعكس صحيح فقد كان الفشل فى بعض الأحيان فى ايجاد مثل هذه المعادلة معبرا عن تراجع دور الدولتين فى اطار سياسة عدم الانحياز. وقد وجدت مصر والهند فى اتباعهما لسياسة عدم

الانحياز وأداء دور نشط فى اطار الحركة ما يحقق التوازن المنشود والمعادلة المرغوب فيها بين ضرورة الحصول على الدعم والمعونات الخارجية اللازمة للتنمية وبين عدم تهديد الاستقلال الوطنى وخاصة مع الاستفادة من تنافس الدول الكبرى المقدمة للمساعدات الاقتصادية، ولذلك فقد بدأت مصر والهند منذ منتصف الخمسينيات يزاوجان بين المساعدات الامريكية والمساعدات السوفيتية لخدمة أغراض التنمية واستطاعا بذلك أن يحققا دفعة لعملية التنمية أخذت تتضح أثارها فى الستينيات بصفة خاصة وهو نفس العقد الذى شهد تعاظم دور الدولتين ونشاطهما فى اطار حركة عدم الانحياز.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن مصر والهند قد ادركا أن سياسة عدم الانحياز الناجحة فى المجال السياسى لابد أن يواكبها سياسة عدم انحياز اقتصادى أيضا بمعنى رفض الخضوع أو التبعية الاقتصادية لدولة كبرى، ويمكن فى اطار هذا المنطق (عدم الانحياز الاقتصادى) أن نفسر التجاء الرئيس جمال عبد الناصر الى تسويق القطن المصرى فى أسواق الكتلة الشرقية عندما كان يحدث تراجع فى طلب الغرب على محصول القطن المصرى، ومن ذلك أيضا لجوء الرئيس جمال عبد الناصر الى الاتحاد السوفيتى لتمويل مشروع السد العالى بعد تراجع الغرب عن هذا التمويل، كما عملت الهند إيضا على اتباع نفس الاستراتيجية أى التوفيق بين المساعدات الشرقية والمساعدات الغربية حيث تقدم الهند نموذجا واضحا للمزاوجة بكفاءة طوال عقد الستينيات بصفة خاصة بين المساعدات الامريكية والمساعدات السوفيتية وتوظيف هذه المساعدات لخدمة أغراض التنمية فعندما لم يوافق الكونجرس الامريكى على تقديم مساعدات للهند لتنفيذ مشروعات للحديد والصلب يديرها القطاع العام حصلت على المساعدات من الاتحاد السوفيتى(١٤).

وهكذا استطاعت مصر والهند أن تحققا التوازن بين المساعدات الشرقية والغربية منذ منتصف الخمسينيات وقد مكنهما هذا التوازن من تقليص الطابع السياسى لهذه المساعدات الى أدنى حد، كما أمكن للدولتين من خلال اتباع هذه السياسة الاقتصادية المتوازنة أو ما يمكن أن نطلق عليه سياسة عدم الانحياز

الاقتصادى أن تزيدا من نشاطهما فى اطار حركة عدم الانحياز طوال عقد الستينيات وما يعنيه ذلك من وجود علاقة تأثر وتأثير متبادل بين عدم الانحياز فى بعده الاقتصادى على النحو السابق ايضاحه وبين عدم الانحياز السياسى، حيث أمكن للدولتين نتيجة للتوفيق بين المساعدات الشرقية والغربية لعب دور نشط فى اطار حركة عدم الانحياز فى الستينيات، كما ان هذا الدور النشط فى اطار الحركة قد مكنهما بدوره من الحصول على مزيد من المساعدات الاقتصادية.

ويلاحظ ان المتغير الاقتصادى فى مصر والهند والذى كان يدفع الى تعاظم دور الدولتين فى اطار حركة عدم الانحياز فى الستينيات، قد دفع الى الاتجاه العكسى فى السبعينيات أى الى تقليص نشاط مصر والهند فى اطار الحركة، ويمكن تفسير ذلك بالمتاعب الكثيرة والمتعددة التى واجهها الاقتصاد المصرى والهندى وتناقص قدرتهما على التوفيق بين المساعدات الشرقية والغربية اضافة الى الأعباء الاقتصادية الناجمة عن حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ فى مصر وحرب ١٩٧١ فى الهند فقد بلغ الحاح المشكلة الاقتصادية فى الهند مداه فى السبعينيات وأخذت شعبية حزب المؤتمر تنخفض نتيجة لما عاناه الفقراء من جمود اقتصادى، ورغم أن معدلات التزايد فى الناتج القومى الاجمالى كانت ٣٪ سنويا الا أن مستوى المعيشة الحقيقى كان ينخفض نتيجة لاثر التضخم والذى بلغ درجة خطرة فى عام ١٩٧٤ حيث وصل الى ٣٠٪ بالاضافة الى تزايد حدة الفساد فى الجهاز الحكومى [١٥]، كما أصبحت الهند أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفيتى وأكثر انشغالا بمشاكلها الداخلية مما أضعف من نشاطها فى اطار حركة عدم الانحياز.

كما عانت مصر بدورها من متاعب اقتصادية متزايدة فى عقد السبعينيات حيث أدت هزيمة يونيو ١٩٦٧ الى تعطيل الخطة الخمسية الثانية وعانى الاقتصاد المصرى فى السبعينيات من نتائج ذلك، كما حرمت مصر فى السنوات الأولى من السبعينيات من دخل قناة السويس ودخل حقول البترول فى سيناء كما كانت أقساط الديون الاقتصادية والعسكرية المستحقة للاتحاد السوفيتى تمثل أعباء اضافية على الاقتصاد المصرى [١٦].

كما استمر التزايد السكانى مرتفعا رغم كل الجهود المبذولة للحد منه حيث وصلت النسبة الى ٣ر٢٪ سنويا كما ارتفعت معدلات البطالة والتضخم والانفاق العسكرى مما زاد من متاعب الاقتصاد المصرى فى السبعينيات. ويمكن النظر الى المتاعب الاقتصادية التى عانت منها مصر فى السبعينيات باعتبارها من أهم العوامل التى أثرت على السياسة الخارجية المصرية وجعلت مصر تقبل الوساطة الأمريكية فى نزاعها مع اسرائيل وتقبل السير فى طريق السلام وازداد الاعتماد على الولايات المتحدة عسكريا واقتصاديا فى فترة تناقصت فيها المساعدات والمعونات العربية وحدث تباعد مصرى سوفيتى وأثر ذلك الوضع الاقتصادى سلبيا على نشاط ومصداقية الدور المصرى فى اطار سياسة عدم الانحياز، فقد بدأت تقل المساعدات الاقتصادية العربية لمصر منذ عام ١٩٧٦ بينما تزايدت المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة والدول الغربية حيث ارتفعت المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر سنويا منذ أواخر السبعينيات الى بليون دولار بينما وصلت المساعدات العسكرية الى ٣ر١ بليون دولار(١٧)، وأصبحت مصر تعتمد اعتمادا كبيرا اقتصاديا وعسكريا على المعونة الامريكية.

وهكذا فقد دفعت المتاعب الاقتصادية التى عانت منها مصر والهند فى السبعينيات الى تراجع نشاط الدولتين فى اطار حركة عدم الانحياز وذلك نتيجة لتوجيه الاهتمام الاكبر الى علاج المشاكل الداخلية من ناحية، ولعدم القدرة على ايجاد نفس الدرجة من التوزان فى العلاقة بالقوتين الكبيرتين من ناحية أخرى والتى يمكن فى اطارها التوفيق بين متطلبات التنمية والاستقلالية فى مجال السياسة الخارجية.

وقد طرح المتغير الاقتصادى تأثيره على السياسة الخارجية لمصر والهند فى الثمانينيات أيضا وعلى نشاط الدولتين فى اطار حركة عدم الانحياز، ويمكن وصف عقد الثمانينيات بانه مرحلة البحث عن دور نشط لمصر والهند فى اطار حركة عدم الانحياز، فقد بدأت مصر فى الثمانينيات تتبع سياسات أكثر اعتدالا فى مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا انه يلاحظ أن مصر قد شهدت نشأة

طبقة جديدة محدودة نسبيا من حيث الحجم استطاعت أن تستحوذ على قدر كبير من القوة السياسية والاقتصادية وتعود جذور هذه الطبقة أو الشريحة الاجتماعية الى النصف الثانى من السبعينيات وتضم رجال الاعمال والموظفين ذوى المرتبات الكبيرة فى القطاع الخاص، بالاضافة الى المنتمين الى النظام القديم قبل ١٩٥٢ وفئة من النخبة العسكرية والتكنوقراطية الذين استطاعوا فى ظل الاقتصاد الحر أن يحققوا مكاسب كبيرة(١٨)، وهذه الطبقة الجديدة المساندة للنظام والمؤثرة على سياساته قد لا يكون لها مصلحة كبيرة فى اتباع سياسة عدم الانحياز بل قد تكون مصلحتها الاكبر فى مزيد من الارتباط بالمعسكر الغربى ولكن رغبة النخبة الحاكمة فى أن تعود مصر الى ممارسة دورها النشط فى اطار حركة عدم الانحياز يمكن ان تخفف من حدة هذا الاثر. وبالنسبة للهند فانه على الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت فى مجال التنمية فان التحديات الاقتصادية ما زالت قائمة فى الثمانينيات ولم تتحسن مستويات المعيشة كثيرا مقارنة بما كان عليه الحال عقب الاستقلال مباشرة وتزايدت نسبة البطالة ووجهت الهند الجزء الاكبر من نشاطها واهتمامها لعلاج المشاكل الاقتصادية ومن ذلك اتجاهها الى اتباع سياسة الحرية الاقتصادية وما يعنيه ذلك من تزايد التقارب والاعتماد على الغرب وانعكس ذلك سلبيا على نشاط الهند ودورها فى اطار حركة عدم الانحياز. ويستخلص من ذلك أن عقد الثمانينيات بالنسبة لمصر والهند فى اطار حركة عدم الانحياز يتسم بمحاولة البحث عن الدور المؤثر فى اطار الحركة، وان كانت المتاعب الاقتصادية وتزايد الاعتماد على الغرب من العوامل التى تقلل من القدرة على تقمص مثل هذا الدور.

وتأسيسا على ذلك يمكن القول ان أثر المتغير الاقتصادى على نشاط مصر والهند فى اطار حركة عدم الانحياز لا يعبر عن استمرارية أو عن نمط واحد للتأثير فقد كان يدفع الى التأثير النشط فى الستينيات ويدفع الى تناقص التأثير فى السبعينيات، بينما فى عقد الثمانينيات كان يدفع نحو العودة الى البحث عن دور نشط فى اطار الحركة. وسوف تعرض الدراسة لمتغير آخر من المتغيرات الداخلية وهو متغير الديمقراطية وتحاول تتبع تأثيره على نشاط مصر والهند فى اطار حركة عدم الانحياز.

ثالثا : متغير الديمقراطية:

يمكن النظر الى الديمقراطية باعتبارها من المتغيرات الداخلية المؤثرة على دور ونشاط الدول فى اطار حركة عدم الانحياز والمؤثرة على السياسة الخارجية بصفة عامة، فالديمقراطية بما تتيحه من فرصة لمختلف الاراء ووجهات النظر فى التعبير عن نفسها تتيح فى نفس الوقت لانصار عدم الانحياز التعبير عن آرائهم والتأثير على السياسة الخارجية لبلادهم، ولذلك يمكن القول بوجود علاقة طردية بين الديمقراطية وعدم الانحياز فى بعض الاحيان بمعنى أن فترات المد الديمقراطى ترتبط بدور نشط فى اطار حركة عدم الانحياز والعكس صحيح أى أن فترات الجزر الديمقراطى تؤدى الى تراجع نشاط الدولة فى اطار حركة عدم الانحياز أو تحجيم مثل هذا النشاط. وستحاول الدراسة اختبار مدى صحة هذه الفرضية بالتطبيق على حالتى مصر والهند لمعرفة تأثير متغير الديمقراطية على نشاط الدولتين فى اطار حركة عدم الانحياز.

فبالنسبة للتطبيق الديمقراطى فى الهند يقدم النظام السياسى الهندى نموذجا جدير بالدراسة من زاوية الديمقراطية وتعرف الهند منذ استقلالها نظاما ديمقراطيا برلمانيا متطورا بالنسبة لعديد من الدول النامية الاخرى ويمكن مقارنته بدول الديمقراطيات الغربية، ويعمل ذلك النظام الديمقراطى بكفاءة رغم أن الهند لم تحقق درجة مرتفعة من التقدم الاقتصادى وفقا لمصطلحات ليست كما لم تحقق درجة مرتفعة من النمو فى وسائل الاتصال وفقا لمصطلحات ليرنر(١٩)، وقد يمكن تفسير هذا الوضع بأن الهند تعتبر وبحق معملا للاختلافات البشرية بجميع أنواعها حيث تعرف الاختلافات اللغوية والانقسامات العرقية والثقافية والاجتماعية والدينية والاقليمية ولو تركت هذه الانقسامات على حالها فانها تمثل تهديدا لاستمرارية الدولة والمجتمع فى الهند ولذلك فان الديمقراطية بالنسبة للمجتمع الهندى تصبح قضية حياة أو موت وقضية وجود أو عدم فبدونها لا يستطيع المجتمع أن يحافظ على استمراريته وينهار النظام السياسى، وفى اطارها تشعر كل جماعة أن مصالحها مصانة وان حقوقها لن تنتهك من خلال تفاعل الجميع فى اطار اللعبة

الديمقراطية. ونظرا لان وحدة الهند هشة الى حد ما وتتعرض لتهديدات مستمرة فقد انشغلت السياسة الهندية فى الداخل طوال الخمسينيات والستينيات بالعمل على الحفاظ على وحدة الدولة وتماسك المجتمع وتحقيق التكامل بين العديد من الجماعات والطوائف التى يتكون منها المجتمع الهندى والحيلولة دون تفكك الدولة الى ولايات وأقاليم لغوية وعرقية مستقلة(٣٠)، ووجدت الهند فى الديمقراطية الأداة المناسبة لتحقيق هذه الاهداف، ولذلك فقد كانت الديمقراطية فى الهند تعمل بكفاءة واقتدار منذ الاستقلال وتؤثر فى دور ونشاط الهند فى اطار حركة عدم الانحياز، وقد ربطت السيدة أنديرا غاندى فى مقال لها عام ١٩٧٣ بوضوح بين الديمقراطية فى الهند وبين سياسة عدم الانحياز حيث ذهبت الى ان نجاح الهند فى مواجهة الاخطار المحدقة بها قد تحقق من خلال الاخذ بالديمقراطية فى الداخل وسياسة عدم الانحياز فى الخارج(٣١).

ويلاحظ بالنسبة لمتغير الديمقراطية فى مصر فى الستينيات أن النظام السياسى قد عرف درجة مرتفعة من تركيز ودمج السلطات فى السلطة التنفيذية وفى قمة هذه السلطة ممثلة فى شخص الرئيس عبد الناصر، ولم يرحب النظام كثيرا بالتعددية فى الآراء أو فى التوجهات السياسية بل عمل على فرض صيغة اجماعية وعلى احلال التعبئة محل المشاركة ولذلك يمكن القول أن الديمقراطية كانت غائبة فى النظام السياسى المصرى طوال الستينيات ورغم ذلك فقد شهد هذا العقد تعاظم الدور المصرى فى اطار حركة عدم الانحياز وقد يمكن تفسير ذلك بظروف الزعامة الكاريزمية. وبعبارة أخرى فانه على الرغم من غياب الديمقراطية فى مصر فى الستينيات الا ان دور الزعامة الكاريزمية كان يعوض غياب الديمقراطية ويعوض تناقص دور المؤسسات السياسية، وساعد مصر على ممارسة دورها النشط فى اطار حركة عدم الانحياز طوال الستينيات.

وقد شهد عقد السبعينيات درجة من التراجع عن التطبيق الديمقراطى وخاصة فى نصفه الثانى سواء فى الهند او فى مصر، ففى حالة الهند مالت السيدة انديرا غاندى رئيسة الوزراء الى تركيز السلطة فى يديها والى الصدام العنيف مع

المعارضة وذلك بالمخالفة للمبادىء الديمقراطية الصحيحة والتى تفترض حل الاختلافات بالطرق السلمية، وقد حدث الانقطاع فى الممارسة الديمقراطية فى يونيو ١٩٧٥ وهو تاريخ اعلان السيدة أنديرا غاندى لحالة الطوارىء واتخاذها لاجراءات عنيفة ضد العناصر المعارضة واستمرت حالة الطوارىء حتى مارس ١٩٧٧ وهو تاريخ الانتخابات البرلمانية التى فشلت فيها السيدة انديرا غاندى كنتيجة مباشرة لاعلان حالة الطوارىء وما تبعها من ارتداد عن الديمقراطية (٣٣). وقد اقترن تراجع الديمقراطية فى الهند فى السبعينيات بتزايد درجة العنف السياسى داخل النظام وزيادة درجة الضعف المؤسسى وتراجع دور الهند ونشاطها فى اطار حركة عدم الانحياز.

وقد مرت الديمقراطية فى مصر فى عقد السبعينيات بمراحل متفاوتة من المد والجزر فقد حدثت فى السنوات الاولى من السبعينيات انفراجة ديمقراطية نسبية مقارنة بما كان عليه الحال فى الستينيات وخاصة بعد أن رفع الرئيس السادات شعار دولة المؤسسات والذى كان الهدف منه شغل الفراغ الذى تركه اختفاء الزعامة الكاريزمية دون احداث تعديلات جوهرية فى نمط الممارسة السياسية أو فى تركيز السلطة حيث ظل للرئيس السادات الثقل الاكبر داخل النظام السياسى فى عملية صنع السياسة. وقد حدث الجزر الديمقراطى فى النصف الثانى من عهد الرئيس السادات وبصفة خاصة منذ عام ١٩٧٧ وهو تاريخ حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية واسعة حيث أصبح الرئيس السادات أكثر حساسية للنقد وأكثر ميلا نحو تقييد الديمقراطية وبالذات بعد توقيع معاهدة الصلح مع اسرائيل، ولذلك فقد أخذ منحنى الديمقراطية فى الانخفاض تدريجيا فى النصف الثانى من السبعينيات وبلغ أدنى نقطة له قبيل اغتيال الرئيس السادات فى عام ١٩٨١ وصحب ذلك تراجع تدريجى فى دور ونشاط مصر فى اطار حركة عدم الانحياز خاصة مع تزايد اقترابها من الغرب وتزايد اعتمادها عليه اقتصاديا وعسكريا. وهكذا فان عقد السبعينيات والذى يعبر عن تضييق نطاق الديمقراطية فى كل من مصر والهند قد شهد تراجعا فى الدور النشط للدولتين فى نطاق حركة عدم الانحياز.

ويعبر عقد الثمانينيات عن محاولة مصر والهند العودة الى تدعيم الديمقراطية، فقد شهدت مصر مع بداية عهد الرئيس مبارك محاولة لتخفيف حدة التوتر السياسى فى الداخل والافراج عن المعتقلين السياسيين وتنفيذ أحكام القضاء والسماح لاحزاب المعارضة أن تعبر عن آرائها بحرية كما نشأت احزاب سياسية جديدة، ولكن على الرغم من ذلك فان المشكلة التى واجهت الديمقراطية فى مصر فى الثمانينيات هى وجود بعض القوى السياسية التى لا تستطيع التعبير عن نفسها فى اطار المؤسسات السياسية القائمة مما يدفعها الى اللجوء الى أعمال العنف وتخطى اطار الشرعية. كما عادت الهند الى الممارسة الديمقراطية السليمة مرة أخرى فى الثمانينيات وذلك بعد فترة انقطاع نتيجة للسياسات التى اتبعتها السيدة أنديرا غاندى وكانت سببا فى خروجها من السلطة، وتجدر الاشارة الى أن خروج السيدة غاندى من الحكم من خلال الانتخابات ثم عودتها مرة أخرى من خلال الانتخابات أيضا هى نقاط تحسب لصالح الديمقراطية الهندية مما يعنى أن مرحلة السبعينيات تعبر عن استثناء من الاتجاه العام، وقد عملت الهند فى خلال الثمانينات على تنشيط دورها مرة أخرى فى اطار حركة عدم الانحياز.

وهكذا يمكن القول أن متغير الديمقراطية كان تاثيرة قويا على نشاط الهند فى اطار حركة عدم الانحياز ففترات الازدهار الديمقراطى ارتبطت بدور نشط للهند فى اطار الحركة على نحو ما كان عليه الحال فى الستينيات، بينما اقترنت فترات التراجع الديمقراطى بتراجع الدور النشط فى الحركة على نحو ما كان عليه فى السبعينيات بينما كانت العودة الى الممارسة الديمقراطية السليمة فى الثمانينيات مقترنة بالبحث عن دور نشط مرة أخرى فى اطار الحركة. وبالنسبة لمصر فالعلاقة بين متغير الديمقراطية والدور المصرى فى اطار حركة عدم الانحياز لم تكن طردية بالضرورة ففى الستينيات تراجعت الديمقراطية وتزايد الدور المصرى فى اطار الحركة نتيجة للزعامة الكاريزمية، بينما عادت العلاقة الأرتباطية الطردية للظهور مرة اخرى فى السبعينيات حيث صاحب التراجع الديمقراطى تراجع الدور المصرى فى اطار الحركة، بينما ارتبطت محاولة العودة الى توسيع نطاق الديمقراطية فى مصر الثمانينيات بمحاولة البحث عن دور نشط فى

اطار الحركة، ويمكن أن نخلص من ذلك الى انه فى غياب الزعامة الكاريزمية تكون العلاقة طردية بين الديمقراطية والدور والنشط فى اطار حركة عدم الانحياز، ولذلك يكون من المفيد تناول أثر القيادة أو الزعامة فى مصر والهند على دور الدولتين ونشاطهما فى اطار حركة عدم الانحياز.

رابعا : متغير القيادة :

طرح متغير القيادة فى حالتى مصر والهند تأثيرة على دور ونشاط الدولتين فى اطار حركة عدم الانحياز وبحيث يمكن القول بوجود علاقة ارتباطية بين ظهور القيادة الكارزمية فى الدولتين وبين الدور النشط فى اطار حركة عدم الانحياز، بينما كان غياب هذه الزعامات الكارزمية معبرا عن تراجع فى نشاط ودور الدولتين فى اطار الحركة. فالقيادة الكاريزمية أو التى يطلق عليها القيادة التاريخية أو الملهمة هى نمط من أنماط الزعامة السياسية والتى تظهر فى لحظات التحول التاريخى وفى جو يتسم بالازمة وعدم التيقن لكى تقود الامة وتحقق أهدافها وتساعدها على التغلب على ما يواجهها من تحديات، ويمكن لهذا النمط من القيادة ان يستحوذ على تأييد ودعم مختلف قطاعات المجتمع وشرائحه، وغالبا ما يتسم القائد الكاريزمى بالطموح القومى ويحاول أن يجعل لدولته دورا راشدا ومؤثرا على المستوى الدولى ويصبح القائد الكاريزمى معبرا عن شعبه ومصدرا لاضفاء الشرعية ورمزا للقومية(٣٣) . وقد عرفت الهند هذا النمط من القيادة ممثلا فى رئيس وزرائها نهرو والذى تبلورت قيادته الكارزمية نتيجة لدوره فى الكفاح من أجل الاستقلال وقد استطاع نهرو متاثرا فى ذلك بالمهاتما غاندى أن يطبع السياسة الخارجية لبلاده بمبادىء اللاعنف كانعكاس للمبدأ الهندوكى القديم الذى ينادى بالتعايش السلمى والانسجام العالمى والذى كانت ترجمته فى السياسة الهندية اتباع سياسة عدم الانحياز. وقد كان نهرو يحاول التخلص من القومية الضيقة المتعصبة وينطلق الى افاق أرحب من التعاون الانسانى وربما كان تبنيه لسياسة عدم الانحياز نتيجة لمحاولته التوفيق بين النزعة القومية من جانب وبين نظرته الشمولية والعالمية من جانب آخر(٣٤) . ويمكن أيضا تفسير توجه نهرو نحو سياسة عدم الانحياز فى المجال الخارجى باعتبارها امتداداً لسياسة عدم الانحياز

بين الجماعات والطوائف والاديان والثقافات المختلفة التى تنطوى عليها الهند والتى تعتبر شرطا لوجود واستمرارية المجتمع الهندى.

وأستطاع نهرو بقيادتة الكاريزميه أن يطبع السياسة الهندية فى الداخل والخارج بطابعه المتميز وكان يشعر بالهند فى اطار مجموعة أكبر من الدول وبصفة خاصة الدول الافريقية والاسيوية ولذلك فقد كان يرى أن تحرير الهند هو جزء من التحرر الأسيوى الافريقى وكان يأمل أن يؤدى هذا التحرر الى حرية سياسية وعدالة اقتصادية وهكذا فقد استطاع نهرو معتمدا فى ذلك على شخصيته الكاريزمية أن يقود الهند بعد الاستقلال بكافة الفئات والقطاعات والشرائح الاجتماعية التى تنطوى عليها، واذا كان مطلب الاستقلال قد وحد بين مواطنى الهند قبل الاستقلال فان شخصية نهرو الكاريزمية كانت من العوامل الموحدة للهند بعد الاستقلال وخاصة عندما لجأ نهرو الى لعب دور مؤثر فى المجال الخارجى فى اطار حركة عدم الانحياز مما أكسب الهند مكانة متميزة ومرموقة على المستوى الدولى. ويمكن القول أن العلاقة بين القيادة الكاريزمية لنهرو وبين الدور النشط فى اطار حركة عدم الانحياز كانت علاقة تأثير متبادل حيث استغل نهرو قيادتة الكاريزمية لتنشيط دور الهند فى اطار حركة عدم الانحياز، كما أن النشاط الهندى فى اطار الحركة كان يؤثر ايجابيا على ما يتمتع به نهرو من صفات كاريزمية، ورغم وفاة نهرو فى عام ١٩٦٤ الا أن مبادئه وأفكاره ظلت مؤثرة طوال عقد الستينيات ومعبرة عن دور نشط للهند فى اطار حركة عدم الانحياز، وقد أخذ هذا الدور يتراجع منذ السبعينيات نتيجة لغياب الزعامة الكاريزمية لنهرو والتى لم تتمكن السيدة أنديرا غاندى من تعويضها، وان كانت الهند قد حاولت مرة أخرى فى الثمانينيات أن تنشط دورها فى اطار الحركة معتمدة فى ذلك على عوامل اخرى غير الزعامة الكاريزمية.

كما طرحت القيادة الكاريزمية للرئيس جمال عبد الناصر والتى استمرت حتى عام ١٩٧٠ تأثيرها الملحوظ على دور مصر ونشاطها فى اطار حركة عدم الانحياز، فطبيعة النظام السياسى المصرى وبيئتة تعطى دورا متميزا لقمة السلطة

التنفيذية والتى تتمثل فى رئيس الجمهورية، ولذلك فان النظام السياسى المصرى يعتبر نموذجا لنظام سياسى تتسم مؤسساته بالضعف النسبى مما يتيح الدور الاكبر فى رسم السياسة الخارجية لشخص الرئيس(٣٥). وتأسيسا على ذلك يمكن تفسير اتباع مصر فى عهد جمال عبد الناصر لسياسة عدم الانحياز جزئيا بالشخصية الكاريزمية للرئيس جمال عبد الناصر والتى جعلته يحاول البحث عن دور لمصر يتعدى حدودها ويعبر عن زيادة التأثير المصرى فى مجال العلاقات الدولية وقد وجد أن هذا الدور يمكن أن يتحقق من خلال حركة نشطة ومؤثرة فى اطار مجموعة عدم الانحياز ولذلك فقد كانت مصر فى بعض الاحيان وهى دولة صغيرة تمارس تأثيرا اقليميا أو دوليا يماثل ذلك الذى تمارسة الدول الكبرى ولذلك فقد كان الرئيس جمال عبد الناصر من زعماء الحركة البارزين والمؤثرين وكان مدفوعا فى ذلك بشخصيته الكاريزمية التى جعلته يبحث لمصر عن درجة أكبر من التأثير والنفوذ على المستوى الدولى(٣٦)، كما كانت هذه الشخصية الكاريزمية أيضا تضمن التأييد والمساندة فى الداخل لتوجهاته السياسية فى المجال الخارجى وانعكست الانجازات التى تتحقق فى المجال الخارجى ايجابيا على الكاريزما الناصرية، وقد أمكن لمصر وبتأثير الكاريزما الناصرية أن تلعب دورا نشطا ومؤثرا فى اطار حركة عدم الانحياز طوال الستينيات حيث نجح الرئيس عبد الناصر فى تحويل سياسة عدم الانحياز من مجرد مواقف للدول الى تيار سياسى له تأثيره العالمى ونجح فى الدعوة الى عقد مؤتمر قمة دول عدم الانحياز فى عام ١٩٦١ ونجح فى عقد المؤتمر الثانى للحركة فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ وطالب بادخال تعديلات على النظام الدولى الراهن وبنزع السلاح ومحاربة الاستعمار فى جميع صوره مما أضفى الديناميكية والنشاط على الدور المصرى فى اطار الحركة طوال الستينيات.

وقد شهد عقد السبعينيات تراجع الدور المصرى فى اطار حركة عدم الانحياز وهو ما يمكن تفسيره بغياب الزعامة الكاريزمية وعدم قدرة المؤسسات السياسية على شغل الفراغ الناجم عن اختفاء القائد الكاريزمى فضلا عن أن الرئيس السادات لم يكن متحمسا كثيرا لتنشيط دور مصر فى اطار حركة عدم الانحياز بل كان أكثر اهتماما بالمشاكل الداخلية وقضية الصراع العربى الاسرائيلى بالاضافة الى

توجهات الرئيس السادات نحو المزيد من الارتباط بالغرب وتقليص التعاون مع الاتحاد السوفيتى. ويمكن النظر الى التحول الذى حدث فى موقف ونشاط مصر فى اطار حركة عدم الانحياز فى السبعينيات بالمقارنة بما كان عليه الحال فى الستينيات من خلال منظور أشمل وأوسع وهو التغيرات الجوهرية التى شهدتها السياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس السادات وخاصة مع غياب المؤسسية القوية فى الخبرة المصرية مما يجعل القرار فى النهاية قرار فرد أو شخص أكثر منه قرار المؤسسة ويتيح الفرصة لشخص القائد أن يؤثر على توجهات السياسة الخارجية، واذا كان الرئيس السادات قد استطاع أن يحدث تغيرات جوهرية فى السياسة الخارجية المصرية من النقيض الى النقيض بالمقارنة بما كان عليه الحال فى الستينيات فقد كان من الطبيعى أن يتراجع دور مصر وتأثيرها فى حركة عدم الانحياز فى عهده، ثم جاءت فترة الثمانينيات لكى تشهد درجة من التوازن أو التوفيق بين السياسات الناصرية وسياسات الرئيس السادات مما جعل مصر تحاول مرة أخرى تنشيط دورها فى اطار حركة عدم الانحياز.

وهكذا فان متغير القيادة فى مصر والهند كان يؤثر على توجهات الدولتين ونشاطها فى اطار سياسة عدم الانحياز حيث كان يدفع الى تعاظم نشاط ودور الدولتين فى اطار الحركة خلال الستينيات بتأثير الزعامة الكاريزمية للرئيس جمال عبد الناصر والتى استمرت طوال عقد الستينيات والزعامة الكاريزمية لنهرو والتى استمرت حتى عام ١٩٦٤ وأمتد تأثيرها حتى نهاية العقد، بينما حدثت فى السبعينيات حركة عكسية حيث كانت القيادة السياسية من العوامل التى تساعد على تقليص الدور المصرى والهندى فى اطار حركة عدم الانحياز، بينما شهدت الثمانينيات محاولة القيادة فى الدولتين لزيادة النشاط والتأثير فى نطاق الحركة وان كانت هناك عوامل أخرى يمكن ان تؤثر على مدى النجاح فى تحقيق هذا الهدف تتعلق بهشاشة الدولة والتى طرحت أثارها الهامة على نشاط ودور الدولتين فى اطار الحركة.

خامسا : هشاشة الدولة :

يلاحظ أن أغلب الدول النامية هى بدرجات متفاوتة دول هشة، ويشير مفهوم الدولة الهشة الى كافة أنماط عدم الانضباط الاجتماعى والتى تعبر عن نفسها فى شكل نقص فى كفاءة التشريع وفى الالتزام بالقانون وتطبيقة، وعدم الالتزام من جانب الموظفين العموميين فى المستويات التنظيمية المختلفة بالقواعد والتعليمات الصادرة اليهم، كما ينطوى اصطلاح الدولة الهشة أيضا على الفساد السياسى وعدم الاستقرار السياسى والازمات السياسية(٢٧). ويلاحظ أن وجود الدولة الهشة بهذا المعنى يعوق من عملية التنمية بالجهود الذاتية ويجعل الدولة فى حاجة ملحة الى الاعتماد على المساعدات الخارجية لدفع عملية التنمية وعدم القدرة فى نفس الوقت على تحقيق الاستفادة المثلى من هذه المعونات والقروض الخارجية أو توجيهها الى أكثر القطاعات احتياجا لها حيث تتدخل فى هذا التخصيص للموارد بعض الاعتبارات غير الاقتصادية مثل الرشاوى والعمولات التى تقدم لكبار المسئولين، أو العلاقات الشخصية والمنافسات بين المناطق والاقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة، كما قد يتم توجيه هذه القروض والمساعدات الى المجالات التى تحددها الدول المانحة لتلك القروض وهو ما يخل الى حد كبير بمفهوم عدم الانحياز.

وتعتبر مصر والهند من الدول الهشة بهذا المعنى مع تفاوت فى الدرجة من فترة زمنية الى أخرى حيث بلغت هشاشة الدولة أدنى حد لها فى عقد الستينيات وربما كان ذلك يفسر بالزعامة الكاريزمية فى الدولتين، وفى نفس الوقت بلغ دور مصر والهند فى اطار حركة عدم الانحياز أقصى مداه فى هذا العقد، بينما ارتفع مؤشر هشاشة الدولة فى مصر والهند الى حده الاقصى فى السبعينيات حيث تزايدت مؤشرات عدم الاستقرار السياسى فى الدولتين، فقد شهدت مصر اضطرابات اجتماعية وسياسية على نطاق واسع فى النصف الثانى من السبعينيات بصفة خاصة واقترنت هذه الاضطرابات بأعمال العنف السياسى والاغتيال وبلغ عدم الاستقرار السياسى مداه باغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١. كما شهدت الهند أيضا ارتفاعا فى مؤشرات عدم الاستقرار السياسى على المستوى الاجتماعى فى السبعينيات(٢٨) نتيجة

لأعمال العنف الطائفى بين السيخ والهندوس وخاصة فى اقليم البنجاب والتى وصلت الى قمتها بأغتيال السيدة أنديرا غاندى فى أكتوبر ١٩٨٤.

وشهد عقد السبعينيات أيضا ارتفاعا فى مؤشرات الفساد السياسى(٣٩) فى مصر والهند على مختلف المستويات وإقترن بذلك تزايد حدة الازمات السياسية التى واجهت النظامين وخاصة أزمة المشاركة وأزمة الشرعية، وقد عبرت هذه الازمات عن نفسها فى مصر فى شكل عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التنظيمات الاسلامية والتى لجأت الى العنف السياسى وتخطى الاطر الشرعية، بينما عبرت عن نفسها فى الهند فى تكرار المصادمات الطائفية مما يشير الى عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب بعض العناصر الراغبة فى المشاركة السياسية وان كانت حدة الأزمة السياسية لم تصل فى الهند الى درجة أن تطالب بعض الجماعات أو الطوائف بالانفصال عن الدولة. وهكذا فان عقد السبعينيات فى مصر والهند قد شهد ارتفاعا فى منحنى هشاشة الدولة وتراجعا فى دور ونشاط الدولتين فى اطار حركة عدم الانحياز، بينما شهدت الثمانينيات وخاصة فى النصف الثانى منها انخفاضا نسبيا فى منحنى هشاشة الدولة فى مصر والهند مصحوبا بمحاولة البحث عن دور نشط فى اطار الحركة مما يشير الى وجود علاقة عكسية بين هشاشة الدولة ونشاطها فى اطار حركة عدم الانحياز.

وتجدر الاشارة الى أن الفصل بين المتغيرات الداخلية على هذا النحو الذى أظهرته الدراسة لا يعدو أن يكون فصلا أكاديميا لأغراض التحليل، أما من الناحية الواقعية فتوجد درجة كبيرة من التفاعل والتشابك بين هذه المتغيرات والتأثير المتبادل بينها، وقد تدفع هذه المتغيرات كلها فى نفس الاتجاه أى نحو تنشيط دور الدولة فى اطار حركة عدم الانحياز (أو تقليل هذا الدور) كما قد يكون لهذه المتغيرات تأثيرات متباينة بمعنى أن بعضها قد يدفع نحو زيادة دور الدولة فى اطار الحركة بينما يدفع متغير أخر (أو أكثر) نحو تقليص هذا الدور، وفى هذه الحالة يكون التساؤل عن القوة النسبية لكل متغير والتى تؤثر على النتيجة

النهائية أى مدى قوة دور الدولة فى اطار الحركة. ولتوضيح مدى الترابط بين هذه المتغيرات من الناحية الواقعية نجد فى حالة مصر ان عقد الستينيات قد شهد نشاطا وتأثيرا مصريا متزايدا فى اطار حركة عدم الانحياز وكان ذلك مقترنا وخاصة فى النصف الأول من ذلك العقد بانجازات اقتصادية وقيادة كاريزمية وانخفاض منحنى هشاشة الدولة وتراجع فى الديمقراطية وان كان الاثر الايجابى للقيادة الكاريزمية قد قلل من الاثر السلبى لغياب الديمقراطية، أما عقد السبعينيات والذى شهد تراجعا فى دور مصر فى اطار حركة عدم الانحياز، قد شهد أيضا على المستوى الداخلى تزايد حدة المتاعب الاقتصادية وخاصة فى النصف الثانى منه وتقييد نطاق الديمقراطية واختفاء القيادة الكاريزمية وارتفاع منحنى هشاشة الدولة. وعندما حاولت مصر فى الثمانينيات علاج مشاكلها الاقتصادية وتحقيق انفراجة ديمقراطية وعلاج المشاكل الناجمة عن هشاشة الدولة، كان ذلك مقترنا بالعودة الى البحث عن دور نشط فى اطار حركة عدم الانحياز.

كما شهدت الهند نفس التطور من حيث تأثير المتغيرات الداخلية على دورها فى اطار حركة عدم الانحياز حيث كانت الانجازات الاقتصادية واتساع نطاق الديمقراطية والقيادة الكاريزمية وانخفاض هشاشة الدولة من العوامل التى دفعت الهند الى ممارسة دور نشط فى اطار الحركة فى الستينيات، بينما كانت الضغوط الاقتصادية وتقييد نطاق الديمقراطية واختفاء الزعامة الكاريزمية وارتفاع مؤشرات عدم الاستقرار السياسى والفساد المرتبطة بهشاشة الدولة معبرة عن تراجع دور الهند فى اطار حركة عدم الانحياز فى السبعينيات.

<u>سادسا : نظرة مستقبلية :</u>

يمكن فى محاولة لاستشراف المستقبل ومعرفة دور مصر والهند فى إطار حركة عدم الانحياز فى التسعينيات الاعتماد على هذه المتغيرات الداخلية التى تناولتها الدراسة وتحليل التغيرات التى يتوقع حدوثها وما يمكن أن تطرحة من أثار إيجابية أو سلبية على سياسة مصر والهند ودورهما فى إطار الحركة، ولتوضيح ذلك نعرض لتلك المتغيرات على التوالى ودورها المتوقع فى التسعينيات.

فبالنسبة للمتغير الاقتصادى يلاحظ أن الشوط ما زال طويلا أمام مصر والهند فى طريق التنمية رغم كل ما تحقق من إنجازات، والمشكلة التى تواجههما فى التسعينيات لا تزال تتمثل فى توفير فرص التعليم والعمالة والعلاج والخدمات الاجتماعية للاعداد المتزايدة من السكان وقبل ذلك توفير الطعام، ويمكن النظر إلى تعددية المراكز المانحة للمعونات والمساعدات على المستوى الدولى فى التسعينيات باعتبارها من المؤشرات المشجعة حيث يمكن توقع ظهور مصادر أخرى للمعونات والمنح لها أهميتها وثقلها إضافة إلى القوتين الاعظم مثل المانيا الموحدة واليابان وأوروبا، ويمكن للدبلوماسية المصرية والدبلوماسية الهندية إيجاد الأساليب المناسبة للتعامل مع هذه القوى الاقتصادية الهامة والمؤثرة لدفع عملية التنمية الاقتصادية فى الدولتين دون وجود شبهة الانحياز وبصفة خاصة إذا أمكن التنويع فى مصادر الحصول على المعونات الاقتصادية.

ووفقا لهذا التصور يمكن القول أن عقد التسعينيات قد يشهد وربما لأول مرة إمكانية الحصول على مساعدات إقتصادية دون أن يصاحبها تنازلات سياسية، ويقوى من هذا الاحتمال التقارب والوفاق بين القوتين الأعظم، وبعبارة أخرى فانه يمكن للهندى ولمصر إستغلال تعددية مراكز القوى الاقتصادية فى العالم لدفع عملية التنمية دون تحمل الاعباء السياسية المترتبة على ذلك وهو ما يمكن ترجمته بتقوية وتنشيط الدور المصرى والهندى فى إطار حركة عدم الانحياز وبصفة خاصة إذا تمكنت مصر والهند من تلطيف حدة المشاكل الاقتصادية الهيكلية التى تواجههما والمتمثلة أساسا فى إختلال ميزان المدفوعات وتزايد الديون الخارجية وإرتفاع معدلات التضخم، بينما يمكن أن يؤدى الاخفاق فى التعامل الناجح مع هذه المتغيرات الدولية والاخفاق فى تقليل حدة المشكلة الاقتصادية إلى تراجع الدور المصرى والهندى فى إطار حركة عدم الانحياز فى التسعينيات.

متغير الديمقراطية:

أوضحت الدراسة انه فى غياب القيادة الكاريزمية تكون العلاقة طردية بين الديمقراطية والدور النشط لمصر والهند فى إطار حركة عدم الانحياز، ولذلك فإن

دور الدولتين ونشاطهما فى إطار الحركة فى التسعينيات يرتبط بمدى تدعيم الديمقراطية وإستمراريتها، ويلاحظ بالنسبة للهند أن الديمقراطية تعبر عن توجه أصيل منذ الاستقلال وأن التراجع الديمقراطى يعبر عن إستثناء من الاصل العام، ولذلك يتوقع فى التسعينيات أن تستمر الديمقراطية الهندية قوية ومؤثرة وبصفة خاصة إذا أمكن إستيعاب الاضطرابات الطائفية التى تظهر بين الحين والاخر وتقليص نزعة التعصب الطائفى فى الهند.

كما يتوقع الباحث أن تتدعم الديمقراطية فى مصر فى التسعينيات ويمكن إستخلاص ذلك من عدة مؤشرات أهمها السماح بنشأة أحزاب سياسية جديدة، والجو الذى جرت فيه إنتخابات البرلمان المصرى فى عام ١٩٩٠ بالاضافة الى أن الديمقراطية قد أصبحت نغمة سائدة تتردد فى مختلف أنحاء العالم، وإذا أمكن للنظام السياسى إيجاد الصيغة الملائمة التى تسمح باستيعاب مختلف الجماعات والفئات السياسية الراغبة فى المشاركة من خلال الاطر الشرعية القائمة فإن ذلك من شأنه توسيع نطاق الديمقراطية فى مصر. وتأسيسا على ذلك فإن تدعيم الديمقراطية فى مصر والهند فى خلال عقد التسعينيات يترتب عليه دور نشط للدولتين فى إطار حركة عدم الانحياز.

<u>متغير القيادة :</u>

ترتبط النظرة الصحيحة الى القيادة السياسية (إضافة الى السمات الشخصية) بما تحققه القيادة من إنجازات فى المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الانجازات التى تحققها على المستويين الدولى والاقليمى، ويصدق ذلك بصفة خاصة فى حالة غياب الزعامات الكاريزمية حيث يقاس دور القيادة فى هذه الحالة بما يحققه من إنجازات فعلية تؤثر تأثيرا مباشرا على المواطن العادى، ولذلك يتوقع الباحث إنه إذا أمكن للقيادة السياسية فى مصر والهند أن تحقق إنجازات ملموسة فى علاج المشاكل الداخلية فى التسعينيات أن يكسبها ذلك القدرة على لعب أدوار مؤثرة على المستوى الدولى والاقليمى وفى إطار سياسة عدم الانحياز وخاصة إذا وجدت القيادة السياسية أن توجهها الى لعب دور نشط فى إطار

سياسة عدم الانحياز ينعكس إيجابيا على المشكلات الداخلية، ويمكن تأسيسا على ذلك أن يسهم متغير القيادة فى تنشيط الدور المصرى والهندى فى إطار حركة عدم الانحياز فى التسعينيات.

متغير هشاشة الدولة :

يتوقع الباحث أن يتجه منحنى هشاشة الدولة فى مصر والهند الى التراجع فى عقد التسعينيات وذلك إذا أمكن للدولتين زيادة درجة الكفاءة فى التشريع وتطبيقة وتحقيق الانضباط الادارى والالتزام الوظيفى بين العاملين فى الجهاز الادارى ومحاربة الفساد فى مستوياته المختلفة وأشكالة المتعددة وتحقيق الاستفادة المثلى من المعونات والقروض الخارجية لخدمة أغراض التنمية، كما يمكن أن يتراجع منحنى هشاشة الدولة فى مصر والهند فى التسعينيات أيضا إذا أمكن للدولتين تقليص مؤشرات عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى من خلال زيادة كفاءة المؤسسات السياسية أو زيادة درجة مؤسستيها وفقا لاصطلاحات هنتيجتون وزيادة قدرتها على إستيعاب مختلف الفئات والاتجاهات السياسية التى ترغب فى المشاركة والتعبير عن مطالبها بطريقة شرعية تكفلها الديمقراطية، وإذا تحقق هذا التوقع واتجه منحنى هشاشة الدولة الى التراجع فى مصر والهند فى التسعينيات فإن ذلك سوف يرتبط بتنشيط دور الدولتين فى إطار سياسة عدم الانحياز. وهكذا فإن جملة هذه المتغيرات تتجه الى تنشيط الدور المصرى والهندى فى إطار حركة عدم الانحياز فى التسعينيات.

ويلاحظ أخيرا أن دور الدولتين فى إطار سياسة عدم الانحياز فى التسعينيات يرتبط ويتأثر بما طرأ على الحركة ككل من تغيرات وبما شهده العالم من تحولات فقد إنحسر الاستعمار وتراجعت العنصرية وخفت حدة الصراع بين القوتين الأعظم وهى القضايا الهامة التى إنشغلت بها حركة عدن الانحياز لقرابة ثلاثة عقود من الزمان، ولذلك فإن الدور النشط فى إطار الحركة والذى ينتظر مصر والهند فى التسعينيات قد يرتبط بقضايا جديدة مثل حماية البيئة وتنشيط التعاون الدولى

فى المجالات العلمية والتكنولوجية وقضية استخدام الطاقة النووية فى المجـالات السلمية وإيجاد صيغة جديدة وعادلة للنظام الاقتصادى العالمى وحل المنازعـات الاقليمية وغيرها ويمكن القول فى النهاية أنه إذا ارادت مصر والهند العـودة إلى ممارسة دورهما النشط والمؤثر فى نطاق حركة عدم الانحياز فإن ذلك يتوقـف على مدى نجاح الدولتين فى علاج المشاكل الداخلية الاقتصادية والسياسيـة والاجتماعية، ومدى قدرتهما على إدراك المتغيرات الدولية الجديدة وكيفيـة التعامل معها، ومدى نجاحها أخيرا فى تخفيف حدة التوترات الاقليمية فى المنطقة المحيطة بكل منهما.

المراجع :

(١) أنظر مفهوم عدم الانحياز والتمييز بينه وبين مفهوم الحياد التقليدى
Richard Jackson, The Non - Aligned - The united Nations and The Superpowers, (New york : Praeger Special Studies, 1983), PP. 4-6.

(٢) أنظر فى ذلك :
Myron Weiner, "Neutralism and Nonalignement" International Encyclopedia of the Social science, Vol. II, ed. by David Sills (New York : The Macmillam Company & Free press, 1968), PP. 166-172.

(٣) أنظر د. ودودة بدران ، «سياسات تعبئة الموارد السياسية الخارجية لمصر فى عهد جمال عبد الناصر «فى د. على الدين هلال (محرر) دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون الى أنور السادات (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧)، ص ٢٣١.

(٤) Jackson, op.cit., PP. 38-39.

(٥) أنظر تفاصيل ذلك :
د. سامى منصور «مؤتمر باندونج ومولد عدم الانحياز»، السياسة الدولية، العدد ٨٠، (أبريل ١٩٨٥)، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٥.

(٦) Odette Jankowitsh & Karl Saurvant (eds.) The Third World Without Superpowers : The Collected Documents Of the Non-Aligned Countries, Vol. I (New York : Oceana Publications, Inc., 1978) PP. 7 - 33.

(٧) Ibid., PP. 81 - 102.
وأمانى قنديل، «مصر وعدم الانحياز من باندونج الى هافانا»، السياسة الدولية، العدد ٧٢، (أبريل ١٩٨٣)، ص ص ٦٧ ـ ٦٩.

(٨) انظر : د. اسماعيل صبرى مقلد، «عدم الانحياز بين الايديولوجية والتطبيق»، السياسة الدولية، العدد ٤٥ (يوليو ١٩٧٦)، ص ص ١٤ ـ ١٥.

(٩) د. سمير أحمد، «الاطار التنظيمى لحركة عدم الانحياز»، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٠، (أكتوبر ١٩٨٢)، ص ص ٩٠ ـ ٩٧.

(١٠) أمانى قنديل، م.س.د.، ص ١٠٦.

(١١) United Nations, General Assembly, Forty First Sessions, Distr. General A/41/341 S/18065/28 May 1986, PP. 1 - 103, and Dankwart Rustow, "Realignments in the Middle East" Foreign policy. Vol. 63, No. 3, (1985), PP. 589 - 590.

(١٢) أنظر فى تفاصيل ذلك :

United Nations, General Assembly, Ninth Conference of Heads of State of Government of Non - Aligned Countries, NAC 9/MM/Dec. 3, Rev. 3, 2 Sept. 1989.

(١٣) أنظر فى الاثار السياسية للمساعدات الاجنبية :

Paul Alpert, Partnership or Confrontation? (New York: The Free Press, 1973), PP.67 - 72; Jahangir Amuzegar, "Nationalism Versus Economic Growth" Foreign Affairs Vol. 44, No. 4 (July 1966), PP. 651 - 666; David Boldwin, "Foreign Aid, Intervention, and Influence" World Politics Vol. 21, No. 3 (April 1969), PP. 425-447 and Hans Morgenthau, "Apolitical Theory of Foreign Aid" The American Political Science Review, Vil. 56, No, 2, (June 1962), PP. 301-309.

(١٤) Leo Tansky, U. S. and U. S. S. R. Aid to Developing Countries (London : Frederick Praeger Publishers,, 1967), PP. 101 - 149 and D. H. Pai Panandikar, "Is Foreign Assistance Necessary For India" in Ramashray Roy (ed), Politics Of International Economic Relations (Delhi : Ajanta Publications, 1982), PP. 207 - 208.

(١٥) Robert Wesson, Modern Governments - Three Worlds of Politics (New Jersey : Prentice - Hall, Inc., 1981), P. 537, and Fred Carrier, The Third World Revolution (Amsterdam : B. R. Gruner, 1976), P. 83.

(١٦) Albert Gray, "Egypt's Ten Year Economic Plan 1973 - 1982", Middle East Journal Vol. 30, No. I (Winter 1976), PP. 36 - 37.

(١٧) Paul Jabber, "Egypt's Crisis, America's Dilemma", Foreign Affairs Vol. 64 (Summer 1986), PP. 964 - 965.

(١٨) Ibid., PP. 971 - 972.

(١٩) Paul Brass, "Class, Ethinic Group, and Party in Indian Politics", World Politics, Vol. 33, No. 3, (April 1981), PP. 449 - 452.
أنظر فى الحقوق الديمقراطية التى كفلها الدستور الهندى :
K. L. Kamal & Ralph Meyeir, Democratic Politics in India (New Delhi: Vikas Publishing House, 1977), PP. 43 - 49.

(٢٠) Paul Kreisberg, "India After Indira" Foreign Affairs Vol. 63, No. 3 (Spring 1985), PP. 873 - 874.

(٢١) Indira Gandhi, "India and the World "Foreign Affairs Vol. 51, No. 1 (October 1972), PP. 65 - 66.

(٢٢) James Manor, "Parties and the party system" in Atul Kohli, ed. India's Democracy - An Analysis of Changing State - Society Relations (New Jersey: Princeton University Press, 1988), PP. 66-72, and Wesson, op.cit., PP. 235 - 238.

(٢٣) أنظر فى ذلك :
اكرام عبد القادر بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر «١٩٥٢ ـ ١٩٧٠»، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١)، ص ٥١ وما بعدها.
Hrair Dekmejian, Egypt Under Nasir (London: University of london Press Ltd, 1971), PP. 37 - 58.

(٢٤) أنظر :
مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز فى العلاقات الدولية، (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ص ٦٠ ـ ٦٣.
ود. مجدى جماد، «قادة عدم الانحياز عبد الناصر ـ تيتو ـ نهرو»، السياسة الدولية، العدد ٧٢ (أبريل ١٩٨٣)، ص ص ٩١ ـ ٩٥.

(٢٥) أنظر فى ذلك :
Mohamed Hassanein Heikal, "Egyptian Foreign Policy" Foreign Affairs, Vol. 56, No. 4, (July 1978), PP. 714 - 723.

(٣٦) A. I. Dawisha, Egypt in the Arab World - The Elementy Of Foreign Policy (London : The Macmillan Press, 1976), P. 12.

(٣٧) Gunnar Myrdal, The Challenge of World Poverty (New York : Pantheon Books, 1972), PP. 208 - 209.
Myron Weiner, India at the Polls - The Parliamentary Election of 1977 (Woshington, D.C. : American Enterprise Institute for Public Policy Reseorch, 1978) , P. 95 .

(٣٨) أنظر فى الاستقرار المؤسسى فى الهند فى السبعينيات :
Paul Brass, "Party System and Goverment Stability in the Indian States "The American Political Sience Review Vol. 71, No. 4 (December 1977), PP. 1384 - 1405.

(٣٩) أنظر فى العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسى:
John Waterbury, "Corruption, Political Stability and Development" Government and Opposition Vol. II, No. 1 (Autumn 1976), PP. 426-445.

الفصل الرابع

التحديات الداخلية ومستقبل حركة عدم الانحياز

د. جابر سعيد عوض

التحديات الداخلية ومستقبل حركة عدم الانحياز

سارت حركة عدم الانحياز فى رحلة ليست بالقصيرة منذ أن ظهرت على المسرح الدولى، حققت خلالها فى الحقيقة أنجازات محدودة بالقياس الى ما يمكنها ان تحققه بسبب الكم الهائل من الضغوط والتحديات التى تواجهها من داخلها فضلا عن تلك التى تهددها من خارجها. ولاتزال الحركة وهى على اعتاب العقد الرابع من عمرها تواجه تحديات ومصاعب لايستهان بها، مرجعها ليس فقط لتغير الظروف الدولية، بل أيضا لتفاقم التحديات الداخلية التى تعترى طريق الحركة، والتى تتمثل فى الصراعات والمنازعات المتزايدة والمتأججة فى وبين دول الحركة نظراً لما تتسم به فى كثير من الاحيان من تضارب فى المصالح بسبب تكوينها الايديولوجى غير المتجانس، فضلا عن ضغوط القوى الكبرى ومحاولتها المستمرة والدؤوبة لإختراق صفوف الحركة.

إن إستمرار وتزايد الصراعات فى وبين دول حركة عدم الانحياز يمثل دون أدنى مبالغة تهديداً خطيراً للحركة. يزداد الامر خطورة إذا علمنا ان الحركة نظرت، ولفترة طويلة، الى صراعاتها الداخلية على أنها صراعات عارضة وهامشية بالقياس الى صراعها الاساسى فى مواجهة الاستعمار والعمل على اقرار السلام الدولى واقامة نظام سياسى وإقتصادى عالمى جديد أكثر عدالة وديموقراطية، ومن ثم رأت أنها قادرة على تسوية خلافاتها بصورة ودية[1]. ترتب على ذلك عدم تبلور وسائل داخلية فعالة للتسوية السلمية لمثل هذه الصراعات والمنازعات الامر الذى أدى إلى تفاقمها، وأثر سلبياً على وحدة الحركة وتماسكها وتضامنها، ومن ثم على قدرتها فى تحقيق أهدافها .

وتجدر الإشارة الى أن هناك إدراكاً متزايداً داخل الحركة لهذه التحديات الداخلية ومدى خطورتها. فعلى سبيل المثال، أشار الرئيس اليوغوسلافى الراحل تيتو فى المؤتمر السادس لحركة عدم الانحياز المنعقد فى هافانا عام ١٩٧٩ الى

خطورة الانشقاقات والصراعات الداخلية التى تعانى منها الحركة بقوله : "ان من أكثر مايثير القلق فى نفوسنا هو تلك الصراعات المستمرة بين الدول غير المنحازة، ويجب أن نأخذ فى الإعتبار حقيقة هامة هى أن أى نزاع بين الدول غير المنحازة يفتح الباب أمام التدخلات الاجنبية وهو مايجب التصدى له"(٢). وهو الامر الذى أكده وزير الخارجية الهندى ميشرا فى ذات المؤتمر بقوله : "الخطر الحقيقى الذى تواجهه الحركة لايأتى إلا من داخلها وبسبب المنازعات التى تثور بين دولها"(٣). كما أكده أيضاً وزير خارجية سنغافوره بقوله: "لايمكن تجاهل الإنقسامات العميقة فى إطار الحركة ..."(٤).

والحقيقة أن أهمية التحديات الداخلية وضرورة مواجهة الحركة لها ترجع الى اعتبارين هامين :

الأول : أن هذه التحديات تمزق أوصال الحركة وتمثل تهديداً حقيقاً لها، يفقدها القدرة على التأثير الفعال فى مجريات الامور على الساحة الدولية، ويجعل من بلدان الحركة فريسة سهلة للقوى الخارجية الطامعة فيها، ويخلق الفرص المواتية لتدخل هذه القوى فى الشئون الداخلية لدولها، خاصة وأن تدخل هذه القوى فى شئون بلدان حركة عدم الانحياز لم يعد سافراً كما كان الحال من قبل، بل أضحى يتوارى فى معظم الاحيان خلف الصراعات والنزاعات ذات الطابع المحلى (كالصراعات العرقية) أو ذات الطابع الاقليمى (كنزاعات الحدود) .

الثانى : أن مواجهة هذه التحديات تمثل نقطة البداية فى مواجهة التحديات التى تواجهها الحركة عموماً. أنها بمثابة عملية لترتيب البيت من الداخل، وأنه اذا تمت مواجهتها ومعالجتها بنجاح، فإن النتيجة الحتمية هى تدعيم وحدة وتضامن الحركة، ومن ثم تزايد قدرتها وفعاليتها فى مواجهة التحديات الخارجية والتأثير على المسرح الدولى.

تموج الحركة اذن بمشاكل وصراعات داخلية لاحدود لها. ولما كان من الصعب التعرض لكافة التحديات الداخلية التى تواجه حركة عدم الانحياز، فان هذه الدراسة تتناول فقط بعض صور هذه التحديات فى محاولة لابراز السلوك الفردى والجماعى لدول عدم الانحياز إزاءها ، وإنعكاسات هذه التحديات على فعالية الحركة وعلى مستقبلها.

فعلى المستوى المحلى هناك التحديات المتعلقة بمشاكل الأمن الداخلى فى البلدان غير المنحازه وما تثيره من قضايا الإستقرار وعدم الإستقرار الداخلى، مشاكل الفقر والتخلف الإقتصادى، الإضطرابات العنيفة ضد الانظمة الحاكمة، صراع النخب المحلية على السلطة، سوء الإدارة والفساد الاجتماعى والسياسى، تصدير الثورة أو الثورة المضادة، الصراعات العرقية ، التدخل فى شئون الدول الاخرى، ... الخ. إلا أن الاهم من ذلك أن هذه التحديات الداخلية على المستوى المحلى كثيراً ما تعدت النطاق المحلى وقادت إلى التدخل الاجنبى فى الشئون الداخلية للدول الاخرى، لاسيما فى حالات صراع النخب المحلية على السلطة ، والصراعات العرقية، ونزاعات الحدود.

صراع النخب المحلية والتدخل الخارجى:

فعلى الرغم من أن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية والخارجية للدول الاخرى من المبادئ الاساسية لحركة عدم الانحياز، وبرغم أن جميع الدول الاعضاء فى الحركة تعلن معارضتها لكافة صور التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى، إلا أن الواقع العملى يشهد تعرض العديد من بلدان الحركة لاشكال مختلفة من الضغوط والتدخلات الخارجية. والغريب أن مثل هذه التدخلات كما قد يحدث من قبل قوى عظمى كما هو الأمر بالنسبة للتدخل السوفيتى فى أفغانستان والتدخل الامريكى فى بنما على سبيل المثال، فإنه كثيرا ما وقع هذا التدخل من قبل بلدان تنتمى إلى حركة عدم الانحياز فى الشئون الداخلية لبلدان تنتمى إلى نفس الحركة بهدف فرض حل معين دون آخر لصراع داخلى لصالح هذا الفريق أو ذاك من الفرق المتصارعة.

ولعل التدخل الفيتنامى فى كمبوتشيا ما هو الا نموذج واحد من نماذج تورط بعض اعضاء الحركة فى أنشطة تدخلية وعسكرية فى دول اخرى أعضاء فى الحركة.

الملاحظ أن موقف بلدان عدم الانحياز - سواء على المستوى الفردى أو الجماعى - تجاه التدخل العسكرى الخارجى سواء أكان من قبل قوة عظمى أو من قبل إحدى دول الحركة فى الشئون الداخلية لدولة اخرى عضو فى الحركة لايحكمه مبدأ واحد من حيث الواقع العملى، بل يتباين تبايناً واضحاً. هذا التباين يختلف من النقيض إلى النقيض من حالة إلى أخرى، ويتفاوت بين الادانة التامة أو التأييد التام. بعبارة أخرى، أن التعامل مع قضايا التدخل الخارجى فى إطار الحركة يتم على أساس الحالة، وليس على أساس المبدأ، باختصار هناك عدم إتفاق فى إطار الحركة على مفهوم موحد بصدد قضية التدخل، وهو أمر إن دل على شئ انما يدل على ان الحركة مازالت عاجزة عن التوصل الى حلول تحوز على رضاء الاغلبية بشأن قضايا التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى(٥).

إن نظرة سريعه لموقف بلدان عدم الانحياز من التدخل السوفيتى فى أفغانستان يوضح الى حد بعيد كيف تباينت مواقف هذه البلدان. صحيح أن الغالبية العظمى من بلدان الحركة قد عارضت التدخل السوفيتى بل وادانته الإ ان بعضاً من الدول الاعضاء قد وصل بها الامر إلى حد عدم إدانة التدخل - سوريا - أو حتى تأييده - كوبا - وهو ما يمكن أن نلمسه من التصريحات الرسمية للمسئولين فى البلدين. فعلى سبيل المثال قاطعت سوريا المؤتمر الطارئ لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى المنعقد فى إسلام أباد بباكستان فى يناير ١٩٨٠ لمناقشة قضية الغزو السوفيتى لافغانستان(٦). أكثر من ذلك أوضح وزير الخارجية السورى السيد عبد الحليم خدام فى مؤتمر صحفى على أثر زيارة نظيره السوفيتى السيد اندريه جروميكو موقف سوريا من الغزو السوفيتى قائلا : "لايمكن تفسير الحملة الحالية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى من طرف الصهيونية والامبريالية، هذه الحملة التى

إتخذت من افغانستان محوراً لها ... لقد وضحنا موقفنا فيما يتعلق بالهجمة الحالية لقوى الامبريالية والصهيونية لايمكننا ان نضع فى نفس المستوى اصدقاءنا الذين يدعموننا مع الذين يدعمون عدونا، وبعبارة اخرى إننا نرفض ان نضع الاتحاد السوفيتى الصديق المخلص للعرب مع أى دولة أو قوة أخرى تدعم عدونا اسرائيل" (٧).

أما كوبا فقد ذهبت الى مدى اكثر وضوحاً فى تأييدها للتدخل السوفيتى فى افغانستان، وهو ما عكسه تصريح ممثلها الدائم أمام الدورة الطارئة للجمعية العامة للامم المتحدة بقوله: "إن الولايات المتحدة التى تزعم بأنه قد تم التدخل فى شئون افغانستان الداخلية وتحاول جاهدة جر بلدان هذه المنطقة لتلعب دور الخادم المطيع للإمبريالية تحاول اليوم القيام بطلب إنعقاد مجلس الامن بحجة ان العالم قد دخل من جديد فى حرب بارده ... إن كوبا التى ايدت دائما مبدأ حق الشعوب فى سيادتها ترفض اليوم طرح هذه المسألة التى تريد الامبريالية بها غسل ماء الوجه ... إننا لانساعد أبداً على تقديم الماء لطاحونة الرجعية والامبريالية" (٨).

أما دولة كالهند والتى تعتبر من الدول المؤسسة والرائدة فى حركة عدم الانحياز، فإن اكثر ما يمكن أن يوصف به موقفها إزاء التدخل السوفيتى فى أفغانستان هو المعارضة الضمنية دون التنديد الصريح بهذا التدخل نظرا للتقارب الهندى - السوفيتى أنذاك . وهو مايمكن ان يفهم من تصريح وزير خارجيتها امام البرلمان الهندى فى ٢٣ يناير ١٩٨٠ بقوله: "إن للهند علاقات وطيدة مع الحكومة والشعب الأفغانى وأننا معنيين ومهتمين بأمن وإستقلال وسيادة أفغانستان الاقليمية واننا نعتقد بأنه للحكومة والشعب الافغانى الحق فى ذلك ... وأن موقفنا من مسألة افغانستان يتطابق مع تمسكنا بالسلام وبسياسة عدم الانحياز وأملنا أن تبقى هذه المنطقة حرة وبعيدة عن جميع القيود" (٩).

وكمثال على تدخل دولة غير منحازة فى شئون دولة غير منحازة أخرى نأخذ على سبيل المثال التدخل الڤيتنامى فى كمبوتشيا فى ديسمبر ١٩٧٨ . دون دخول فى تفاصيل تطور الاحداث الداخلية فى كمبوتشيا قبل التدخل الڤيتنامى، يمكن القول أنه بعد وصول العناصر الشيوعية إلى الحكم بزعامة بول بوت على أثر الاطاحة بنظام لون نول الموالى للولايات المتحدة، تحرشت ڤيتنام بالحكومة الكمبوتشية الجديدة نظراً لما أثارته من مشاكل تتعلق بالحدود بين البلدين . فى اطار معاداتها لحكومة بول بوت، قامت ڤيتنام بدعم وتأييد بعض العناصر المنشقة عن الحزب الشيوعى الكمبودى بزعامة هينغ سامرين، وشنت غزواً عسكرياً على كمبوتشيا أدى الى تمكين هذه العناصر المنشقة من الوصول الى السلطة والإطاحة بالحكومة الشرعية لبول بوت(١٠) .

كذلك فقد تباينت مواقف دول حركة عدم الانحياز حول التدخل الڤيتنامى فى كمبوتشيا، وهو الأمر الذى ظهر واضحاً فى مؤتمر هافانا عندما أثيرت مسألة تمثيل كمبوتشيا، وأى الحكومتين الحاضرتين أمام المؤتمر يحق لها تمثيل تلك الدولة : الحكومة الجديدة برئاسة هينغ سامرين أم حكومة المنفى بزعامة بول بوت ؟ فمن ناحية، أوضح رئيس وزراء ڤيتنام امام مؤتمر هافانا «أن أى محاولة لطرح مسألة كمبوتشيا سيكون الهدف منها التدخل فى الشئون الداخلية لشعب كمبوتشيا، وهى محاولة محكوم عليها بالفشل، وأن المجلس الشعبى الثورى لكمبوتشيا هو الممثل الشرعى والوحيد لكمبوتشيا، ويجب أن يعترف به من قبل حركة عدم الانحياز والاسرة الدولية»(١١) . وكان من الطبيعى ان ينتهج الناطق الرسمى باسم كمبوتشيا فى الامم المتحدة نفس النهج حيث أشار بقوله : «إن استمرار الاعتراف بعصابة بول بوت ليس أمراً عادلا، لأن حكومتنا هى الممثل الشرعى والوحيد لكمبوتشيا وأن الاعتراف بالعصابة المذكورة يتنافى مع الارادة الشعبية لكمبوتشيا، ويسير فى الاتجاه المعاكس لحركة الشعوب التقدمية، وأنهم (أى مجموعة بول بوت) بإمكانهم أن يذهبوا إلى نيويورك ولكنهم لا يستطيعون الذهاب الى بنوم بنه أبداً»(١٢) .

إلا أن الأهم من ذلك هو موقف الدول الأخرى أعضاء الحركة من غير أطرافها المباشرين - ڤيتنام وكمبوتشيا - من مسألة التمثيل. فلقد إختلفت مواقف هذه الدول حول هذه المسألة إختلافاً واضحاً، دول ترى أن يكون التمثيل لحكومة الجمهورية الديمقراطية لكمبوتشيا، وهى الحكومة الشرعية المخلوعة والتى كان يتزعمها بول بوت. وهو الإتجاه الذى تزعمته يوغوسلافيا وأيدتها فيه معظم البلدان الاسيوية، وتجدر الإشارة الى أن رئيس الوفد اليوغسلافى فى المؤتمر دعم وجهة نظر بلاده فى هذا الصدد بقوله : «أنه لا يمكن تصور وجود نظام فى بنوم بنه يمثل الشعب الكمبودى غير النظام الذى أطيح به بسبب التدخل العسكرى الڤيتنامى»[١٣]. وعلى الجانب الاخر دول تؤيد الحكومة الجديدة بزعامة هينغ سامرين بإعتبار أنها صاحبة السلطة الفعلية. وهو الإتجاه الذى تزعمته كل من الهند وكوبا، وأيدتها فيه كل من أفغانستان، أثيوبيا، بنين، لاوس، نيكاراجوا، أوغندا، وبالطبع ڤيتنام[١٤].

ونتيجة لهذا الإنقسام الواضح فى الرأى حول مسألة تمثيل كمبوتشيا، لم يكن أمام المؤتمر الا طرح المسألة للتصويت على مستوى مكتب التنسيق التابع للحركة كلجنة خاصة، والتى جاءت نتيجته على النحو التالى : خمسة أصوات لصالح التمثيل عن طريق الحكومة المخلوعة، وستة أصوات لصالح التمثيل عن طريق الحكومة الفعلية الجديدة، وعشرة أصوات لصالح الابقاء على مقعد كمبوتشيا شاغراً[١٥].

وإذا كان مؤتمر هاڤانا قد أقر نتيجة التصويت السابق الإشارة اليها، والتى ذهبت إلى الإبقاء على مقعد كمبوتشيا شاغراً. إلا أنه أوصى بأن يعاد طرح هذه المسألة على مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز والذى تقرر انعقاده فى نيودلهى فى فبراير من عام ١٩٨١. فماذا كان موقف مؤتمر نيودلهى عند إنعقاده ؟ أدرج المؤتمر المسألة ضمن جدول أعماله، ولكنه لم يصل هو الاخر الى حل حاسم لها، إذا مازال المقعد الشاغر هو المبدأ الذى تم الاتفاق عليه، إذ نص البيان الختامى للمؤتمر على ما يلى : «يؤكد وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز حق

الشعب الكمبودى فى تقرير مصيره دون أى تدخل اجنبى، ويعربون عن أملهم فى العمل على إقامة روح الحوار والتفاهم بين الطرفين .... وأن وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز يجددون طلبهم للاطراف المعنية بإقامة حوار بين الطرفين لتسوية الخلافات بينهما والى تحقيق الإستقرار والامن فى المنطقة، والقضاء على تهديدات وتدخلات القوى الكبرى فى المنطقة، فى هذا الإطار فإن وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز يقدرون مدى الجهود المبذولة لإقامة منطقة سلام وحياد فى هذه المنطقة من العالم»(١٦).

الصراعات العرقية :

الصراعات العرقية هى الاخرى تمثل مظهرا آخر للصراعات المحلية داخل بلدان حركة عدم الانحياز، وترجع خطورتها إلى أنها قلما تخلو منها بلد من بلدان الحركة وعلى رأسها كثير من الدول المؤسسة وفى مقدمتها الهند ويوغوسلافيا وسريلانكا الى جانب كثير من بلدان القارة الآسيوية، فضلاً عن أنها تغطى معظم دول القارة الافريقية التى تضم وحدها نحو نصف عدد الدول الاعضاء فى الحركة، بالاضافة إلى مشاكل الهنود الحمر كأقليات عرقية فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، لاسيما عندما تتميز هذه الاقليات طبقياً كما هو الحال فى بيرو وإكوادور . ظاهرة الصراعات العرقية ليست بالطبع ظاهرة جديدة، وإن كان الجديد هو أن هذه الظاهرة تفجرت منذ منتصف الستينات فى كثير من الدول حديثة العهد بالاستقلال، خالقة عنصر عدم إستقرار، وقوى ثورية تهدد بتحلل كثير منها، أو على الاقل التأثير سلبياً على أدائها السياسى والإقتصادى(١٧).

وعلى الرغم من تعدد نماذج الصراعات العرقية الساخنة سواء بسبب عجز الحكومات القائمة عن تطوير أبنية تسمح بخلق قاعدة قوية من المشاركة لكافة التجمعات العرقية، أو عدم رغبتها فى ذلك، فإننا نكتفى فى إطار هذه الدارسة بنموذجيين فقط هما : الصراع العرقى فى السودان، والصراع العرقى فى سريلانكا .

تمثل مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان مشكلة من أعقد المشاكل[١٨]. وهى وإن كانت مشكلة داخلية بالإساس، فإن العوامل الخارجية ـ الإقليمية والدولية ـ تلعب دورا أساسياً فى إذكائها، الامر الذى يخلق الكثير من معوقات التنمية ويهدد الوحدة الوطنية فى هذا البلد العضو فى حركة عدم الانحياز، كما يؤدى إلى توتر العلاقات بين السودان وبعض البلدان الاخرى الاعضاء فى الحركة، لاسيما اثيوبيا وليبيا اللتان كثيراً ما استغلتا هذه المشكلة العرقية فى السودان للتأثير على سياسته .

فبالنسبة للموقف الليبى من الصراع العرقى فى السودان، نجد أنه تأرجح بين تأييد الحكومة السودانية فى مواجهة الحركة الإنفصالية فى الجنوب تارة، وتارة آخرى تأييد الحركة الإنفصالية ضد الحكومة السودانية. ففى ظل حكم الرئيس نميرى، ونظراً لإتساع هوة الخلافات السياسية بين كل من السودان وليبيا تجاه القضايا المختلفة، استغلت ليبيا المشكلة الجنوبية فى التأثير على الحكومة السودانية وقامت بإمداد الحركة الانفصالية فى الجنوب رغبة منها فى تحقيق السيطرة على مجريات الأمور فى السودان لتحقيق مصالحها الإستراتيجية فى تأمين حدودها الجنوبية، وضمان استقرار الامور لصالحها فى تشاد، فضلاً عن حصار مصر بسبب الخلافات السياسية معها أيضاً فى اعقاب معاهدة السلام، إذ أن الصراع فى الجنوب السودانى كان من شأنه تعطيل العمل فى مشروع قناة جونجلى[١٩]. ومع الإطاحة بنظام الرئيس نميرى، وإنخفاض حدة التوتر والخلاف السياسى بين ليبيا والنظام السودانى الجديد، لم تتعهد ليبيا فقط بعدم مساندة الحركة الإنفصالية فى الجنوب، وإيقاف مساعداتها للمتمردين هناك بزعامة جون جارنج، بل قامت أيضا بتقديم مساعدات للحكومة السودانية[٢٠].

أما بالنسبة للموقف الاثيوبى فنجد أنه هو الآخر مثل مصدراً من أهم مصادر الدعم للحركة الإنفصالية فى السودان، الامر الذى ترتب عليه تدهور العلاقات وتوترها بين البلدين . فمن ناحية عمدت السودان بصفة خاصة خلال حكم الرئيس

نميرى الى تأييد الثوار الارتيريين فى سعيهم نحو الإنفصال عن أثيوبيا متهمة النظام الماركسى الذى أطاح بالامبراطور هيلاسلاسى وأعتلى مقاليد السلطة فى أثيوبيا بمحاولة تغيير نظام الحكم فى السودان بوقوفه وراء محاولات الإنقلاب الفاشلة ضد الحكومة السودانية. ومن الناحية الاخرى عمدت أثيوبيا الى جانب تمويل ومساعدة محاولات الانقلابات فى الخرطوم الى دعم حركة جون جارنج الإنفصالية فى الجنوب السودانى للضغط على النظام السودانى وتطويع سياساته لصالحها (٢١) .

باختصار لم يختلف الموقف الاثيوبى عن الموقف الليبى من المشكلة العرقية فى السودان إلا فى التفاصيل، ومن ثم فإن القاسم المشترك بينهما هو استغلال الصراع العرقى فى السودان لتحقيق مصالح ذاتية، الامر الذى من شأنه إحداث توتر للعلاقات وإضعاف للروابط بينها ومن ثم إضعاف لكل منها على حده، ولحركة عدم الانحياز ككل .

الصراع العرقى فى سريلانكا يمثل هو الآخر نموذجاً للصراعات العرقية المحتدمة فى مناطق عديدة من القارة الاسيوية ككل . يدور الصراع فى هذا البلد بين طائفة السنهال التى تمثل الاغلبية (١٣ مليون نسمة) وطائفة التاميل (٣ مليون نسمة) التى تمثل أقلية عرقية ودينية (٢٢) ، نزحت إلى البلاد من المناطق المكونة للولايات الجنوبية الثلاث للهند : تاميل نادو، خير الله، وكرناتاكا فى القرن الثانى الميلادى بعد أن نزح اليها السكان السنهاليون بنحو خمسة قرون (٢٣) .

الصراع بين الاقلية التاميلية والاغلبية السنهالية فى سريلانكا يعود إلى جذور تاريخية لا تهمنا تفاصيلها هنا، بل إن ما يهمنا فى إطار هذه الدراسة هو أن الاقلية التاميلية بزعامة حركة «تاميل إيلام» تسعى للتخلص من سيطرة الاغلبية السنهالية والإنفصال عن سريلانكا يدعمها فى ذلك أبناء عمومتهم فى الهند من أبناء طائفة التاميل الهنود فى ولاية «تاميل نادو» الهندية، التى تمارس ضغطاً

على الحكومة الهندية لإنقاذ أبناء عمومتهم من التاميل فى سريلانكا من المذابح التى يتعرضون لها من قبل الأغلبية السنهالية وقوات الحكومة . وهنا يأتى دور العامل الخارجى فى التأثير على صراع محلى، حيث تدخلت الهند تدخلا صريحاً فى الشئون الداخلية لسريلانكا، وذلك لمساعدة مناطق التاميل المحاصرة بواسطة القوات الحكومية السريلانكية، واستخدمت قواتها المسلحة للقيام بعملية إنزال جوى فى سريلانكا، وقد بررت الهند ذلك بأن سريلانكا قد إستعانت بأجهزة مخابرات ومستشارين عسكرين من دول آخرى تقف موقفا مضادا للهند، بصفة خاصة باكستان(٣٤).

وهكذا نرى أن قضية الصراع العرقى فى سريلانكا تتجاوز مسألة الصراع المحلى فى الجزيرة متأثرة بلعبة التوزانات بين الهند وباكستان، والذى يرتبط هو الاخر بدوره بتوازنات القوى الكبرى، حيث نجد الولايات المتحدة تقوم بتحريك المتطرفين السيخ للضغط على الحكومة الهندية. أى أن التدخل الهندى فى الصراع العرقى فى سريلانكا قد أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، فضلا عن أنه أدى إلى زيادة العلاقات المتوترة أصلا بين الهند وباكستان بسبب الصراع حول كشمير، فضلا عن التنافس على الزعامة الاقليمية بينهما. خلاصة القول أن الصراعات العرقية فى بلدان عدم الإنحياز يترتب عليها تدخل هذه البلدان فى الشئون الداخلية لبعضها البعض بهدف التأثير على مجريات الاحداث، الامر الذى يترتب عليه توتر العلاقات بينها، ومن ثم إضعاف لوحدتها وتماسكها، ولوحدة حركة عدم الإنحياز التى ينتمون اليها.

<u>نزاعات الحدود :</u>

تمثل نزاعات الحدود نموذجا آخر للصراعات بين الدول الاعضاء فى حركة عدم الإنحياز، وإن كان الكثير منها قد تم حصره فى نطاقات ضيقة فإن كثيراً منها قد تطور إلى نزاع مسلح إستمر فى بعضها لعدة سنوات كما هو الحال فى الحرب العراقية - الإيرانية. والمعروف أن نزاعات الحدود ترجع فى أصلها إلى التخطيط التحكمى للحدود إبان الحكم الإستعمارى وخلال فترة النضال من أجل الحصول على

الإستقلال، والتى تبدو بصورة اكثر وضوحاً فى القارة الافريقية، وإلى حد ما فى القارة الاسيوية، وبصورة أقل فى أمريكا اللاتينية.

تعد نزاعات الحدود من النزاعات الدولية الهامة والمعقدة التى مثلت تحدياً حقيقياً أمام حركة عدم الإنحياز، ولا سيما عندما تتطور الى صدام مسلح بين قوات دول أعضاء فى الحركة. أمثلة هذه النزاعات عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر المواجهة الهندية ـ الباكستانية، الصراع الموريتانى ـ السنغالى، الخلاف الكينى ـ الأوغندى، الحرب بين أثيوبيا والصومال، والحرب العراقية ـ الإيرانية . ولما كان من الصعب تغطية كافة منازعات الحدود التى وقعت بين دول أعضاء فى حركة عدم الإنحياز منذ نشاتها وحتى الآن، فإننا سوف نكتفى بإعطاء مثالين فقط لمثل هذه النزاعات هما المواجهة الاثيوبية ـ الصومالية والحرب العراقية ـ الإيرانية فى محاولة لبيان سلوك دول الحركة إزاء التحديات المتمثلة فى نزاعات الحدود .

من المعروف أن الخريطة السياسية للقرن الافريقى هى خريطة بالغة التعقيد تموج بالصراعات العرقية كما تتصارع فيها الإرادات السياسية حول مشاكل الحدود. الحرب التى إندلعت بين أثيوبيا والصومال عام ١٩٧٨ حول منطقة أوجادين ماهى إلا نموذجاً لهذا التصارع. وإن كان ما يهمنا هنا هو النشاط العسكرى الكوبى فى المنطقة لمساعدة أثيوبيا فى مواجهة الصومال، الامر الذى ترتب عليه ليس فقط تفاقم التوترات بين أثيوبيا والصومال ـ أطراف المواجهة المباشرين ـ بل وبين الصومال وكوبا، حيث اتهم وزير الخارجية الصومالى فى خطابه أمام المؤتمر الوزارى لوزراء خارجية دول عدم الإنحياز المنعقد فى بلجراد عام ١٩٧٨، أتهم كوبا التى ساندت الاثيوبيين وقامت بعملية إنزال جوى فى الاراضى الصومالية بأنها «ذيل» للإتحاد السوفيتى ـ الذى يساند أثيوبيا ـ فى منطقة القرن الافريقى، معلناً أن عضوية كوبا فى الحركة تثير الكثير من علامات الإستفهام .

كذلك أشار الرئيس تيتو فى الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر المذكور بصورة غير مباشرة إلى هذا الدور الكوبى فى أفريقيا بصفة عامة، والصراع الاثيوبى ـ الصومالى فى القرن الافريقى بصفة خاصة عندما أعلن : «نحن نشهد ثمة محاولات فى مناطق حيوية وهامة من العالم غير المنحاز، بصفة خاصة فى أفريقيا، للقيام بأشكال جديدة من الوجود الإستعمارى والسيطرة»(٣٥)، ودعا المؤتمرين إلى التضامن لمواجهة هذه المحاولات. كما أشار رئيس الوفد الهندى بخصوص التدخل العسكرى الكوبى أمام نفس المؤتمر قائلاً «يجب الا نسمح لمثل هذا الموقف أن يتطور ـ يقصد الموقف الكوبى ـ لانه سوف يقود إلى دائرة شريرة من التدخل أو الاعتماد العسكرى الاجنبى، وإذا فعلنا فإننا قد نعيد الحرب الباردة من الباب الخلفى بعد أن نجحنا فى رفضها من الامام» . إلا أن وزير الخارجية الكوبى دافع عن موقف بلاده ودورها فى أفريقيا بقوله : «إن كوبا تساعد فقط الرفاق لتأمين تكاملهم الإقليمى(٣٦).

الامر الهام الذى يمكن إستخلاصه هنا هو دور العامل الايديولوجى فى التاثير على سلوك الدول الاعضاء فى حركة عدم الإنحياز تجاه بعضها البعض، إذ أنه ليس هناك ما يفسر السلوك الكوبى تجاه المواجهة الاثيوبية ـ الصومالية سوى التقارب الايديولوجى الاثيوبى ـ الكوبى .

الحرب العراقية الإيرانية تمثل هى الإخرى حربا وقعت بين دولتين عضوين فى حركة عدم الانحياز بسبب المسائل المتعلقة بالحدود، على الاقل فى جزء منها. فماذا كان من الحركة إزاءها ؟ لم يكن بوسع الحركة الإ ان توجه نداءاً إلى كل من العراق وايران تناشدهما فيه وقف العمليات العسكرية وأن أكثر ما ذهبت إليه هو تشكيل لجنة عرفت بإسم «لجنة حسن النوايا» من بعض دول الحركة بناءاً على إقتراح تقدمت به يوغسلافيا مهمتها التفاوض بين طرفى الحرب فى محاولة لإنهائها. ومع فشل هذه اللجنة فى مساعيها إقترحت الهند إحياء نشاط «لجنة حركة عدم الإنحياز للمساعى الحميدة» والتى تشكلت برئاسة وزير خارجية كوبا وعضوية كل من

وزراء خارجية الهند وزامبيا ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية(٢٧). ماذا كان موقف هذه اللجنة الرباعية ؟ لم يكن أمامها سوى أن تقف موقف عدم إنحياز بين الطرفين، ومن ثم عجزت عن مساعدة الاطراف فى الوصول الى أية تسوية سلمية للحرب، والتى إستمرت زهاء ثمان سنوات. ولعل ما هو أهم من ذلك أن رئيس كل من الدولتين المتحاربتين إعتذر عن عدم حضور أول مؤتمر قمة للحركة يعقد بعد إندلاع الحرب، وهو المؤتمر المنعقد فى نيودلهى عام ١٩٨٣. هذا إن دل على شىء، إنما يدل على أنه ليست هناك ثمة رغبة للاطراف المتحاربة فى التسوية السلمية للنزاع الدائر بينهما فى إطار الحركة .

بعد هذا العرض الموجز لبعض نماذج الصراعات والنزاعات التى تثور فى وبين دول حركة عدم الإنحياز، وبعد أن لمسنا سلوك دول الحركة إزاءها، نحاول فيما يلى التعرف على كيفية إدارة مثل هذه الصراعات والمنازعات فى إطار الحركة .

بادئ ذى بدء يمكن القول أن الحركة لم تطور أى ميكانيزم فعال للتعامل مع المشاكل الداخلية التى تعتريها. بعبارة أخرى غياب العمل الجماعى الفعال فى مواجهة هذه التحديات هو السمة البارزة. فالحركة افتقدت القدرة على التعامل بحسم كاف مع القضايا والمنازعات التى ثارت فى وبين دولها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الداخلية التى تمثل تحديا لدور الحركة وفعاليتها، والتى تعمل فى ذات الوقت على تفاقم الصراعات والنزاعات فى إطار الحركة لعل أهمها ما يلى :

أولاً : الى جانب مظاهر عدم التجانس التى تميز الدول الاعضاء فى حركة عدم الانحياز نظرا للإختلافات، ليس فقط فى نظمها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية بل وأيضاً فى مستويات التنمية المتحققة بكافة جوانبها، تتسم الحركة بالتباين الايديولوجى الشديد الذى تتعدد مظاهره . أحد هذه المظاهر يتمثل فى تعارض وجهات نظر الدول الاعضاء حول ما يجب أن تركز عليه الحركة وما يرتبط بذلك من إثارة قضية الاولوية بالنسبة للقضايا المطروحة أمام الحركة .

مظهر آخر يتمثل فى الإنقسام حول الموقف من فكرة «الحليف الطبيعى» التى طرحتها كوبا . هذا الإنقسام بزر بصورة واضحه منذ مؤتمر هافانا حيث إنقسمت دول الحركة حول اتجاهين رئيسين : الاول بزعامة كوبا وينظر الى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية على أنه يمثل حليفاً طبيعياً للحركة، والثانى بزعامة يوغسلافيا ويدافع عن وحدة الحركة واستقلاليتها إزاء الكتلتين .

يتضح الموقف الأول فيما ذهب إليه الرئيس الكوبى كاسترو عندما أعلن أمام مؤتمر هافانا «أن كوبا تعترف من الاعماق للشعب السوفيتى لأن مساعداته قد شجعتنا على مواجهة الصعاب، خاصة فى الظروف الصعبة والحاسمة، وعن ضرورة التحالف الإستراتيجى بين بلدان عدم الانحياز والإتحاد السوفيتى»(٣٨) . وتتضح وجهة النظر الاخرى فيما أعلن عنه الرئيس اليوغسلافى تيتو مدافعاً عن وحدة الحركة وإستقلاليتها إزاء الكتل الدولية بقوله : «يجب علينا أن نواجه كل من يريد تقسيمنا، كما يجب علينا التصدى لكل محاولات إدخال المصالح الاجنبية فى صفوفنا ... إننا لم نتوقف يوماً عن معارضتنا لسياسة الاحلاف والهيمنة الاجنبية، كما أننا لم نقبل فى يوم من الايام بأن نكون عبارة عن قوة إحتياطية لاى كان، لأن ذلك يتعارض مع روح سياسة عدم الإنحياز»(٣٩) .

ثانياً : كذلك تتباين الإتجاهات داخل الحركة حول كيفية إيجاد الحلول السلمية للنزاعات والصراعات التى قد تنشأ بين دول الحركة مشكلة التوفيق بين المواقف المختلفة ـ المتناقضة والمتباعدة فى كثير من الاحيان ـ مثلت عائقاً أمام تسوية المنازعات بطريقة سلمية .

يمكن رصد ثلاثة إتجاهات رئيسية داخل حركة عدم الإنحياز حول كيفية حل المنازعات التى قد تثور بين دولها . يطالب الإتجاه الاول بخلق وتطوير ميكانيزم دائم ومستمر لتسوية المنازعات بطريقة سلمية فى إطار الحركة، بينما يرفض الاتجاه الثانى إيجاد أى نوع من الميكانيزمات الدائمة لتسوية الصراعات فى

إطار الحركة، ويفضل إتباع وسائل عملية تتمشى وظروف كل حالة على حدة . أما الإتجاه الثالث والاخير فيرى وجوب معالجة هذه الصراعات على المستوى الإقليمى من خلال المنظمات الدولية الإقليمية، والتى غالبا ما تكون الدول الاعضاء فى الحركة أعضاء فيها، أو عن طريق منظمة الامم المتحدة(٣٠).

ويلحظ المتتبع لموقف أعضاء حركة عدم الإنحياز فى هذا الصدد أنهم يتمسكون إلى حد بعيد بحقوق السيادة التى تمنح دولهم أطاراً أرحب فى اختيار وسائل تسوية منازعاتهم وصراعاتهم مع الدول الاخرى، ومن ثم فهم يبدون عدم رغبة واضحة نحو تطوير وتقوية مؤسسات الحركة - وعلى ذلك فإنهم يؤيدون فى غالبيتهم الإتجاه الثانى - المحافظ - والذى يقوم على أساس الادوار المرنة وغير الرسمية، والتى تعتمد على ترتيبات وإجراءات تتباين بتباين الحالات . وإن كانت الحقيقة أن عجز الحركة عن مواجهة النزاعات والصراعات بين أعضاءها لا يرجع إلى أن الحركة تفتقد إلى ميكانيزم ثابت ودائم للتسوية السلمية لمثل هذه المنازعات، وإنما يرجع بصورة أكبر إلى فقدان الدول المتنازعة للرغبة فى تسوية منازعاتها فى إطار الحركة من ناحية، وعجز الدول الاخرى غير الاطراف على إقناعها بتحقيق التسوية فى إطار الحركة من ناحية أخرى، فضلا عن ضغوط الدول الكبرى ومحاولاتها المستمره لإختراق صفوف الحركة وفرض تسويات معينة(٣١).

ثالثا : أتسمت محاولات التعامل مع المشاكل التى تواجه الحركة بغلبة وترجيح المصالح المباشرة والمحدودة للدول الاعضاء فى الحركة على المبادئ والعقائد والمصالح العامة للحركة . قد يقال أن ذلك قد ولد مع الحركة منذ البداية إلا أن هذه السمة قد إزدادت تعمقاً وأضحت الاطراف تنظر إلى القضايا المطروحه من خلال الذاتية دون ما حساب لمواقف الآخرين، الامر الذى أدى فى بعض الاحيان إلى تعريض المصلحة الذاتية التى تبغيها دول معينة إلى أخطار جسيمة(٣٢). يتضح مدى خطورة هذا الوضع إذا علمنا أن اعتراف عدد ليس بالقليل من الدول الاعضاء فى الحركة بفكرة عدم الانحياز هو فى واقع الامر اعتراف كاذب،

ويكفى للتدليل على ذلك أنه من بين الدول الثلاث والخمسين التى حضرت مؤتمر عدم الإنحياز المنعقد فى لوساكا عام ١٩٧٠ كانت هناك نحو سبع عشرة دولة منحازة أو على الاقل لها بعض الإرتباطات العسكرية مع إحدى القوتين العظميين(٣٣).

رابعا : كذلك فإن محاولات العمل لمواجهة هذه التحديات كانت تتسم دائما بالتأجيل والترحيل، والمتتبع لمؤتمرات عدم الانحياز يلحظ كيف أن كثيرا من الموضوعات المطروحه أمام مؤتمرات الحركة كثيرا ما كانت ترحل من دورة إلى أخرى، ومن مؤتمر إلى آخر لتصبح قضايا مزمنة، وغالباً ما كانت تحل مثل هذه القضايا خارج إطار المجموعة أو يسقطها الزمن . وقد رأينا من قبل كيف أن المشكلة الكمبوتشية قد تمت إحالتها إلى مكتب التنسيق كلجنة خاصة بعد أن عجز مؤتمر هافانا عن الوصول الى اتفاق بشأنها، ثم كيف أنه - أى المؤتمر - بعد أن أقر نتيجة التصويت التى تمخضت عن مكتب التنسيق أوصى بإعادة طرح المسألة على مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الإنحياز، الذى أخفق بدوره فى الإتفاق حول صيغة جديدة وإنتهى بإقرار إبقاء مقعد كمبوتشيا شاغراً . ويلاحظ هنا أن عملية التأجيل والترحيل بصدد حالة كمبوتشيا كانت حول جوانب شكلية، اذ أن عملية التأجيل هذه لم تكن إلا حول قضية ثانوية فرعية ألا وهى قضية من يشغل المقعد الخاص بهذه الدولة فى إطار الحركة : الحكومة الفعلية أم حكومة المنفى، ولم تكن لتمس قضية الصراع الحقيقى فى كمبوتشيا، ليس بمعنى التدخل ولكن بمعنى مساعدة الاطراف المعنية فى حسم خلافاتها . ومن هنا لم يكن غريباً أن تحال القضية الى مؤتمر دولى للتعامل مع الصراعات الداخلية ومحاولة تسويتها سلمياً فى إطار من التوازنات الخارجية إذ إنعقد فى هذا الخصوص مؤتمر باريس الدولى فى يوليو ١٩٨٩ بحضور ممثلى ١٩ دولة على رأسها الدول الاعضاء الخمس الدائمين فى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة(٣٤).

خامساً : أن محاولات العمل إتسمت قراراتها بالعموميات وإهمال صلب القضايا فيما يشكل تهرباً من مواجهة المسئولية وذلك بتناول الجوانب السهلة

من القضايا . فحركة عدم الإنحياز كما نعلم لا تملك إصدار قرارت ملزمة، بل تكتفى بمجرد إصدار التوصيات والتوجيهات . كل ذلك من أجل الحفاظ على وحدة الحركة حتى وإن كانت وحدة شكلية. قلقاً على وحدة الحركة وعلى مستقبلها كثيراً ما ناشد الرئيس تيتو كأحد الاعضاء البارزين والمؤسسين للحركة الدول الاعضاء فى الحركة أن يظهروا تسامحاً أكبر وفهماً متبادلاً فى علاقتهم ببعضهم البعض .

سادسا : يضيف بعض الدارسين المهتمين أيضاً عاملاً آخر وراء تفاقم التحديات الداخلية التى تعترى طريق حركة عدم الانحياز، والذى يتمثل فى غياب القيادات التاريخية العملاقة التى لعبت دوراً كبيراً فى ظهور ونشأة الحركة من أمثال تيتو وعبد الناصر ونهرو، وعدم إحلالهم بقيادات أخرى مماثلة تعطى للمبادئ والعقائد العامة وزناً أكبر فى نظرتها وحساباتها للامور، بالطبع دون ما إغفال للمصالح الذاتية المباشرة للمجتمعات التى يمثلونها . هذا الغياب لعب هو الاخر دوراً فى تفاقم التحديات الداخلية وغياب العمل الجماعى الفعال للحركة إلى حد أن أضحت معه مؤتمرات القمة لحركة عدم الإنحياز تمثل ساحات صراع وحرباً كلامية تلك التى بلغت ذروتها أثناء المؤتمر السادس للحركة والمنعقد فى العاصمة الكوبية هافانا عام ١٩٧٩(٣٥) .

سابعاً : الضغوط الخارجية بصفة خاصة تلك التى تمارسها القوى العظمى تمثل عاملاً آخر وراء تفاقم التحديات الداخلية، سواء داخل أو بين دول حركة عدم الإنحياز . هذه الضغوط إستهدفت - وماتزال - إضعاف وحدة الحركة، وصرفها عن مبادئها وأهدافها الاساسية، وذلك من خلال سياسة «فرق تسد» التى إعتادت القوى العظمى على إستخدامها فى مواجهة دول عدم الانحياز(٣٦) .

الآن وبعد أن تعرفنا على بعض من التحديات الداخلية التى تعترى حركة عدم الانحياز والعوامل المختلفة وراء تفاقم مثل هذه التحديات يأتى الدور على محاولة التنبؤ بمستقبل الحركة فى ضوء هذه التحديات الداخلية .

سبق أن رأينا أن الحركة تعانى أزمة حقيقية تهدد كيانها ومستقبلها بفعل مجموعة من التحديات الداخلية، فضلاً عن التحديات الخارجية . ولما كانت الحركة لم تنجح بعد فى خلق قدر يعتد به من التعاون والتضامن بين أعضائها فى مواجهة هذه التحديات . فضلا عن أن الحركة لم تستطع التوصل إلى صيغة عملية معقولة ومتفق عليها لإدارة صراعاتها . كل ذلك بطبيعة الحال بسبب مجموعة العوامل السابق الاشارة إليها، والتى تتمثل أساساً فى الاختلافات والتناقضات الأيدولوجية بين الدول الاعضاء فيها، وتضارب مصالحها، وتباين إتجاهاتها . كما سبق ورأينا كيف أن الواقع العملى لحركة عدم الانحياز يتميز بغياب العمل الجماعى الفعال فى مواجهة التحديات الداخلية التى تثور فى وبين بلدان الحركة.

وإذا كانت الحركة تحرص على إستمرارها كفاعل مؤثر على المسرح الدولى، لابد لها من أن تجد لنفسها مخرجاً من هذه التحديات التى تعوق حركتها، ولن يكون لها ذلك إلا بمواجهة هذه التحديات . ليس بخاف أن هذه المواجهة ليست بالامر الهين . فهناك احتمال كبير فى أن تتزايد الخلافات والصراعات فى وبين بلدان الحركة سواء تلك التى تتعلق منها بنزاعات الحدود أو بالصراعات العرقية أو بقضايا التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى . إنطلاقاً من أنه ليس من المتوقع أن تختفى مظاهر عدم التجانس وتضارب المصالح التى تتميز به حركه عدم الانحياز ، وخاصه وان الحركه قد اتسعت لتضم أكثر من مائة دولة. وهناك أيضا إحتمال كبير فى إستمرار القوى العظمى فى سعيها الدءوب لتفتيت وحدة الحركة، تلك الوحدة الشكلية الهشة، عن طريق تشجيع التكتلات والمحاور داخلها .

بإختصار، أن حركة عدم الإنحياز تعمل فى ظل ظروف شديدة التعقيد، إذ تعتصرها الصراعات الداخلية سواء كانت فى أو بين بلدان الحركة من ناحية كما تزداد عليها الضغوط الخارجية التى تهدف إلى إختراق صفوفها وصرفها عن الطريق الذى رسمته لنفسها من ناحية أخرى .

إلا أنه وعلى الجانب الآخر، وفى مواجهة هذه السلبيات، فالحركة لم تخل من الإيجابيات. فالحركة لعبت دوراً من قبل فى تخفيف حدة التوتر الدولى، وتحقيق الإستقلال لكثير من بلدان العالم الثالث، كما أنها إستطاعت الوقوف أمام سياسات الإحتواء التى مارستها القوى الكبرى إزاءها . أضف الى ذلك نجاحها فى إجتياز المحاولة الكوبية التى هدفت إلى الإنحراف بحركة عدم الإنحياز عن مسارها الطبيعى والصحيح حيث تمسكت الاغلبية بالدعوة إلى إستقلالية الحركة ومعارضة فكرة الحليف أو التحالف الطبيعى التى جاءت بها كوبا، مصرين على أن أى تحالف - رسمياً كان أو غير رسمى - مع أى من القوتين العظميين يهدم مفهوم عدم الإنحياز من أساسه ويمحو الهوية الحقيقة للحركة ويحول عدم إنحيازها إلى إنحياز بكل ما تحمله الكلمة من معنى .

فمن هنا يمكن القول أنه رغم تزايد الضغوط والازمات التى تواجهها حركة عدم الإنحياز، فإن الحركة يتوقع لها الإستمرارية فى المستقبل القريب . ولعل صمود وإستمرارية الحركة لعقود ثلاث رغم المصاعب والتحديات هو فى حد ذاته دليل كاف على إمكانية إستمرارها. وإن كان التساؤل يثور حول قيمة هذه الإستمرارية إذا لم تقترن بالفعالية .

إن فعالية الحركة إذن هو التحدى الحقيقى لمستقبلها هذه الفعالية تتطلب تحقيق وحدة فعلية وليست شكلية تقوم على التعاون والتشاور بين الدول الاعضاء فى المجالات المختلفة كشرط أساسى لتطور الحركة . بعبارة أخرى ان تقوية وتدعيم وحدة حقيقة فى إطار الحركة يجب أن يشكل الشغل الشاغل لاعضائها فى الفترة المقبلة . هذه الوحدة الفعلية لن تتحقق الا اذا أثبتت الحركة قدراً أكبر من النجاح فى حل وتسوية النزاعات والصراعات التى تنشأ فى وبين دولها، وأن عليها أن تطور وسيلة جادة وفعالة - ليست بالضرورة مؤسسية - لحل مثل هذه المنازعات عندما تثور بالطرق السلمية دون غيرها .

وختاماً يمكن القول أن دول عدم الانحياز تحتاج الى مزيد من الإعتماد على الذات والى تنسيق مواقفها فى مواجهة الخطر القادم عليها فى عالم يتسم بالتغير السريع فى أنماط توزيع القوة وقواعد إدارة الصراعات الدولية . هذا التنسيق لن يتأتى إلا بمواجهتها للتحديات الداخلية أولاً . أى أن على الحركة أن تتعلم من خبرتها خلال العقود الثلاثة السابقة لمستقبلها وإلا كان محكوماً عليها بأن تعيشها مرة أخرى فى المستقبل. ومن ثم فليس أمامها بديل آخر سوى التضامن والتنسيق لكى يكتب لها ليس فقط الإستمرارية، بل وأيضاً الفعالية، بما يعنيه ذلك من إمكانية تحقيق الاهداف التى تصبو إليها .

الهوامش

(١) د. سمعان بطرس فرج الله، «عدم الانحياز فى الثمانينات»، ترجمة جمال عبد الجواد، فى عدم الانحياز فى الثمانينات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام) ١٩٨٣، ص . ١٣٩.

(٢) د. سمير أحمد «الإطار التنظيمى لحركة عدم الانحياز» ترجمة أحمد الرشيدى، المرجع السابق، ص ٩٥ .

(٣) المرجع السابق، ص ٩٥ .

(٤) Jyoti Sengupta, Non-Alignment: search for a Destination (calcutta: Naya Prakash, 1979), P.171.

(٥) مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز فى العلاقات الدولية (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤) ص . ٢٧٣ .

(٦) تجدر الإشارة الى أن اليمن الديموقراطية قاطعت هى الاخرى هذا المؤتمر .

(٧) مختار مرزاق، مرجع سابق، ص . ٢٧٢ .

(٨) المرجع السابق، ص ٢٧٣ .

(٩) المرجع السابق، ص ٢٧٤ .

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٨٠ .

(١١) المرجع السابق، ص ١٥٦ .

(١٢) المرجع السابق، ص ١٥٧ .

(١٣) المرجع السابق، ص ١٥٧ .

(١٤) المرجع السابق، ص ١٥٨ .

(١٥) Sengupta. OP. cit., p.157.

(١٦) مختار مرزاق، مرجع سابق، ص . ١٦٠ .

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول الظاهرة العرقية أنظر على سبيل المثال :
Thompson, D. & Dov Ronen (eds.), Ethnicity, Politics, and Development (Boulder, Colorado : Lynne Rienner Pudlishers, 1986), PP. 7-8, and Joseph Rothschild, Ethnoplitics: A Conceptual Framework (New York: Columbia University press, 1981).

(١٨) يتصور البعض إن المشكلة العرقية فى السودان لا تعدو أن تكون سوى صراعا بين العرب والمسلمين فى الشمال والافارقة المسيحيين فى الجنوب، ولكن هذا ليس سوى تبسيط كبير للمشكلة، إذ أن الحقيقة أن هذه المشكلة أعقد من ذلك. لمزيد من التفاصيل حولها أنظر :
John Morton, "Ethnicity and Politics in Red Province, Sudan", African Attairs, Vol. 88, January 1989.

(١٩) مشروع قناة جونجلى هو مشروع مصرى - سودانى مشترك فى منطقة أعالى النيل يهدف الى تقليل نسبة الفاقد فى مياه النيل بالتبخر.

(٣٠) هانى رسلان «الابعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السودانى»، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد ٩٠، أكتوبر ١٩٨٧، ص ٣١٠.

(٣١) المرجع السابق، ص . ٤١٢.

(٣٢) جمال الدين محمد على، «إتفاق كولومبو وأبعاد جديدة للصراع الطائفى فى سريلانكا»، السياسة الدولية، العدد ٩٠، أكتوبر ١٩٨٧، ص ٣٠٨.

(٣٣) Penelope Willis, "The Tamils: Recent Events in Sri Lanka" , Asian Affaors, Vol. 74, Part II, June 1987, P.176.

(٣٤) جمال الدين، مرجع سابق، ص . ٣١٣.

(٣٥) Sengupla, Op. Cit., P. 168.

(٢٦) Ibid., P. 169.

(٢٧) تشكلت هذه اللجنه الرباعية عقب الإجتماع الوزارى لدول حركة عدم الانحياز المنعقد فى الهند عام ١٩٨١، أنظر د. محمد نعمان جلال، «حركة عدم الانحياز فى مفترق الطرق»، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد ٨٧، يناير ١٩٨٧، ص ٣٧.

(٢٨) Sengupla, Op. Cit., P. 169.

(٢٩) Ibid., P. 170

(٣٠) د. سمعان بطرس فرج الله، مرج سابق، ص . ١٤١.

(٣١) د. سامى منصور، عدم الانحياز : رحلة على طريق بلا معالم، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام) ١٩٨١، ص ٣٦.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٣٣) د. سمير أحمد، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٣٤) جمال الدين محمد على «محاولات التسوية السلمية فى كمبوديا بين التوازنات الخارجية والصراعات الداخلية»، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد ٩٨، أكتوبر ١٩٨٩.

(٣٥) بويانااتادتيس «حركة عدم الانحياز وإزماتها المعاصره» ترجمة حسين عبد الغنى، فى عدم الانحياز فى الثمانينات، مرجع سابق ، ص ١٣٢.

(٣٦) C.P. Bhambhri, "Nonalignment@ Challenge and Rcsponsc" in V.D. Chopra (cd). NAM Summit : New Delhi to Harare (New Delhi: Partiot Publishers, 1986) ,P. 15.